الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

إشكالية القروض المتعثرة وسبل معالجتها

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

*- إعداد الطالبتين:

*- بلقاضي آسية

*- بلقاضي نشيدة

*- إشراف الأستاذ :

*- بن عناية جلول

السنة الدراسية : 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

* إهـداء *

بسم الله الرحمان الرحيم

باسمك اللهم أقدم بين يدي فاتحة الكتاب و بحمدك أتقدم بين يديك إلى مافتح من الصواب و بالصلاة و السلام على نبيك محمد الحكيم أستفتح من حكمة الألباب .

أولا لك الحمد ربي على كثير فضلك ،و جميل عطائك وجودك الحمد لك ربي فلا تطيب الحياة الا بشكرك ،لا تطيب الآخرة الا بعفوك ،ورؤية نبيك ولا يطيب عملي إلا بإهدائه إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة الى الذي يخفق له قلبي و نور بصري نبي الرحمة سيدنا محمد صل الله عليه و سلم .

الى التي حملتني و أرضعتني حولين ،الى من زرعتها في قلبي و سقيتها في فؤادي ووضعت جنة الرحمن تحت أقدامها أمي العزيزة أطال الله في عمرها

الى من أحمل اسمه بكل فخر الى الذي رسم الزمان تجاعيد التعب و العناء في سبيل أن يرانا نحمل مشعل العلم الى درعي الذي احتميت به و في الحياة به اقتديت و زرع في نفسي العزة و الكرامة و علمني معنى الاخلاق ،أبي العزيز أطال الله في عمره.

الى نفسي العزيزة و الغالية على كل المجهودات التي بذلتها

في سبيل اتمام هذا البحث المتواضع.

و الى أختي الحبيبة الغالية و ذراعي اليمين و التي كانت شريكتي

في هذا البحث نشيدة إيناس

الى من تقاسموا معي حلو الحياة و مرها اخوتي:فتحي و أمال.

و الى الاطفال المشاغبين:محمد ،عبد الرؤوف ،صلاح الدين ،يوسف.

الى كل العائلة و الاقارب و كل من يحمل لقب بلقاضي

الى صديقاتي العزيزات زوليخة ،وسيلة.

الى أصدقائي الغاليين الذين ساعدوني في هذا البحث: عيسى و عزيزة و فتحي و أسماء

و الى كل قسم اقتصاد بنكي و نقدي

لا يفوتني أن أقف وقفة إجلال و احترام لكل من علمني حرفا لكل من أثرى رصيد معرفتي المتواضعة الى كل من ذكرهم قلبي و نسيهم قلمي

و كل من اطلع و تصفح هذه الوريقات بعدي

و في الأخير ارجوا من الله تعالى أن يجعل عملي هذا نفعا يستفيد منه جميع الطلبة.

* بلقاضي آسية *

* إهـــداء*

الحمد لله الذي يفتح بحمده الكلام والحمد لله الذي حمده أفضل ماجرت به الأقلام سبحانه

و هو ولي كل الأنعام إلهي لاتطيب الحياة إلا بشكرك

و لاتطيب الاخرة إلا بعفوك ورؤية نبيك .

و لايطيب عملي هذا إلا بإهدائه إلى الذي خفق له قلبي باستمرار إلى ضياء قلبي

و نور بصري ،إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة نبي الرحمة سيدنا محمد صل الله عليه وسلم.

إليك ياينبوع العطاء و الثقة بالنفس ،إلى من نزع من روحه لإسعادي ،إلى من كلله الله

بالهيبة و الوقار إلى من أحمل إسمه بافتخار إلى من علمني أن الحياة كفاح و نظال

و بعث في نفسي الأمل اليك أبي العزيز أطال الله عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها

و ستبقى كلماتك نجوما أهتدي بها أينما وجهتني الحياة حفظك الله من كل سوء

إلى التي تحت أقدامها الجنة حملتني تسعا و أرضعتني حولين إلى من زرعتها

في قلبي و سقيتها في فؤادي و أصبحت أسيرتها إلى من تنفست انفاسها و أنا في أحشائها

إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى معنى الحب و الحنان إلى من كان دعاءها سر نجاحي

إلى من سهرت و شقيت و تعبت لراحتي إلى من أنارت دربي بنصائحها إلى

من في كفها الإحسان و قلبها المحبة و الحنان و السلام ،إلى أحلى بستان يموج

بالفل و الياسمين و الريحان إليك أغلى الحبايب أمي الحبيبة

و أطال الله في عمرك و حفظك من كل سوء

إلى نفسي العزيزة و الغالية على كل المجهودات المبذولة لإنجاز هذا العمل المتواضع

إلى الاعمدة التي أظل أرتكز عليها ، إلى من تقاسم معي حلو الحياة

و مرها إخوتي :آسيا ، أمال، فتحي و أبناءهم أحبائي :محمد ،عبد الرؤوف ،صلاح الدين ،يوسف

و إلى كل العائلة و الأقارب و الى كل طلبة سنة ثانية ماستر تخصص

نقدي و بنكي و أخص بالذكر :عزيزة ،حسان،أسماء ، عبد الرحيم

إلى كل من ساعدني من قريب و من بعيد و خاصة :عيسى

إلى كل طالب علم

بلقاضي نشيدة

كلمة شكر وتقدير

قال تعالى :"فاذكروني أذكركم واشكروا لي و لا تكفرون"الاية 152سورة البقرة

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات و على أنه قدرنا على إتمام و انجاز هذا العمل و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و آل بيته الطيبين و الطاهرين

و نتقدم بالشكرو التقدير لأستاذنا المشرف الدكتور –بن عناية جلول – لقبوله الإشراف علينا رغم إنشغالاته الكثيرة و على التوجيهات القيمة و المعلومات الثرية كان لها فضل كبير لإخراج المذكرة على صورتها الحالية .

كما نتقدم بالشكرو التقدير الى الاستاذ :بلقاضي بلقاسم الذي كان عونا و سندا لنا دائما

و الشكر الخاص الى اوليائنا على تربيتنا و تعليمنا و التضحية التي قدموها لنا راجين الله سبحانه أن يرزقهم العفو و العافية و جنات النعيم خالدين فيها .

كما نشكر أنفسنا على المجهودات التي قمنا بها لاتمام هذا البحث المتواضع

كما نتوجه بالشكر لمديرالبنك الوطني الجزائري و مديرة وكالة حسين داي 611 و اطارات البنك الوطني الجزائري بالعاصمة وكالة حسين داي 611

بالاضافة الى الشكر الخاص الذي نوجهه للسيد :لطرش سعيد و فريدة على مجهوداتهما و دعمهما في انجاز هذا العمل فلهما كل عبارات التقدير و الامتنان .

نتقدم بالشكر الجزيل و العرفان لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بجامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة .

كما أننا نضيف شكر من نوع خاص الى كل من لا يريد نجاحنا و يتمنى سقوطنا لأنهم جعلوا منهم سببا دافعا لما توصلنا اليه من نجاح و تفوق.

و كذا نشكر كل من قدم لنا يد العون من قريب او من بعيد.

© Ladie Lynn
http://ladielynn

الفهرس

العنوان	الصفحة
البسملة	
الاهداء	
كلمة شكر و تقدير	
الفهرس	ا
الملخص	ا
قائمة الجداول	ا
قائمة الأشكال	ا
قائمة الملاحق	ا
قائمة المختصرات	ا
مقدمة	ب
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للقروض المصرفية و القروض المتعثرة	
تمهيد	02
المبحث الأول الخلفية النظرية للقروض المصرفية	03
المطلب الاول عموميات حول القروض المصرفية	03
أولا تعريف و عناصر و أهمية القروض المصرفية	03
ثانيا خصائص وأنواع القروض المصرفية	05
ثالثا مصادر ووظائف القروض المصرفية	10
المطلب الثاني :سياسة الإقراض البنكية	11
أولا تعريف وأهمية ومكونات السياسة الإقراضية	11
ثانيا أسس و محددات السياسة الإقراضية	16

ثالثا أهداف و العوامل المؤثرة في السياسة الإقراضية و عوامل نجاحها	18
المطلب الثالث أساسيات منح القرض و مخاطر و ضمانات القروض	21
أولا شروط و معايير و إجراءات منح القروض و تحصيلها	22
ثانيا مفهوم و أنواع مخاطر القروض المصرفية	27
ثالثا مفهوم و أنواع ضمانات القروض المصرفية	30
المبحث الثاني الخلفية النظرية للقروض المتعثرة	33
المطلب الأول طبيعة القروض المتعثرة	33
أولا مفهوم القروض المتعثرة	33
ثانيا مراحل تعثر القروض المصرفية	34
ثالثا مظاهر القروض المتعثرة	34
رابعا أنواع القروض المتعثرة	35
المطلب الثاني أسباب و مؤشرات و آثار القروض المتعثرة	40
أولا أسباب القروض المتعثرة	41
ثانيا مؤشرات القروض المتعثرة	44
ثالثا آثار القروض المتعثرة	46
المطلب الثالث سبل تحصيل و معالجة القروض المتعثرة	49
أولا استراتيجيات التعامل مع القروض المتعثرة	49
ثانيا وسائل الحد من مخاطر القروض المتعثرة	51
ثالثا المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة	51
رابعا دور مقررات لجنة بازل في علاج التعثر المصرفي	56
المبحث الثالث أدبيات الدراسات السابقة	58
المطلب الأول عرض الدراسات السابقة	58
أولا الدراسات المحلية	58

ثانيا الدراسات العربية	64
ثالثا الدراسات الأجنبية	68
المطلب الثاني مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة	73
اولا أوجه التشابه	73
ثانيا أوجه الإختلاف	74
المطلب الثالث موقع دراستنا من الدراسات السابقة	74
خلاصة الفصل	76
الفصل الثاني الدراسة الميدانية لمعالجة القروض المتعثرة في البنك الوطني الجزائري	
تمهيد	78
المبحث الأول تقديم عام لمؤسسة الدراسة	79
المطلب الأول تقديم البنك الوطني الجزائريBNA	79
أولا نشأة البنك الوطني الجزائريBNA	79
ثانيا تعريف البنك الوطني الجزائريBNA	79
المطلب الثاني مهام و أهداف البنك الوطني الجزائريBNA	80
أولا مهام البنك الوطني الجزائريBNA	80
ثانيا أهداف البنك الوطني الجزائريBNA	81
المطلب الثالث تقديم وكالة البنك الوطني الجزائريBNA (وكالة حسين داي 611)	82
أولا الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائريBNA (وكالة حسين داي 611)	82
ثانيا عرض الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائريBNA	89
المبحث الثاني عرض نتائج الدراسة	90
المطلب الأول السياسات الإقراضية البنك الوطني الجزائريBNA	90
أولا الإجراءات اللازمة لمنح القرض	90

المطلب الثاني كيفية منح و متابعة القرض من طرف البنك	91
أولا كيفية منح القروض من طرف البنك الوطني الجزائري	91
ثانيا متابعة القروض من طرف البنك	92
المطلب الثالث سياسة تحصيل القروض المتعثرة في البنك الوطني الجزائري	93
أولا البنية الهيكلية لمعالجة القروض المتعثرة في البنك	93
ثانيا مراحل تحصيل القروض المتعثرة في البنك	95
ثالثا خطوات تحصيل القروض المتعثرة في البنك	98
المبحث الثالث تحصيل و مناقشة و تفسير نتائج الدراسة	101
المطلب الأول تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة بالبنك و تطورها	101
أولا طبيعة و حجم القروض المتعثرة لدى البنك	101
ثانيا أسباب تعثر القروض بالبنك	103
المطلب الثاني أمثلة توضيحية لقروض متعثرة	105
أولا المثال الأول	105
ثانيا المثال الثاني	108
ثالثا المثال الثالث	112
المطلب الثالث كيفية معالجة القرض المتعثر	116
خلاصة الفصل	118
الخاتمة العامة	120
قائمة المراجع	126
الملاحق	134

ملخص:

تهدف هذه الدراسة التي تمت في وكالة البنك الوطني الجزائري ب حسين داي –الجزائر الى معرفة الأسباب الحقيقية للقروض المتعثرة و كذا التركيز على معرفة من يشغل الحيز الأكبر من نسبة القروض المتعثرة في البنك لتسهيل وضع خطط لعلاجها بأقل أضرار ممكنة ،مستعملين في ذلك المنهج الوصفي للإلمام بجميع جوانب موضوع الدراسة بالنسبة للجانب النظري،و منهج دراسة حالة بالنسبة للجانب التطبيقي،وقد اعتمدنا بصفة كبيرة في جميع المعلومات على المقابلة الشخصية لضمان مصداقيتها.

وقد أكدت الدراسة أن الفئة الغالبة التي تشغل خانة القروض المتعثرة هي القروض الموجهة لتشغيل الشباب نظرا للسياسة المفروضة من قبل الدولة ،إهمال الإداريين لمثل هذا النوع من القروض ،لنقص الكفاءة الإدارية لديهم و بالتالي فشل المشروع.

الكلمات المفتاحية:

التعثر المالي- القرض المتعثر- مخاطر القروض- العميل – عدم السداد – تحصيل الدين – معالجة القروض.

Absstract :

The objective of this study,whish was conducted in the agency of the national bank of Algeria in the state of the Knowledge of those who occupy the largest propertion of non-performing Hussein dey .It aims to find out real causes of bad credit , as well as to focus on credits in the bank to facilitate the development of plans for treatment with minimal damage .Aspects of the subject of the study for the theoretical side ,a case study approach to the applied side and we relied heavily on collecting information on the interview to ensure its credibility .

The study found that the prodominant category of non-performing credits is credits for youth employment due to the policy imposed by the state , the negligence of the administrators of such loans ,their lack of administrative efficiency and the failure of project.

Keywords :

Financial distress,loan troubled ,loan risk,client,non-payment,debt recovery,treatment of loans troubled.

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	الهياكل المتدخلة في مسار تحصيل القروض المتعثرة	94
2-2	حجم القروض الممنوحة لتشغيل الشباب من طرف البنك الوطني الجزائري	102
3-2	حجم القروض الممنوحة لعملاء البنك الكلاسيكيين من طرف البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2018/جوان2020)	103
4-2	كيفية تمويل القرض للمثال الأول	106
5-2	جدول اهتلاك القرض للمثال الأول	106
6-2	جدول اهتلاك القرض للمثال الثاني	111
7-2	جدول اهتلاك القرضالمعدللمثالالثاني	112
8-2	كيفية تمويل القرض للمثال الثالث	113
9-2	جدول اهتلاك القرض للمثال الثالث	114

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	أنواع القروض المصرفية	09
2-1	معايير منح القرض	22
3-1	إجراءات منح القرض وتحصيله	26
4-1	أنواع الضمانات	32
1-2	أنواع القروض المتعثرة	35
2-2	أسباب تعثر القروض	43
3-2	الدائرة الخبيثة لتعثر المشروع	47
4-2	معالجة القروض المتعثرة	56
5-2	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	89

قائمة الملاحق :

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	**انذار بالدفع**	134
02	**اعذار**	135
03	**اعذار قبل متابعة قضائية**	136
04	**حجز ما للمدين لدى الغير**	137
05	**طلب تعويض**	138
06	**حجم القروض الممنوحة لتشغيل الشباب والعملاء الكلاسيكيين من طرف البنك الوطني الجزائري خلال فترة (2018/جوان 2020)**	139 140
07	**حجم الدين المتبقي للمثال الأول**	141
08	**طلب تسديد قرض مالي بدفعات شهرية 30000 دج**	143-142
09	**طلب إعادة جدولة الدين المستحق الأداء**	144
10	**طلب قرض للزبون المثال الأول**	145
11	**جدول اهتلاك المثال الأول**	146
12	**طلب قرض للزبون للمثال الثاني**	147
13	**جدول اهتلاك المثال الثاني**	149-148
14	**طلب تمديد آجال التسديد لستة أشهر**	150
15	**قبول طلب تمديد آجال التسديد لستة أشهر**	152-151
16	**جدول الاهتلاك المعدل للمثال الثاني**	153

قائمة المختصرات :

الاختصار	المعنى
BNA	**Banque Nationale d'Algérie**
CPA	**Crédit Populaire Algériens**
DER	**Direction de l'exploitation du réseau**
CIR	**Crédit industriel et commercial**
BPPB	**Banque de paris et des pays bas**

مقدمة

مقدمة:

تمثل البنوك الشريان الحيوي لمجمل عمليات إدارة الائتمان البنكي لما لها من دور كبير في دعم و تنشيط الاقتصاد و زيارة فعاليته ، من خلال تمتعها بخبرات عديدة في تنفيذ أهداف و مكونات السياسة المالية للدولة ، و بعناصرها الائتمانية و النقدية و عليه فإنها تساهم بشكل جوهري في تصعيد الاقتصاد الوطني ،وهذا الأمر يتطلب زيادة كفاءتها و فعاليتها الإدارية ،ضمن إطار البيئة المالية و المصرفية التنافسية و السعي لبناء مركز استراتيجي مصرفي متميز و ذلك لضمان جذب أكبر ما يمكن من المتعاملين معها من اجل تدعيم قدرتها و تحقيق نموها و استقرارها.

فالبنوك نشأت بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات على أساس الأجل و الثقة حيث تنصب عملياتها الرأسمالية على تجميع النقود الفائضة عن احتياجات الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين أي الزبائن التي تتزايد طموحاتهم و تتعدد مشاريعهم ، فعليات الإقراض هذه تشكل موردا هاما لايرادات و مداخيل البنك لما تحققه من أرباح هائلة و بمخاطرة أقل .

لكن عمليات الإقراض التي تقوم بها البنوك أدى إلى دخولها في دوامة التعثر المالي ، أي تعثر القروض المصرفية الممنوحة للعملاء لعدة أسباب ،مما أدى إلى تعرض البنوك إلى متاعب نقدية و ائتمانية و عليه فإن المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة تعتبر أكبر ما يشغل بال مسؤولي البنوك.

حيث تعتبر مشكلة القروض المتعثرة من المشاكل الرئيسية التي تواجه البنوك التي تعتبرها من قضايا الساعة لهذا فهي محل اهتمامها و يظهر ذلك من خلال محاولة إيجاد حلول مناسبة لها و إخضاعها لدراسة و فحص دقيق يأخذ بعين الاعتبار كل المؤشرات و تشابكته و تفاعلاته في محاولة لتشخيصه بهدف الوصول الى سبل العلاج الناجح لها، نظرا لانتشار هذه الظاهرة و تأثيرها السلبي على الاقتصاد الوطني لأي دولة بصفة عامة .

ولقد تعرضت البنوك الجزائرية خلال السنوات الماضية إلى حدوث قدر كبير من الديون المتعثرة و يعود ذلك إلى عدة أسباب سيتم التطرق إليها بالتفصيل في هذه الدراسة ، و باعتبار البنك الوطني الجزائري من البنوك الناشطة في الوسط المصرفي الجزائري ،مما لا شك فيه أنه يعاني هو الآخر من مشكلة القروض المتعثرة ،مما جعله يعمل على الحد منها و يسعى لمعالجتها و التقليل من حدتها بشتى الطرق الممكنة ، و في هذا الصدد قام بأخذ احتياطاته اللازمة لها عن طريق عمل مخصصات و مؤونات بمبالغ كبيرة لمواجهة مخاطر عدم السداد .

الإشكالية:

و من خلال ماسبق تتبلور لدينا الإشكالية الرئيسية كالتالي:

مامدى تأثر البنوك من مشكلة تعثر القروض الممنوحة و كيفية معالجتها؟

و للإجابة على الإشكالية المطروحة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المقصود بالقروض المتعثرة ؟

2- هل القروض المتعثرة ظاهرة متزايدة في الجزائر و من المتسبب فيها؟

3- ماهي أهم الطرق التي يلجأ إليها البنك الوطني الجزائري عند وقوع التعثر؟

فرضيات البحث:

لمعالجة موضوعنا و الإجابة عن هذه التساؤلات نعتمد على الفرضيات التالية:

1- تعتبر القروض المتعثرة هي القروض التي يعجز فيها عن سدادها في تواريخ استحقاقها ؛

2- مشكلة القروض المتعثرة لا تمثل ظاهرة واسعة الانتشار لدى البنوك التجارية الجزائرية؛

3- يعتمد البنك الوطني الجزائري على تقنيات و سياسات حديثة من شأنها معالجة القروض المتعثرة لديه.

أسباب اختيار موضوع الدراسة:

- تتجلى مبررات اختيار هذا الموضوع فيما يلي:

حفزنا على اختيار الموضوع ، الأهمية التي نوليها لجعل البنوك ذات نجاعة ، و الدور الذي يلعبه البنك في الاقتصاد الوطني،

- تفاقم ظاهرة القروض المتعثرة و مانتج عنها من مشاكل سواء كانت على مستوى البنك أو على مستوى الزبون أو على مستوى الاقتصاد دور الدولة ككل ،

- كيفية معالجة القروض المتعثرة ، و التعلم من تجاربها مستقبلا ،

- ميولنا العلمية للمواضيع المرتبطة بالبنوك و خاصة مشكلة التعثر القروض، كانت حافزا للبحث في هذا الموضوع،

- غياب الدراسات المتخصصة و المتعمقة في مجال دراسة و متابعة القروض المتعثرة لدى البنوك الجزائرية في ظل تكتم و حجب المعلومات و الأرقام المتعلقة بهذه الظاهرة؛

- تعميق مكتسابتنا العلمية المتواضعة عن القروض و البنوك و التي اكتسبناها خلال دراستنا و لأن الموضوع يتعلق بمجال تخصصنا اقتصاد نقدي و بنكي ؛

- رغبة منا في إثراء المكتبة الجامعية بهذه المساهمة المتواضعة ، بمعالجة المواضيع المتعلقة بالقروض البنكية و مخاطرها و كيفية تحصيل المتعثر منها.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها محاولة لرفع الستار عن ظاهرة مهمة باتت تهدد النشاط البنكي و المتمثلة في تعثر القروض البنكية ، حيث من الملاحظ أن هذه الظاهرة في تزايد مستمر ، نتيجة نتيجة لتسارع البنوك نحو تقديم الحجم الأكبر من القروض ، قصد تعظيم

أرباحها و في بعض الحالات تصل إلى جد عدم مراعاة مقاييس الحذر ، كما أنها محاولة لتقديم أهم الطرق الوقائية و العلاجية الخاصة بالتحصيل المصرفي للقروض المتعثرة فقد حان الوقت لتكوين ثقافة خاصة بذلك و تطوير البنوك لنشطتها.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث بشكل رئيسي إلى تحديد أسباب مشكلة القروض المتعثرة في البنوك و آثارها على النتائج النهائية لنشاط هذه البنوك ، و ذلك من خلال تحقيق هدف رئيسي و هو إيجاد العلاج الناجح لهذه الأسباب من خلال برامج تعالج فعالية و كفاءة ظاهرة الديون المتعثرة و كذلك دراسة و تحليل الأهداف الفرعية و المتمثلة في الآتي:

- تحديد الأسباب الرئيسية للديون المتعثرة ؛

- تحديد كيفية تسوية القروض البنكية المتعثرة على مستوى البنوك و مستوى الاقتصاد ككل ؛

- تحديد كيفية إدارة و معالجة القروض المتعثرة على مستوى البنوك؛

- محاولة الوصول الى اقتراحات لتخفيض القروض المتعثرة السابقة و المحتملة ؛

- توجيه أنظار المهتمين و المسؤولين في البنوك إلى ضرورة إجراء بحوث و دراسات ميدانية فيما يخص أسباب تعثر القروض المصرفية في البنوك التجارية في الجزائر لإيجاد الحلول المناسبة.

حدود الدراسة:

من أجل دراسة الموضوع و بلوغ الأهداف المستوحاة ، تم تحديد أبعاد الدراسة ضمن الحدود التالية:

الحدود الموضوعية:

يدور الموضوع حول إشكالية القروض المتعثرة و سبل معالجتها؛

الحدود المكانية:

يقتصر الإطار المكاني للدراسة في البنك الوطني الجزائري بوكالة حسين داي 611 بالجزائر؛

الحدود الزمنية:

تمت هذه الدراسة خلال فترة 2020.

منهجية الدراسة:

للإلمام بالموضوع و الوصول إلى الأهداف المرجوة و للإجابة على الإشكالية المطروحة استعنا بأحد المناهج المعتمدة في الدراسات المالية و الاقتصادية ،فاستخدمنا:

المنهج الوصفي :

لتوضيح الإطار النظري للقروض البنكية بصفة عامة في وصف أساسيات منحها و مختلف صور مخاطرها و ضماناتها ، و عرض لآليات و أساليب لمعالجة مشكلة القروض المتعثرة،

المنهج دراسة حالة:

من خلال وصف حالات تعثر قروض بنكية في وكالة البنك الوطني الجزائري و ذلك عن طريق الزيارات الميدانية للوكالة محل الدراسة و المقابلة الشخصية مع موظفي الوكالة و طرح الأسئلة لهم و الحوار معهم و تسليمهم لنا بالوثائق اللازمة لموضوع الدراسة.

صعوبات الدراسة :

تكمن صعوبات الدراسة فيما يلي:

- قلة المراجع نظرا لقلة الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة؛

- جائحة كورونا و الظروف الاستثنائية التي يمر بها العالم حيث تم فرض حجر صحي اعتبارا من شهر مارس 2020 و تقليص حركة المرور مما صعب علينا التنقل للوكالة محل الدراسة و المتواجدة بالجزائر العاصمة ؛

- خلال مدة الحجر الصحي أصبحت البنوك الجزائرية تسير بدوام محدد و تعداد مقلص لتفادي انتشار العدوى.

هيكل الدراسة:

لانجاز الدراسة و معالجة إشكالية البحث و اختبار الفرضيات ، قمنا بتقسيم بحثنا إلى فصلين ، الأول نظري و الثاني تطبيقي تسبقهم مقدمة تشتمل على مختلف الأبعاد الأساسية لموضوع البحث و إشكاليته ، و تتعقبهم خاتمة متضمنة نتائج البحث و جملة من التوصيات المستمدة من النتائج المتوصل إليها،تليها آفاق البحث ، وجاءت فصول هذه المذكرة على النحو التالي:

الفصل الأول :

تطرقنا فيه الى الاطار النظري لموضوع الدراسة ، و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث :خصص المبحث الأول للإطار النظري للقروض المصرفية و البحث الثاني للإطار النظري للقروض المتعثرة أما المبحث الثالث نذكر بعض الدراسات السابقة و مقارنتها بدراستنا.

الفصل الثاني:

خصصناه لدراسة حالة قرض متعثر في وكالة البنك الوطني و الذي يشتمل على ثلاث مباحث ، تناولنا في المبحث الأول:تقديم عام لمؤسسة الدراسة و في المبحث الثاني عرض نتائج الدراسة أما المبحث الثالث فقد خصصناه لتحليل و مناقشة و تفسير نتائج الدراسة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للقروض المصرفية و القروض المتعثرة

تمهيد :

يعتبر التمويل عن طريق القروض عنصرا أساسا لتحقيق الأهداف المسطرة لكل سياسة اقتصادية ،لذا تلجأ المؤسسات و الأفراد للبنوك من أجل تمويل مشروعاتها ،و التي بدورها تضع تحت تصرفهم وسائل عديدة من الإئتمان الذي تحكمه سياسة معينة تسمى سياسة الإقراض ،و لأن القروض معرضة لعدة مخاطر تشويها بدرجات متفاوتة على البنك أخذ الضمانات اللازمة لهذه القروض و رغم ذلك تبرز خطورة تعرض القروض التي تمنحها البنوك التعثر ،

-بسبب احتمال عدم سداد الزبائن لديونهم لظروف اقتصادية سيئة غير متوقعة ،

- و تعتبر القروض المتعثرة من أهم المشاكل التي تواجد البنوك بالنظر الى آثارها الخطيرة ،خاصة منها إضعاف قدرة البنك على تقديم الخدمات الائتمانية و التي تعتبر أهم مصدر لأرباحه ،

-وسعيا منا لفهم أبعاد هذه المشكلة في إطارها النظري فقد خصصنا في هذا الفصل و الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث كما يلي :

المبحث الأول :الخلفية النظرية للقروض المصرفية

المبحث الثاني :الخلفية النظرية للقروض المتعثرة

المبحث الثالث :أدبيات الدراسات السابقة للموضوع

المبحث الأول:الخلفية النظرية للقروض المصرفية

تعد القروض المصرفية الاستخدام الرئيسي لودائع المصارف التجارية و عمليات الاقراض و هي الخدمة الرئيسية التي تقدمها المصارف التجارية و في نفس الوقت المصدر الرئيسي لربحها و لذلك هناك عدة اعتبارات يجب مراعاتها عند منح القروض بأنواعها المختلفة عن طريق سياسة اقراضية لتفادي المخاطر الممكنة مع أخذ الضمانات اللازمة لذلك .

المطلب الأول :عموميات حول القروض المصرفية

تؤدي البنوك دور الوسيط المالي الذي يجمع بين فئتين مختلفتين من المجتمع فهي تحصل على الأموال في شكل ودائع من الفئة التي لها فائض و تعمل على توزيعها في شكل قروض للفئة الثانية التي لها عجز،و للتعرف أكثر على هذه القروض ،سنركز على مفهوم القروض ،عناصرها ،أهميتها ،خصائصها،أنواعها ،مصادرها ،وظائفها .

أولا: تعريف و عناصر و أهمية القروض المصرفية :

1- تعريف القروض المصرفية:

- القرض هو عملية مالية يضع من خلالها المقرض "الدائن"مبلغ مالي تحت تصرف المقترض "المدين"بموجب عقد يتضمن كل من المدة ،معدل الفائدة ،الضمانات و طريقة التسديد[1]

- يعرف القرض على أنه الثقة التي يوليها البنك لعميله ،بحيث يضع تحت تصرفه مبلغ من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة محددة مقابل حصول البنك على عائد مادي متفق عليه ،مع تقديم العميل عن السداد[2]

- كما تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و الفوائد في تواريخ محددة.[3]

---

[1]. حلوش كمال،تمويل الاستثمارات،علوم اقتصادية،جامعة تلمسان،2009،ص32

[2]. محمد محمود عبد ربه،محاسبة التكاليف،الدار الجامعة،2000،ص40

[3]. طلعت أسعد عبد الحميد،الادارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة،مصر،بدون دار النشر ،1998،ص 128

2- عناصر القروض المصرفية:

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص عناصر القرض المتمثلة في :

- الثقة :تعني درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية،

- مبلغ القرض :يرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك ،ومدى ملائمة العميل و قدرته على السداد،[1]

- ا لغرض من القرض :هو الشئ المستخدم فيه القرض كالعمليات الإستثمارية،

- المدة :و هي الفترة الممنوح فيها القرض (السداد دفعة واحدة أو السداد على دفعات)،

- المقابل :العائد الذي يحصل عليه البنك و يتمثل في سعر الفائدة و العمولات و المصارف ،

- الضمانات :و هي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد .

3- أهمية القروض المصرفية :

تكتسي القروض أهمية بالغة في الحياة الاقتصادية و التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:[2]

-تعتبر المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك للحصول على ايرادته ،إضافة إلى الفوائد و العمولات،

-تعد القروض المصرفية التي تمنحها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان ،

-تلعب دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة ،التجارة ،الزراعة و الخدمات ،فتستخدم في عمليات الانتاج و التوزيع و الاستهلاك ،

-إن القروض تكمن البنوك من الاسهام في النشاط الاقتصادي و تساهم في رخاء المجتمع ،

-تعمل على خلق فرص العمالة و تخفيض البطالة و زيادة القدرة الشرائية التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية و تحسين مستوى المعيشة،

---

[1]. طلاب أسماء،بن بوجلطية تركية،التومي فاطمة،"معايير و إجراءات منح قروض الاستثمار و قروض الاستغلال ،دراسة حالة البنك الجزائري –وكالة ورقلة"مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس ،كلية العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2013/2012،ص6

[2]. عبد المطلب عبد الحميد،البنوك الشاملة عملياتها،و إدارتها،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر ،بدون دار نشر،2000،ص104-105

-زيادة حجم الانتاج في المجتمع و بالتالي زيادة مردودية المنتجين التي تؤدي الى زيادة الدخل للعملات القومي الوطني،

-تحقيق التنمية الإقتصادية خاصة يخص القروض الخارجية ،وهذا لتغطية الحاجة للعملات الأجنبية في عملية الاستراد.

- محاربة التضخم.

ثانيا: خصائص و أنواع القروض المصرفية:

1- خصائص القروض المصرفية :

من الخصائص البارزة التي يتميز بها القروض المصرفية هي :[1]

-كونه يقوم أساسا على الاختيار ،و على الالتزام مثل الضريبة تعتبر كمساهمة إجبارية في عملية الاستثمار ،

-يختلف القرض عن الاعتماد كون هذا الأخير يعتبر عقد بمقتضاه يضع البنك تحت تصرف العميل مبلغا معينا يسحب متى يشاء مرة واحدة أو مرات متعددة ،

-القرض يؤثر فقط في درجة السيولة للوحدات الاقتصادية ،و لا أثر له على صافي مجموع الأصول فهو من بين العمليات المتعلقة برأس المال

2- أنواع القروض المصرفية :

تختلف القروض على حسب آجالها ، تبعا للمقترضين ،و الاغراض التي تستخدم فيها ،والضمانات المقدمة ،و بالتالي تبويب القروض تبعا لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه و بمعرفة الأسباب التي أدت الى تقدمه أو تأخره ،و مقارنة أنواع نشاطه بما تقدمه البنوك الأخرى ،و فيما يلي نتناول أنواع القروض المصرفية من خلال تلك المعايير للتبويب .[2]

---

[1] .لقليب فضيلة،تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية-وكالة مسيلة،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي)،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد بوضياف ،مسيلة ،2015/2014،ص28

[2] .عبد المطلب عبد الحميد،نفس المرجع السابق،ص 115،112

2- 1 تبويب القروض بحسب آجالها :و تقسم الى :

2-1- 1 قروض قصيرة الأجل :

ومدتها عادة لاتزيد عن سنة و تستخدم أساسا في تمويل النشاط الجاري للمنشآت،

2- 1- 2 قروض متوسطة الأجل :

و يمتد اجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية، للمشروعات ،شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة ،أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج،

2- 1- 3 قروض طويلة الأجل :

و تزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان و استصلاح الأراضي وبناء المصانع ،

2- 1- 4 قروض مستحقة عند الطلب :

أي يحق للبنك طلب سدادها في أي وقت يشاء ،و للمقترضين الحق في أدائها عندما يريدون ،

2-1- 5 قروض ممنوحة الأجل :

و تقسم إلى قلروض قصيرة ، متوسطة ،وطويلة الأجل .

و يفيد هذا التبويب في الترتيبات المالية الخاصة بالسيولة الموازنة مع الودائع الربحية .

3- تبويب القروض حسب الأغراض :وتقسم إلى

3-1 قروض استهلاكية :

و يستخدم للحصول على سلع الاستهلاك الشخصي ،أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهته ،ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية لبعض ممتلكاته و تقدم ضمانات لها مثل تحويل الموظف لمراقبة على البنك ،ضمان شخصي آخر،أوراق مالية ،رهن عقاري،

3- 2 القروض الانتاجية :

وهي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الاصول الثابتة للمشروع كما تستخدم في تدعيم الطاقات الانتاجية لها عن طريق تمويل شراء المواد الخام اللازمة للانتاج ،ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات

التنمية الاقتصادية في المجتمع و تتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة أصوله الثابتة و استخدامها في ذلك ،ولا تجد البنوك التجارية منح القروض الانتاجية الرأسمالية لطول الفترة التي تبقى فيها هذه القروض في المدة و لطبيعة المخاطر التي تلاقيها من جراء منحها ،

3-3 القروض التجارية :

و هي تلك القروض الممنوحة لاجال قصيرة الى المزارعين ،المنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية و التجارية ،وطابعهما موسمي ، و تختلف البنوك في اهتمامهم هذا النوع من القروض ، فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة و الحصاد ، ومنها مايفضل أنشطة أخرى ، و تفضل البنوك التجارية هذا النوع فيما عداه لملائمته لطبيعتها ،

3- 4 القروض الاستثمارية :

تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار و شركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات و أسهم جديدة و تمنح القروض الاستثمارية في في شكل قروض لتمويل الدورة الاستثمارية عند الطلب أو لأجل سماسرة الاوراق المالية ،وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للاوراق المالية .

و في كل هذه الحالات يمثل القرض جزء من قيمة الاوراق المالية المشتراة ،و عندما تنخفض القيمة السوقية للاوراق يطلب البنك المقترض تغطية قيمة الفرق نقدا أو تقديم أوراق مالية أخرى ،

و في حالة عدم تنفيذهم لرغبة البنك يقوم البنك ببيع الأوراق المالية المرهونة لديه ليحصل من ثم البيع مقدار ماقدمه لهم.[1]

4- تبويب القروض بحسب الضمان :و تقسم القرو ض طبقا لهذا المعيار الى :

4-1 قروض مضمونة :و هي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية ،أو شخصية و بالتالي تنقسم الى :

4- 1-1قروض بضمان شخصي :و تمنح دون ضمان عيني ،بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل،

[1] .عبد المطلب عبد الحميد،نفس المرجع السابق،ص118،115

4-1-2قروض بضمان عيني :و قد تكون قروض بضمان بضائع ،تودع لدى البنك كتأمين للقرض ،أو قروض بضمان الأوراق المالية ،و يودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول ،أو قروض بضمان كمبيالات ،و تظهر الكمبيالات للبنك و الخاصة بالأشخاص الذين بتفاعل معهم العميل ،

4- 2 قروض غير مضمونة :و يكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع ،إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض ،يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل و من مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد و هذا يتطلب مصادر الوفاء و تحليل قوائم التشغيل و القوائم المالية ،

5- بتويب القروض بحسب المقترضين :و تنقسم الى :

- قروض للأفراد و قروض للشركات و البنوك الأخرى ،
- قروض للقطاع الخاص و قروض للحكومة و القطاع العام ،
- قروض المستهلكين و قروض للمنتجين و أصحاب الأعمال ،
- قروض للعملاء و قروض لآخرين .

شكل رقم 01:أنواع القروض المصرفية

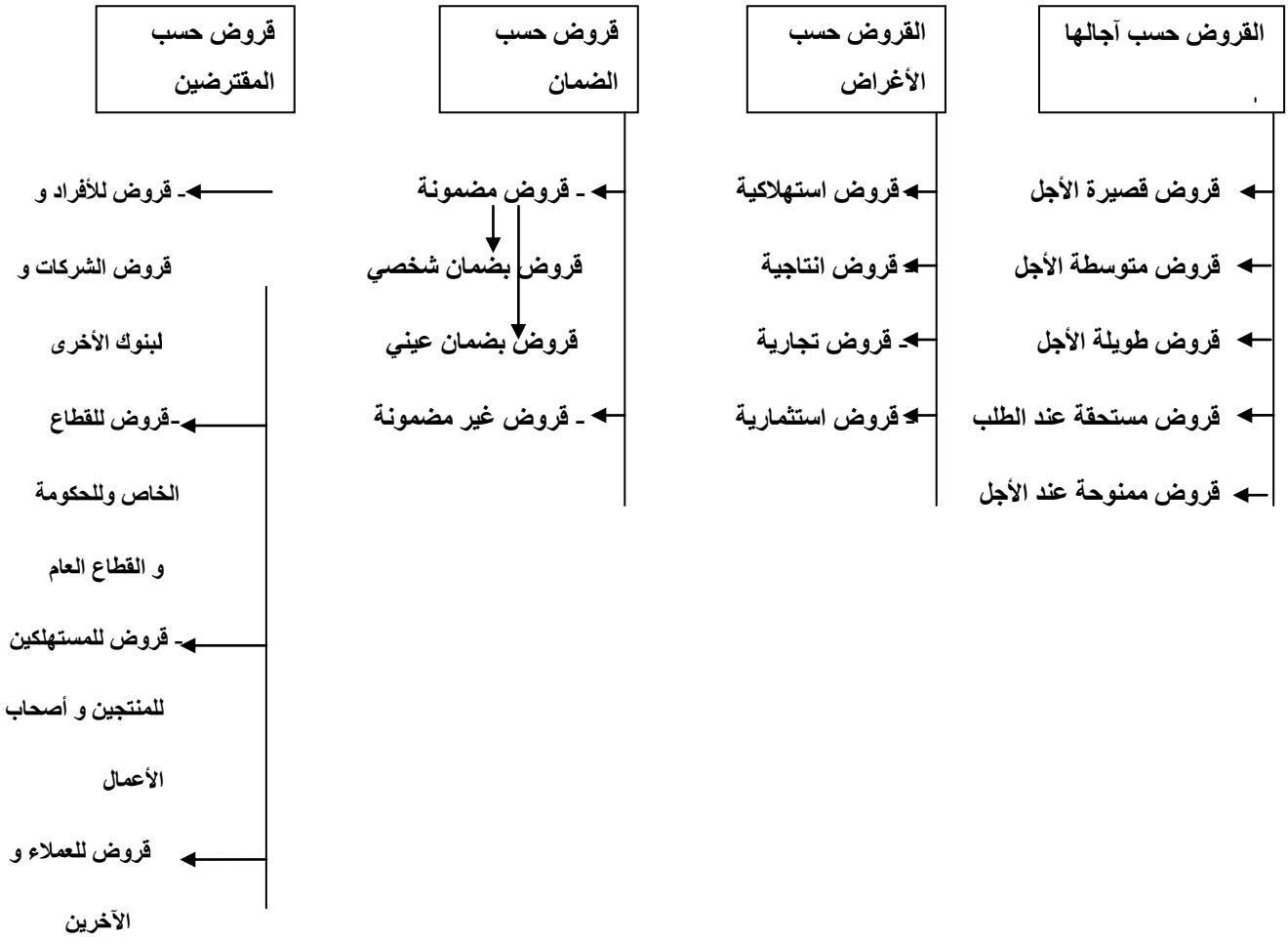

المصدر : من إنجاز الطالبتين حسب الدراسات السابقة

ثالثا:مصادر ووظائف القروض المصرفية

1: مصادر القروض المصرفية :تتمثل فيما يلي :

1-1- الايداعات البنكية :منذ ظهور البنوك الخاصة بالايداع و التخليص ظهرت الايداعات البنكية التي تمول النشاطات الجارية المصرفية بحيث تشكل وسائل نقدية ،

1-2 الورقة المصرفية:هي وسيلة قرض عندما أصدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا في فترة الخصم ثم تسدد في أجل الإستحقاق ،

1-3 الحساب البنكي :إن العلاقة بين البنك و الزبون تكون مدونة في وثيقة كشف العمليات و لها قسمين ،أحدهما للمدفوعات و الآخر للمسحوبات ،وبعد عملية المقارنة بين مجموع الدائن و مجموع جانب المدين تحصل على فرق يطلق عليه إسم الرصيد الذي قد يكون مدين أو دائن،

1-4-السوق النقدية:تهدف هذه الأسواق إلى إجراء مفاوضات حول القروض و تتم بتقديم الزبون طلب يحدد مقدار القرض ليتلقى بعدها إشعار بالقبول أو عدم القبول لطلبه،[1]

1-5-السوق المالية :هي تلك الآلية التي يمكن من خلالها توجيه و تجميع إدارات الشركة و الحكومات و الأفراد إلى مختلف أوجه الإستعمال الإنتاجية و غير الإنتاجية و هو سوق القروض الطويلة الأجل و يتم التعامل في هذا السوق بمختلف العملات الأجنبية ،كما انه لا يخضع لأية قاعدة محلية أي أنه لا يخضع لسلطة البنك المركزي ،و يلعب هذا النوع من الأسواق دور الوسيط الذي يجمع الموارد المالية و يحولها إلى قروض ،فالسوق المالي يتعامل بالأوراق المالية ،حيث أنه سوق السندات و الأسهم ،و الإختلاف بينه و بين السوق النقدي و سوق صرف رؤوس الأموال و سوق السلع و الخدمات راجع الى الاختلاف في شكل المعاملات.[2]

[1] بن حسين عبد الاله ،عيوني رضوان،تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية –دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري- وكالة مغنية ،تقرير بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،قسم العلوم التجارية ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،2014/2013،ص 14

[2] عبد الغفار حنفي و رسمية قرياقس،الاسواق و المؤسسات المالية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر ،2001،ص 142

2- وظائف القروض المصرفية:

تؤدي القروض دورا مهما في تسوية المبادلات التجارية سواء الداخلية أو الخارجية ،و هي تمثل كذلك الجزء الأكبر من مكونات عرض النقود أو من كمية وسائل الدفع ،ويمكننا تحديد وظائف و أغراض القروض الأساسية في الجوانب التالية :[1]

2-1-وظيفة الإنتاج :

في الاقتصاد الحديث تزايدت احتياجات الاستثمار الانتاجي المختلفة و التي تستوجب توفير قدر كبير من رؤوس الأموال الفردية او الخاصة ،و لذلك اصبح اللجوء إلى البنوك أمرا ضروريا لتمويل العمليات الاستثمارية ،كما يمكن للمستثمرين للحصول على القروض عن طريق اصدارهم للسندات تم بيعها ،لذلك نجد أن المؤسسات الائتمانية تقوم بدور الوساطة فيما بين المدخرين و المستثمرين لأجل تسهيل وزيادة الاستثمار و الانتاج في الاقتصاد الوطني ،وهذا فضلا عن تقديم البنوك للقروض مباشرة بما هو متوفر لديها من ودائع المدخرين ،

2- 2-وظيفة تمويل الاستهلاك :

المقصود بها حصول المستهليكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع لأجل لأثمانها،فقد يعجز الأفراد عن توفير القدر المطلوب من السلع الاستهلاكية بواسطة الدخل لذا يمكن لهم الحصول عليها عن طريق القرض الذي يقدمه البنك ،ويكون دفع الأثمان على فترات مستقبلية مما يساعد الأفراد على توزيع إنفاقهم بالاضافة الى تنشيطه لجانب الطلب على الخدمات الاستهلاكية ،و من ثم يساهم في زيادة رقعة السوق و حجم الاستثمار ،

2-3-وظيفة تسوية المبادلات :

تظهر أهمية تسوية المبادلات و إبرام الذمم من خلال كمية وسائل الدفع و مكونات عرض النقود في المجتمع ،و هذا الأخير يعني استخدام القروض بصورة واسعة في تسوية المبادلات و ابرام الذمم بين الأطراف المختلفة ،هذه التسوية تتم بواسطة الشيكات كوسيلة للدفع ووسيط للتبادل مع اعتماد أقل على البنوك الحاضرة في القيام بهذه المهمة و هذا ناشئ عن تقديم العادات البنكية في المجتمع ،كما أن قيام البنوك التجارية بخلق

[1] ناظم محمد نوري الشمري ،النقود و المصارف ،مديرية دار الكتب للطباعة ،جامعة الموصل ،العراق،1995،ص112

الودائع و استخدام أدوات الإئتمان الأخرى من الأوراق المالية كالكمبيالات ،و بطاقات القرض ساعد كثيرا على تسهيل عملية المبادلة و توسيع حجمها،

المطلب الثاني :سياسة الإقراض البنكية

لكل بنك سياسته الخاصة المتعلقة بالاقراض و كذا الاستعلام ، حيث اقرار هذه السياسة و اعتمادها من قبل الادارة العليا للبنك و المتمثلة في مجلس إدارة البنك ،كما تعبر السياسة الاقراضية للبنك التجاري عن الكفاءة و الفعالية لادارة الائتمان من خلال قرارها ،وسنحاول في هذا المطلب اعطاء توضيحات عن السياسة الاقراضية .

أولا: تعريف و أهمية و مكونات السياسة الاقراضية :

1- تعريف السياسة الاقراضية:

- يمكن تعريف السياسة الاقراضية بأنها مجموعة القواعد و الاجراءات و التدابير المتعلقة بتحديد حجم و مواصفات القروض و تلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض و متابعتها و تحصيلها و بناءا على ذلك فإن سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة ،و ان تكون هذه القواعد مرنة و متابعة الى جميع المستويات الادارية المعنية بنشاط الاقراض[1]

- كما يمكن تعريف السياسة الاقراضية بأنها إطار عام يتضمن مجموعة من المعايير و الأسس و الاتجاهات الإرشادية التي تعتمدها الإدارة المصرفية بشكل عام و إدارة الإئتمان بشكل خاص بما يحقق الأغراض التالية:[2]

- ضمان المعالجة الموحدة للحالات المتماثلة ،

- توفير عامل الثقة لدى الموظفين ،و بالتالي تجاوز أية حالة من حالات التردد و الخوف من الوقوع في أخطاء ،

- سرعة التصرف و اتخاذ القرارات اللازمة دون الرجوع إلى المستويات الإدارية العليا،

---

[1].إيهاب عز الدين نديم ،الآثار الاقتصادية لمشاكل التسهيلات المصرفية في المصارف التجارية في مصر و كيفية مواجهتها ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التجارة ،قسم اقتصاد جامعة عين الشمس ،2007،ص84

[2] .عبد الواحد غردة "ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة قالمة-"مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية جامعة محمد خيضرة ،بسكرة ،2004/2003،ص 63

- تعزيز القدرة التنافسية للبنك في السوق المالي و النقدي.

2- أهمية السياسة الاقراضية:[1]

تتمثل أهمية السياسة الاقراضية :

هي عبارة عن إطار يتضمن مجموعة المعايير و الشروط الإرشادية كضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد و توفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة ،

و يتضح مما سبق أن تركيز هذه العملية في يد فرد واحد أو اثنين بالقرب من القمة ،و هو مايعني البطء في اتخاذ القرارات ،و حرمان العاملين في هذا المجال من التنمية الذاتية و ممارسة عملية اتخاذ القرارات ،

و البنك التجاري كغيره من المنظمات له أهداف خاصة يسعى لتحقيقها و سياسة إقراض تحدد الإتجاه و أسلوب استخدام أموال البنك التي يحصل عليها من المودعين ،و بذلك يتضح أن لهذه السياسة أثر على إتخاذ القرار.

3- مكونات السياسة الإقراضية:

تشمل سياسة الإقراض على المكونات التالية :

3- 1 حجم القروض :

يقصد بها إجمالي القروض التي يمكن للبنك أن يمنحها لعملائه ككل ،و كذلك إجمالي القرض التي يمكن أن يمنحها للعميل الواحد ،وعادة ماتتقيد البنوك في هذا المجال بالتعليمات و القواعد التي يصفها البنك المركزي،

3-2 تشكيلة القروض :

لابد أن تحتوي سياسة القروض على بعض المعلومات عن تشكيلة القروض التي أن يقدمها البنك ،و حجم كل نوع من التشكيلة ،و ذلك في ضوء حجم الطلب على الإئتمان في المجتمع ،كذلك خبرة إدارة البنك و حجمها .

كما أن القيود التي تفرض على البنوك بصدد الحد الأقصى للائتمان الذي يمنح للعميل الواحد يمكن أن يؤثر على تشكيلة القروض ،ونمو الاقراض طويلة الاجل بالنسبة لهذه البنوك ،[1]

[1] .عبد الغفار حنفي،عبد السلام أبو قحف ،الادارة الحديثة في البنوك التجارية،الدار الجامعية ،مصر 2004/2003،ص 141،142

3-3 تحديد المنطقة التي يخدمها البنك :

يتوقف حجم المنطقة التي يغطيها نشاط الاقراض في البنك على مجموعة من العوامل في مقدمتها حجم الموارد المناخية ،والمنافسة التي يتلقاها البنك في مختلف المناطق فضلا عن طبيعة هذه المناطق و حاجة كل منها للقروض ،إضافة إلى مدى قدرة البنك على التحكم في إدارة هذه القروض و الرقابة عليها ،[2]

3-4 تحديد سلطات منح القروض :

أي تحديد مسؤولية منح أي الأحجام من القروض و بعبارة أخرى يتم وضع حد معين من المبالغ التي يكون لكل من المسؤولين عن الإقراض سلطة الموافقة عليها عند المستويات الإدارية المختلفة،

3-5 تحديد سعر الفائدة :

ينبغي أن تتضمن السياسة الائتمانية للبنوك التجارية تحديدا لأسعار الفائدة على القروض الممنوحة و أن تتضمن التكلفة التي تتحملها كل القروض بمختلف أنواعها،

3-6 تحديد استحقاق القروض :

أي القيام بتحديد الآجال المختلفة لما يمكن أن يمنحه البنك من القروض التي تتراوح من ليلة واحدة الى عدة سنوات مع مراعاة أنه كلما زاد أجل الاستحقاق كلما زادت المخاطر

المحيطة بسداده ،مع العلم أن مدة منح القروض تؤثر في سياسة السيولة و ربحية القروض ،

3- 7 الرصيد المعوض:

يشير الى حجم الودائع بدون فائدة التي يجب على المقترض أن يضعها في البنك كشرط للحصول على القرض ،و الادارة هي التي تحدد نسبة الرصيد المعوض و أنواع القروض المرتبطة به و إمكانية تغيير آجال استحقاقها و إذا كان هناك خسائر في بعض أنواع القروض ماهو الإجراء الذي ستتخذه ،

3- 8 إطار أو هيكل القرض :

---

[1] .عبد المطلب عبد الحميد،نفس المرجع السابق ،ص118،119

[2]. محمد صالح الحناوي،سيد عبد الفتاح عبد السلام،المؤسسات المالية البورصة و البنوك التجارية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر،ص270

يجب أن تتضمن سياسة الإقراض المدى الذي يقبله المقرض بالنسبة للضمانات أنواعها ،شروطها و العلاقة التنظيمية بين العميل و البنك و الاعتبارات الخاصة بالتزمات القروض التي توجد خارج بنود الميزانية فهذه الالتزامات تمثل ترتيبات لعمل القروض في المستقبل التي يحصل منها البنك على الرسوم ،بالاضافة الى إمكانية استخدامها لتخفيض المخاطر التي يتعرض لها البنك ،[1]

3- 9 معايير أهلية العميل للإقراض :

بمعنى تحديد القواعد التي يتم بناءا عليها تقييم قدرة العميل على رد القرض و الفوائد في الموعد أو المواعيد المحددة و مدى رغبته في ذلك ،و يعتبر هذا العنصر من أهم عناصر السياسة للإقراض حيث يتوقف عليه عنصر عملية الإقراض بأكملها من حيث إمكانية استرداد البنك لأمواله من عدمها .

و المقصود بقدرة العميل هنا قدرته على سداد القرض و فوائده من ايرادات نشاط هذا القرض و تشمل القواعد التي تحكم تقييم أهلية المقرض للاقراض النواحي التالية:

- سمعة العميل ،

- مدى مكانة مركزه المالي،

- مدى كفاية ايرادته لسداد القرض و فوائده.

3- 10سجلات القروض :

و هي النماذج و السجلات المطلوب استيفاؤها أو الاحتفاظ بها مثل طلب القرض ،مذكرة الاستعلام من العميل ،ميزانيات العملاء و الحسابات الختامية ،عدد سنوات تقارير المراجع الخارجي و سجل تاريخي بنمط العميل في تسديد القروض في الماضي و نماذج متابعتها ،

3-11 نظام متابعة القروض و كيفية معالجة القروض المتعثرة :

[1] .محمد صالح الحناوي ،سيدة عبد الفتاح عبد السلام ،نفس المرجع السابق،ص 271

تحدد سياسة الاقراض و الاجراءات الواجب اتباعها ليس فقط في منح القروض ،و لكن أيضا في متابعة تحصيله و تحديد أيام التأخير المسموح بها لقبول الأقساط و الحالات التي يجب التفاوض فيها مع العميل المتأخر و كيفية عرض بتويب القروض المتعثرة على الإدارة العليا[1]

و على العموم فإن سياسة الاقراض يجب أن تكون مرنة و غير جامدة بحيث تبحث في العموميات و لا تدخل في التفاصيل المقيدة للحركة و العمل .

ثانيا: أسس و محددات السياسة الاقراضية :

1- أسس السياسة الاقراضية :

إن ادارة المصارف تسعى دائما الى تحقيق التوازن بين مختلف أسس السياسة الاقراضية و المتمثلة في :الربحية ،السيولة ،الأمان ،و التي سنقوم بدراستها فيما يلي :[2]

1- 1 مبدأ الربحية :

تقوم المصارف على أساس هذا المبدأ بقياس كفاءتها و تحقيق الأرباح بالنسبة للبنك يعني أن ايراداته أكبر من تكاليفه .

- تشمل الايرادات مايلي:[3]

- الفوائد الدائنة :و هي مجوع التسهيلات الائتمانية ،

- العمولات الدائنة:هي المقابل الذي تحصل عليه المصارف لقاء خدماتها للآخرين ،

- فروقات العملة الأجنبية :هي الأرباح المحققة من شراء و بيع العمولات الأجنبية ،

- ايرادات أخرى :مثل عوائد الإستثمار ،العوائد المالية ،العوائد المتأتية من خصم الكمبيالات ،

- أما التكاليف تتمثل في :[1]

[1]. عبد المطلب عبد الحميد ،نفس المرجع السابق ،ص 124،125

[2] .عبد المطلب عبد الحميد،نفس المرجع السابق،ص124

[3] .موقري أمال ،تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل ،ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر ،2001،ص 48

- الفوائد المدينة :تعبر عن الودائع التي يقوم البنك بدفعها،

- العمولات المدينة :و هي التي يدفعها البنك الى المؤسسات الاخرى مقابل تقديمها خدمات للبنك نفسه ،

- المصاريف الادارية و العمومية .

و تجدر الاشارة أنه على البنك اقتطاع نسبة معينة من صافي الأرباح كل سنة ليضعها في الحساب الإجباري و يستمر في الإقتطاع حتى يصل الى الموازاة بين مجموع الاحتياطي الاجباري و حجم رأس المال .

1-2 مبدأ السيولة :

نقصد به مدى قابلية أي أصل للتحول إلى نقود و بأقصى سرعة و بأقل خسارة و على مستوى البنك فهي قدرته على الوفاء بالتزاماته المتمثلة في امكانية مواجهة طلبات سحب المودعين ،و الاستجابة لطلبات الاقراض ،و تعتمد السيولة على عدة عوامل أهمها.[2]

-مدى ثبات الودائع :أي لا يجوز للعميل سحب الودائع قبل موعد الاستحقاق ،

-قصر مدة المساعدات البنكية الممنوحة:أي كلما كانت فترة القروض قصيرة كلما اطمأنت البنوك ،لأن التغيرات و التقلبات تحدث في المدى البعيد ،

1-3 مبدأ الأمان :

يعود ظهور هذا المبدأ إلى ثقة إدارة البنك بأن كل القروض التي تمنحها للعملاء سوف يتم سدادها في الوقت المحدد،و يتم منح الائتمان للمقرض بالاعتماد على سمعة العميل التجارية انتظام العميل في سداد الالتزامات هذا من جهة ،و من جهة اخرى فمن الضروري الاعتماد على كفاءة و خبرة العاملين على المؤسسة المقترضة و مدى نجاح أعمالها و كذا مكانتها في السوق ،بالاضافة الى مركزها المالي و ظروف عملها ،أي بصفة عامة كل مايتعلق بالمحيط الداخلي و الخارجي لطلب القرض .

عموما تلجأ ادارة البنك لاتباع سياسة ابعاد العملاء الخطرين ،و ذلك بوضع مجموعة من التدابير الصارمة في منح القروض خاصة عندما يكون الطلب على القرض أكبر من عرض البنوك ،حيث تلجأل لغرض

---

[1] .خضير حسن خضير جيرة الله،الديون المتعثرة بين مطرقة المصارف و سندات الركود ،المؤتمر العالمي الثاني لقسم الاقتصاد و التجارة الخارجية بعنوان مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة ،كلية التجارة و إدارة الاعمال ،جامعة حلوان 4 ماي 2004،القاهرة ،2004،ص 05

[2]. محسن أحمد الخضيري،الائتمان المصرفي ،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة ،1987،ص 112

شروط تعجيزية كالضمانات الكثيرة ،مدة القرض و ذلك دون تغيير التسعيرة مما يؤدي ابعاد كل العملاء الخطرين من حلقة طالبي القروض[1]

2- محددات السياسة الاقراضية :

تتمثل في العناصر التالية :[2]

حجم و هيكل رأسمال ،

-درجة المخاطر و الربحية للأنواع المختلفة من القروض ،

- سلوك و حجم و هيكل الودائع ،

- كفاءة العاملين بالبنك،

- الموقع الجغرافي للبنك و فروعه،

- حجم البنك،

- المركز التنافسي للبنك،

- العمر المصرفي للبنك.

ثالثا:أهداف و العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية و عوامل نجاحها

1- أهداف السياسة الاقراضية:

تهدف السياسة الائتمانية الى:[3]

- العمل على التنسيق و الفهم المتبادل بين البنك و عملائه ،

- اتخاذ القرارات داخل البنك على أسس موضوعية تمنع التضارب و الحياد عن الإطار المرسوم

- وضع الأسس التي سيتم بناء منح الإئتمان أو رفضه ،

---

[1]. خضير حسن خضير جيرة الله ،نفس المرجع السابق،ص02

[2] .ابتهاج مصطفى عبد الرحمن ،إدارة البنوك التجارية ،النهضة العربية ،1999،ص381،380

[3] .نفيسة محمد باشري ،إدارة الائتمان مركز جامعة القاهرة ،ص 129،127

- تحديد مجالات توظيف الأموال ،

- المحافظة على استمرار البنك و نجاحه و تقليل حجم الخسائر و تعظيم الربح ،

- تحقيق نوع من التوافق و التناسق بين أهداف الجهاز المصرفي ككل و أهداف المجتمع

- مراعاة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي يضعها الدولة و عدم الموافقة على منح قروض متعارضة مع هذه الخطط،

- تحقيق وحدة الفكر و التنسيق بين أقسام منع الائتمان في فروع البنك المختلفة.

2- العوامل المؤثرة في السياسة الاقراضية:

تتعد العوامل المؤثرة في صياغة السياسات الاقراض و لعل من أهمها :[1]

2- 1 رأس مال البنك :تتأثر السياسة الإقراضية برأس مال البنك لسببين مهمين :

- يستخدم رأس المال و احتياطاته كحاجز واق يمنع (في حدود راس المال و احتياطاته)تسرب خسائر القروض الى الودائع ،و عليه كلما زاد رأس المال و الاحتياطات كلما زادت قدرة البنك على تحمل الخسائر ،

- إن رأس المال له دور أساسي لدى كل المودعين و المقترضين لاعتقاد كل منها بوجود أموال كافية لدى البنك ،[2]

2- 2 الربحية :

في عملية الإقراض يسعر البنك إلى تحقيق أقصى ربح ممكن ،و لكي يتسنى له ذلك عليه بانتهاج سياسة إقراضية متساهلة تتمثل في فرض معدلات فائدة عقلانية ،

2-3 سياسة البنك المركزي :

البنك المركزي يتخذ سياسة مشددة عندما تكون طلبات الإقراض في حدها الأقصى ،و التخفيف من حدة هذه السياسة في حالة الركود الإقتصادي ،

---

[1] .شاكر القزويني ،محاضرات في النقود و البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،الطبعة 2 ،1992،ص 112

[2] .محمد سعيد أنور سلطان،إدارة البنوك ،دار الجامعة الجديدة ،مصر ،2005،ص 391

2-4 حاجات المنطقة :

فقد يضطر البنك إلى التساهل في قروضه حتى تسمح بتنمية و تطوير بعض المناطق و يكون ذلك حافزا بالنسبة إليه لكي يكتسب مودعين و يزيد من حجم قروضه مستقبلا،

2-5 موقع البنك :

حيث يحدد موقع البنك لدرجة كبيرة نوعية و حجم الطلب على القروض الممنوحة،[1]

2-6 الظروف الاقتصادية العامة :

تؤثر هذه الظروف مباشرة على النشاط الإئتماني للبنوك ،إذ كلما كانت هذه الظروف مستقرة ،كلما كانت حافزا أكبر للبنوك للتسهيل في إجراءات منح القروض ،و في حالة العكس فستؤثر سلبا على نشاط البنوك مثلا في حالة التضخم،

2- 7 عامل الخبرة و المنافسة :

يلعب عامل الخبرة و المنافسة دور كبير في ضمان الحصول على أفضل العملاء للبنك كما يجنبه الوقوع في الأخطار الكبيرة ،وذلك من خلال المتابعة الجيدة من طرف الخبراء، [2]

أما عامل المنافسة فإنه باختلاف البنوك و كثرتها ،تزداد المنافسة فيما بينهم لجلب أكبر عدد ممكن من العملاء من إغرائهم بتهيلات و مزايا تخالف من بنك لآخر ،

2-8 استقرار الودائع :

فالبنك الذي يواجه تقلبا استثنائية في حجم ودائعه يضطر إلى اتباع سياسة مالية منخفضة لتغطية هذه المتغيرات .[3]

3- عوامل نجاح السياسة الاقراضية :

---

[1] .عبد الواحد غردة ،نفس المرجع السابق،ص66

[2] .عبد الواحد غردة،نفس المرجع السابق،ص 66

[3] .شقراء منال ،سياسية الاقراض في البنوك التجارية و أثرها على تمويل الاستثمار –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري- وكالة 00710الوادي،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي ،2015/2014،ص 13

يمكن إجمال المقومات الأساسية لنجاح السياسة الاقراضية في الصفات التالية :

3-1 المرونة:

أي المقدرة على التكيف مع المتغيرات البيئية المؤثرة على النشاط المصرفي و ذلك لأن الجمود في السياسة الاقراضية يجعلها غير ملائمة لظروف التطبيق و لا تحقق الأهداف المرجوة منها،

3- 2 الشمول :

بمعنى أن تكون السياسة الإقراضية شاملها لكل إجراء و أنواع التسهيلات المصرفية التي تغطيها

3- 3 التعامل :

أي تكامل السياسة الاقراضية مع السياسات الاخرى بالبنك و لا يوجد تعارض معها ،

3-4 الثبات :

أي تظل ثابتة لا تتغير طالما الظروف التي وضعت في ضوئها ظلت كما هي و لم تتغير ،

3- 5 المشاركة :

أي بمعنى مشاركة العاملين في إدارة الإئتمان في وضع السياسة الإقراضية لأنهم سيقومون بتطبيقها ،و إذا لم يشاركوا في وضع هذه السياسة الاقراضية فمعنى هذا أنها ستصبح مفروضة

عليهم و هذا يعوق نجاحها و تطبيقها بفعالية .[1]

المطلب الثالث :أساسيات منح القرض ، مخاطره و ضماناته

تعد عملية دراسة طلبات القروض عملية معقدة و لهذا يعتمد البنك على دراسة دقيقة لعدة عوامل منها شروط منح القرض ،معاييره ،إجراءاته،و من الواضح ان كل عمل يقوم به البنك يحمل في ذاته خطورة،هذا لايعني أن يجمد هذا الأخير نشاطه لأن هدفه تحقيق الربح ،إنما عليه ان يتعامل مع هذا الواقع بشكل حذر من خلال لجوءه إلى طلب ضمانات كافية لتفادي هذه المخاطر و التقليل منها.

[1] .لقليب فضيلة،تسيير محاطر القروض في لبنوك التجارية ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر،مرجع سابق،ص 39

أولا :شروط و معايير و إجراءات منح القروض و تحصيلها

1-شروط منح القرض :

ينبغي أن تنص السياسة الإقتراضية على شروط لمنح القرض نلخصها فيما يلي :[1]

- حد أقصى لتاريخ استحقاق القرض ،

- اتباع استراتيجية تعويم معدل الفائدة أو الالزام بمعدل ثابت طوال مدة القرض ،

- الظروف التي ينبغي فيها مطالبة العميل بتقديم رهن لضمان القرض ،و أنواع الأصول المقبولة و بنسبة القرض إلى قيمة الأصل المرهون ،

- بدائل لضمان المستحقات لتقديم طرف ثالث كضمان للعميل ،أو النص في عقد الإقتراض على حق البنك في،

استرداد قيمة القرض فور إخلال العميل بأي شرط للعقد.

2-معايير منح القرض:

شكل رقم02:معايير منح القرض

[1] .منير ابراهيم الهندي ،إدارة البنوك التجارية ،مدخل اتخاذ القرار ،المكتب العربي الحديث،الطبعة 3،2002،ص،218

المصدر :من إعداد الطلبتان حسب الدراسات السابقة

يمكن لإدارة دراسة و تحليل عدد من معايير منح القروض مثل:[1]

2-1 نموذج 5c's:

تسعى ادارة القرض قبل اتخاذ القرار الإحاطة بالمخاطر و تحديد مصادرها من خلال تحليل مجموعة من المعايير عرفت بنظام c's of credit أو النظام five c's و هي :

- القدرة على الاستدانةcapacity

- شخصية العميل character

- رأس مال العميل capital

- الضمان collateral

- المناخ العامconditin

2-2نموذج 5p's:

و تحتوي هذه المعايير على مايلي :[2]

- نوع العميل people

- الغرض الإئتمان purpose

- القدرة على السداد payment

- الحمايةprotection

---

[1] .حمزة محمود الزبيدي ،إدارة الائتمان و التحليل المالي،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،الأردن ،الطبعة 2000،1،ص132

[2] .حمزة محمود الوبيدي ،نفس المرجع السابق ،ص 159

- النظرة المستقبلية perspective

2- 3 نموذج prism :[1]

- التصور perspective

- القدرة على السداد repayment

- الغاية من الإئتمان intention or purpose

- الضمانات safuguards

الإدارة management

- العمليات

- الادارة

3-اجراءات منح القروض و تحصيلها :

يمر منح القرض بعدة اجراءات رئيسية يمكن ايجازها فيما يلي :

3-1 فحص طلب القرض :

يقوم البنك بفحص طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراضي في البنك ،اذ ينبغي الحصول على بيانات و معلومات كافية عن الغرض من القرض ،و كافة اجراءاته و عن العميل ذاته على أن يتم تحليل هذه البيانات و تلك المعلومات لاستخدامها كأساس للتفاوض،[2]

3- 2 التحليل الائتماني للعميل :

يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانية العميل الائتمانية ،بالاضافة الى الظروف الاقتصادية التي يمكن أن ينعكس أثرها على نشاط المنشأة،

---

[1] .بخزازة فايزة يعدل ،تقنيات و سياسات التسيير المصرفي،ديوان المطبوعات الجامعية،2000،ص 153

[2] .منير ابراهيم الهندي ،نفس المرجع السابق،ص 219

3- 3 التفاوض مع المقترض :

بعد التحليل المتكامل لعناصر القرض و مخاطره الائتمانية المحيطة به ،يتم للإتفاق على كل عناصره من خلال عمليات التفاوض بين البنك و العميل للتوصل إلى تحقيق مصالح كل منهم

3- 4 اتخاذ القرار:

تنتهي مرحلة التفاوض إما بقبول العميل أو عدم قبوله شروط البنك ،و في حالة قبول التعاقد يتم إعداد مذكرة لاقتراح الموافقة على طلب القرض و التي عادة ماتتضمن جميع المعلومات الخاصة بالمنشأة و القرض ،وبناء على هذه المذكرة يتم الموافقة على منح القرض من السلطة الائتمانية المختصة ،

3-5 صرف القرض :

يشترط لبدء استخدام القرض توقيع المقترض على اتفاقية القرض و كذلك تقديمه الضمانات المطلوبة و استفاء التعهدات و الالتزامات التي ينص عليها اتفاق القرض،

3- 6 متابعة القرض و المقترض :

الهدف منها هو اكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح باتخاذ الاجراءات المناسبة في الوقت المناسب،[1]

3-7 تحصيل القرض :

يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه و ذلك إذا مالم تقابله أي ظروف تأجل تسديده مثل تأجيل السداد.

[1] .إضاءات ، القروض المصرفية و معايير منحها ،نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية بالكويت العدد 2011،11من الموقع http.//www.kibs-edu kw/upload loans.386.pdfتاريخ الاطلاع 2015/03/15 موقع الكتروني

شكل رقم 03:يوضح اجراءات منح القرض و تحصيله.

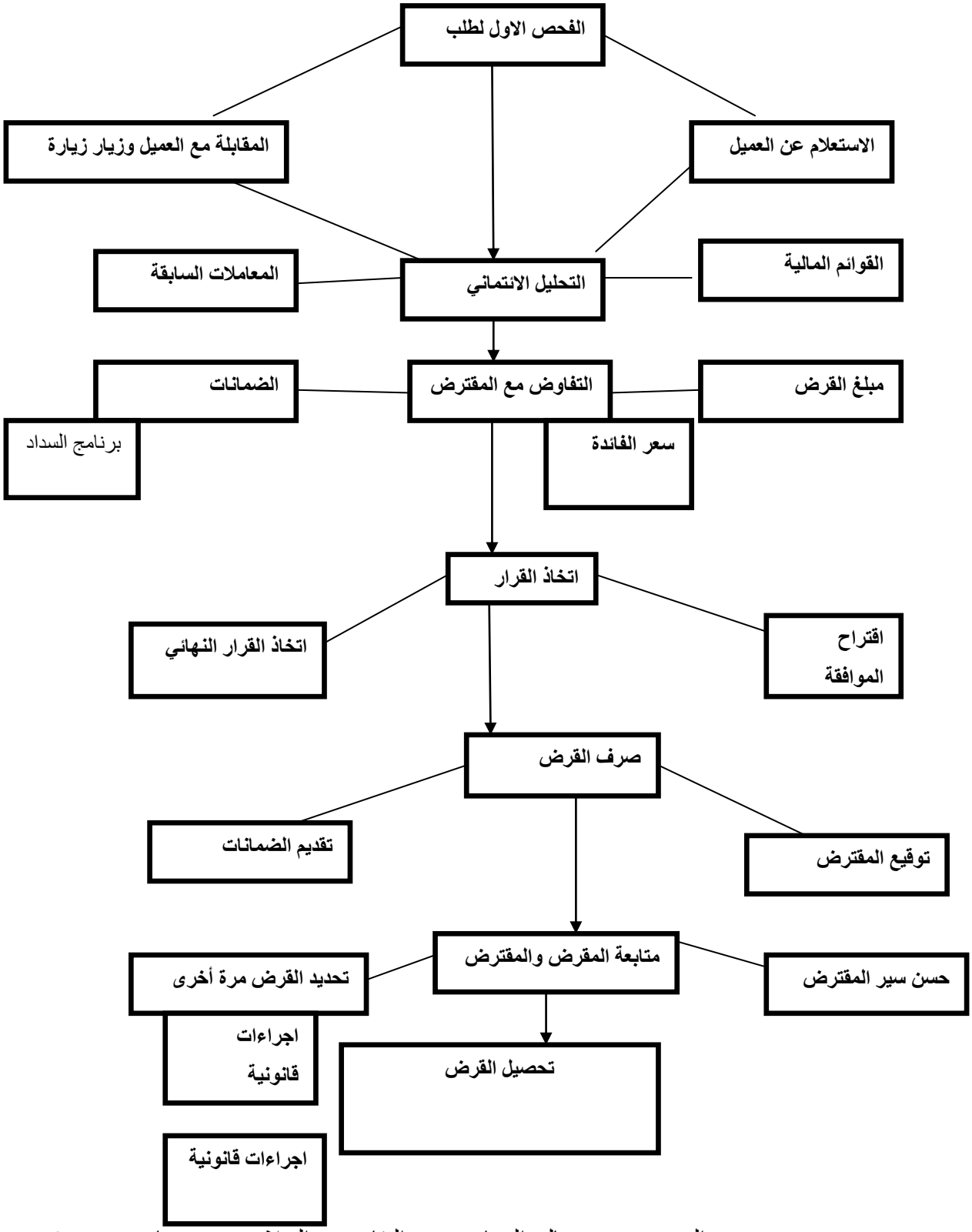

المصدر :محمد صالح الحناوي،عبد الفتاح عبد السلام ،مرجع سابق ،ص 281

ثانيا :مفهوم و أنواع مخاطر القروض المصرفية

1-مفهوم مخاطر القروض المصرفية :

يمكن تعريف المخاطر على أنها

- عدم انتظام العوائد و تذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة و ترجع عملية انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية ،[1]

- احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار ،[2]

- احتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه و احتمال تحقيق الخسارة نتيجة لذلك،[3]

- تذبذب عوائد المستثمر أو المقرض و التي يتوقع أنه يحصل عليها لاحقا ،[4]

إنها الحدث الإحتمالي الذي يؤدي وقوعه إلى التعرض للخسائر أو التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة،

و تعني إدارة المخاطر هنا جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للبنك و تهدف إدارة المخاطر إلى التعرف على الأحداث المرتقبة و المخاطر المحتملة و قياس هذه المخاطر و تقرير المخاطر التي يمكن ان تتأتى عنها ،و إدارتها من أجل إبقاء هذه المخاطر عند مستوى معين يمكن للبنك أن يتحملها.

2- أنواع مخاطر القروض المصرفية:

أهم أنواع المخاطر هي كالآتي :

2- 1 مخاطر الإئتمان :

تتضمن درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض و الاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة ،أي احتمال عدم قدرة المقترض من القيام بالوفاء بالتزماته في الوقت المتفق عليه [1]

---

[1] .حسين علي خربوش و عبد المعطي رضا أرشيد،الإستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق،دار المكتبة الوطنية للنشر،عمان 1996،ص41

[2] .حمد مطر،ادارة الاستثمار (الاطار النظري و التطبيقات العلمية)،مؤسسة الورق للنشر و التوزيع،عمان،ص40

[3] .فلاح الحسيني و مؤيد عبد الرحمان النوري،إدارة البنوك ،دار وائل للنشر ،مصر ،2000،ص 129

[4] .حسين علي خربوش و عبد المعطي رضا أرشيد ،نفس المرجع ،ص 48

2- 2 مخاطر السوق :

لقد أدخلت لجنة بازل 2 مخاطر السوق في احتساب النسبة الدنيا لكفاية رأس المال ،كما أن مخاطر السوق التي يواجهها البنك لاتتبع بالضرورة عن آداء ضعيف للمصدر أو بيع أدوات مالية أو أصول بل أنها تنتج عن التغيرات المعاكسة التي ليست في صالح البنك و ذلك بالنسبة لأسعار السوق ،و تتكون من أربعة مكونات هي كالآتي :[2]

- مخاطر تقلبات في سعر الصرف
- مخاطر تقلبات سعر الفائدة
- مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية
- مخاطر تقلبات أسعار السلع

2- 3 مخاطر التشغيل :

تنتج على احتمال الخسارة مع عمليات رقابة النظم المحاسبية و عمليات الدخول على النظام بطريقة غير مصرح بها لاستخدام قنوات اتصال مختلفة و منها شبكة الانترنيت ،اضافة لاحتمال التعرض لمخاطر العمليات من الداخل من الذين لديهم صلاحية الاطلاع على البيانات و نظام الحاسب الآلي الخاص بالبنك [3]

2-4 مخاطر السيولة :

هي احتمال عدم قدرة البنك على الايفاء بالالتزامات عند الاستحقاق بسبب عدم القدرة على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة ،

لهذا تهتم البنوك بادارة السيولة لتجنب عدم القدرة بالوفاء بالالتزامات في تاريخ الاستحقاق دون تحمل خسائر غير متوقعة،[1]

---

[1]. علي عبد الله شاهين ،إدارة مخاطر التمويل و الاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين ،ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العالمي الأول حول الاستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة ،كلية التجارة في الجامعة الاسلامية ،فلسطين ماي 2005

[2] .علي بدران ،الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2 ،مجلة المحاسب المجاز ، الفعل الثالث ، العدد2005،23،ص 11

[3] .ميرفق علي أبو بكر ، الأدارة الحديثة المخاطر الائتمان للمصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين ،رسالة ماجستير في كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ،غزة ،فلسطين ،2007،ص 73

2- 5 مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية :

أقرت بازل 2 أنه رغم الفوائد العائدة من الأنشطة الإلكترونية الرقابية في البنك حيث تقوم بتحديد و تقييم و رقابة هذه المخاطر و الفوائد عن طريق أمان المعلومات و متابعة العمل اليومي البنكي في الحالات الطارئة بمختلف أنواعها ،[2]

2 – 6 مخاطر الالتزام و المخاطر الرقابية و القانونية:

تنشأ من احتمال مخالفة أو عدم تطبيق القوانين الرقابية من السلطات النقدية كفرض الغرامات الكبيرة بسبب المخالفات و عدم الالتزام بتطبيق القوانين،

كما أن لجنة بازل 2 أصدرت وثائق مبدأ توافر نظام مناسب للرقابة يشتمل على نظام الرقابة الداخلية على مراجعات دورية مستقلة و تقييمات لفعالية النظام ،

إن الحد من المخاطر القانونية و إداراتها يجب ان يتم من خلال السياسات التي يقوم المستشار القانوني للبنك بتطورها ،[3]

2- 7 مخاطر السمعة:

تنشأ من عدم قدرة البنك على بناء علاقات جيدة مع عملائه و الحفاظ عليها حيث ينتج عن الآراء السلبية تجاه البنك و نقص الثقة في قدرة البنك على القيام بالأنشطة و الوظائف العامة للعمليات الخاصة به ،

و تنشأ أيضا في الحالات التي يواجه فيها العملاء مشاكل مع أية خدمة يقدمها البنك و دون تقديم حل لها إضافة إلى تكرار الأخطاء أو سبب شبكات الاتصال بسبب الاعطال المتكررة أو اختراق النظام الخاص بالبنك بواسطة الانترنت و التأثير على بياناته أو إعطاء بيانات غير دقيقة عنه و عن خدماته

---

[1] .السيد البدوي عبد الحافظ ،ادارة الاسواق و المؤسسات المالية نظرة معاصرة ،توزيع دار الفكر العربي، القاهرة،1999،ص321

[2] .علي بدران ،مرجع سابق ،ص 12

[3] .علي بدران ،مرجع سابق ،ص 13

ثالثا: مفهوم و أنواع الضمانات المصرفية

1-مفهوم الضمانات المصرفية:

يمكن تعريف الضمان على أنه [1]

- التحقيق المادي لوعد بالتسديد من طرف المدين للدائن أو طرف ثالث على شكل التزام يعود عليه الربح حسب إجراءات مختلفة ،إما بتفصيل حق السلع او رهن أثاث أو بيانات يملكها الملتزم بالوعد،

- الضمانات هي تلك التي لاتجعل القرض الرديء جيدا لكنها تجعل من القرض الجيد قرضا أفضل ،[2]

- الضمانات هي نوع من الحماية أو التأمين للبنك من مخاطر التوقف عن السداد ،و باختلاف طبيعة الضمانات يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسين :الضمانات الشخصية و الضمانات الحقيقية إضافة إلى التأمينات التي تعتبر ضمانات ثانوية.

2-أنواع الضمانات المصرفية:

2-1 الضمانات الشخصية:

ترتكز الضمانات الشخصية على التعهد الذي يقوم به الأشخاص و الذي بموجبه يعدون بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزماته في تاريخ الاستحقاق ،أي لا يمكن أن يقوم به المدين شخصيا و إنما يتطلب تدخل شخص ثالث و هناك نوعين من الضمانات الشخصية هما الكفالة و الضمان الاحتياطي،[3]

2-1- 1 الكفالة :

هي عقد يتضمن بمقتضاه شخص تنفيذ الالتزام بأن يتعهد للدائن بالوفاء بهذا الالتزام إذا لم يفي به المدين نفسه،و يوجد صورتين للكفالة:

- الكفالة البسيطة

- الكفالة التضامنية.[1]

---

[1] M.remmellert :les serie des credits –ed banque clé –la 3 em ed parie ;1983page 08

[2] .عبد المعطي رضا أرشيد ،محفوظ أحمد جودة ،إدارة الائتمان ،دار وائل للنشر ،عمان ، الأردن ، الطبعة 1999،1،ص64

[3] .بخزازة فايزة يعدل ، نفس المرجع السابق ،ص171

2-1- 2 الضمان الاحتياطي :[2]

الضمان الاحتياطي هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه بتسديد مبالغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين عليها على التسديد و الأوراق التجارية التي يمكن أن يسري عليها هذا النوع من الضمان هي :

سند الامر ، السفتجة ،الشيكات ،و الهدف من هذه العملية هو ضمان تحصيل الورقة التجارية في تاريخ الاستحقاق ،وبذلك يمكن لهذا الضمان أن يقدم من طرف الغير و حتى من أحد الموقعين على الورقة

2-2 الضمانات الحقيقية:

يرتكز هذا النوع من الضمانات على الأصول أي الممتلكات (السلع ،التجهيزات ،و العقارات..)يصعب تحديدها يقدمها المقرض للبنك كرهن لضمان حالة عدم تسديد دينه و يجب أن يحرر هذا العقد على ورقة رسمية تبين جميع شروط هذه العملية و من بين هذه الضمانات :

2- 2- 1 الرهن الحيازي :

هومجرد عقد يقدم بموجبه الدائن عقارا ليضمن الوفاء بدينه و ذلك مايسمى "بعقد رهن الحيازي العقاري"حيث أنه عبارة عن تأمين يسمح للدائن بتملك العقار و الحصول على الفوائد إلى غاية انقضاء الدين و تقسيم الرهن الحيازي إلى:

رهن المحل التجاري ،رهن المعدات و الأدوات ،رهن وسائل النقل ،رهن ورقة مالية،

2- 2- 2 الرهن العقاري :

هو عقد يكتسب بموجبه الدائن حقا عينيا على العقار لوفاء دينه و يمكن له بمقتضاه أن يستوفي دينه من ثمن العقار من أي شخص كان متقدما في ذلك الدائنين التاليين في الرتبة و هذا حسب المادة 882 من القانون الجزائري.[3]

---

[1] .المادة 644،من القانون المدني الجزائري،ص 148

[2] .المادة 409، من القانون التجاري الجزائري الفقرة (02) ، أمر رقم :75-59المؤرخ في :20رمضان 1395-الموافق ل26سبتمبر 1975،ص 189

[3] .طاهر لطرش،تقنيات البنوك ،دار المطبوعات الجامعية ،دب طبعة 3،سنة 2004،ص 166

شكل رقم04: أنواع الضمانات

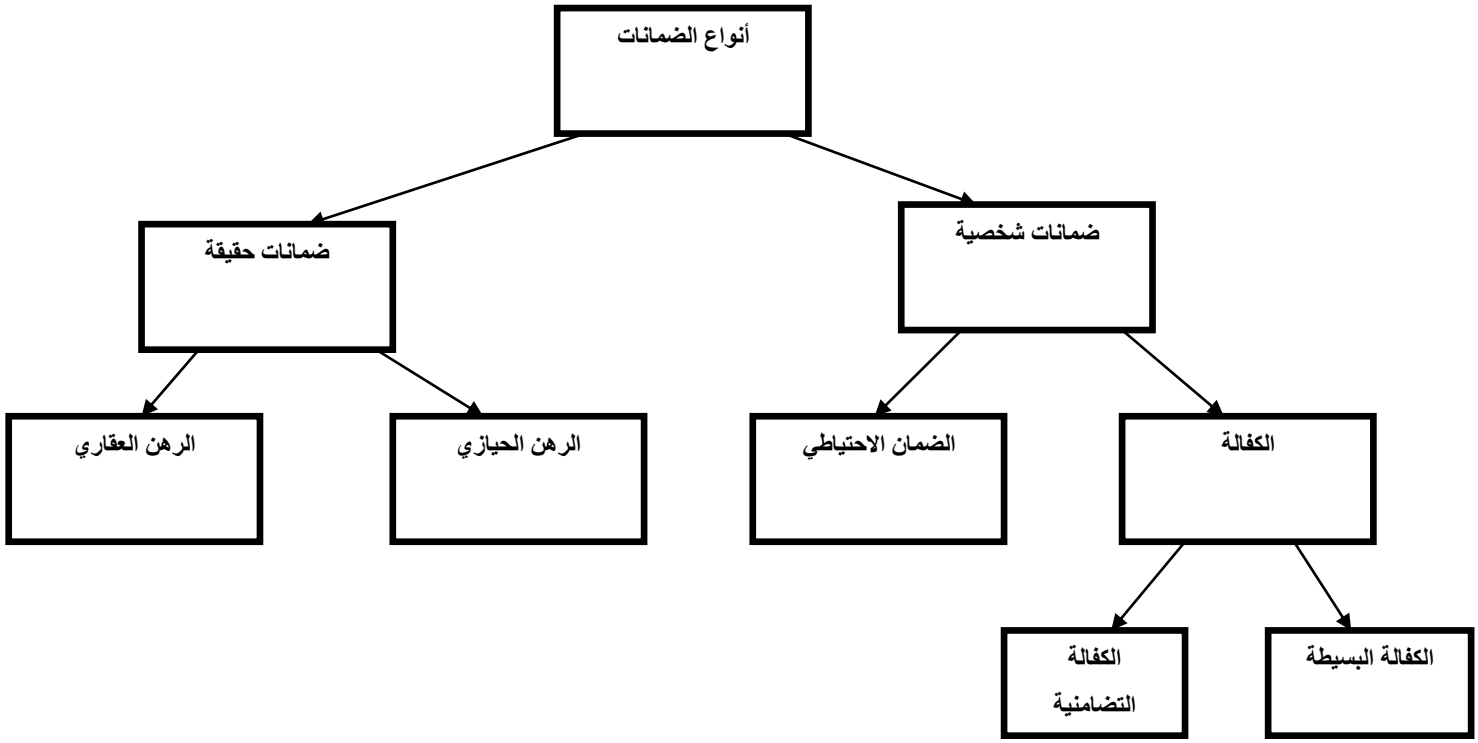

المصدر :من إعداد الطالبتان حسب الدراسات السابقة

المبحث الثاني :الخلفية النظرية للقروض المتعثرة

نتطرق في هذا البحث لتعريف واضح لظاهرة القروض المتعثرة حيث أن هذه المشكلة تعتبر كثيرة الحدوث في العمل المصرفي يساهم فيها كل من الزبون و البنك و بعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى ، وتكون محسوبة من منح القرض و تؤدي بالبنك الى انقاص ارباحه و زيادة خسائره لذا قمنا بدراسة طبيعة القروض المتعثرة ،أسبابها،مؤشراتها ،آثارها،سبل تحصيلها و معالجتها .

المطلب الأول :طبيعة القروض المتعثرة

التعثر عموما هو حادث عرضي مفاجئ نتيجة ظهور عائق غريب في مجرى طريق المسيرة يخل بالتوازن و يفقد القدرة على الحركة،و هو بالتالي يختلف عن السقوط و التحطم و الانهيار و نفس المفهوم ينطبق على القروض المتعثرة التي تعتبر حالة خاصة تظهر من خلال عدة مؤشرات و تؤدي الى جملة من الاثار.

أولا :مفهوم القروض المتعثرة

- تعرف القروض المتعثرة بأنها قروض عجز فيها المقترضون عن السداد في تواريخ الاستحقاق إما بسبب عدم الرغبة أو لعدم تمكن المقترض من الوفاء بالتزاماته بسبب حدث غير محسوب لظروف أو مشاكل أو اختلالات أحاطت به ،[1]

- هي القروض التي لايقوم المقترض بتسديد حسب جدول السداد المتفق عليه ،مع مماطلة المفترض في تزويد البنك بالبيانات و المستندات المطلوبة ،[2]

- هي تلك الديون التي عجز فيها المقترضون عن السداد بعد تاريخ استحقاقها و نتيجة لعدم استردادها وجب على البنك أخذ مخصصات من أرباحه لمواجهة الخسائر الناجمة عنها ،[3]

---

[1] .أحمد غنيم ،الديون المتعثرة و الائتمان الهارب ،قراءة في واقع ووقائع الأزمة ،القاهرة ،دون دار نشر ،2001،ص 13

[2] .عبد المعطي رضا أرشيد ، محفوظ أحمد جودة ،نفس المرجع السابق ،ص 279

[3] .بن مداني صديقة ، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على آداء البنوك التجارية في الجزائر –دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر- أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،2017/2016،ص 17

ثانيا: مراحل تعثر القروض المصرفية:

المرحلة الأولى :مرحلة حدوث العارض ،

المرحلة الثانية :مرحلة تجاهل الوضع القائم ،

المرحلة الثالثة:مرحلة استمرار التعثر و التهوين من خطورته ،

المرحلة الرابعة:مرحلة التعايش مع التعثر ،

المرحلة الخامسة :مرحلة حدوث الازمة المدمرة ،

المرحلة السادسة :مرحلة معالجة الأزمة أو تصفي المشروع .[1]

ثالثا:مظاهر القروض المتعثرة

هناك عدة بوادر و مظاهر للقروض المصرفية المتعثرة نذكر من بينها مايلي:

-بوادر عدم تعاون العميل مع المصارف و صعوبة الإتصال به،

-توقف المقترض عن تحريك حساب القرض

-ظهور بوادر ضعف المركز المالي للعميل ،مما يعني ضعف مقدرته إلى الوفاء،

-انخفاض فيه الضمانات المقدمة للمصرف ،

-وفاة المقترض،

-افلاس المقترض ،

[1] .أبيش بلال ،إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني –وكالة تقرت ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2015/2014 ،ص09

-ظهور المشاكل الادارية و المالية في نشاط العميل أو المقترض،

-هروب المقترض خارج البلاد .

- هذه العناصر لا تشير بالضرورة إلى أن الحساب أو القرض قد أصبح مشكوكا فيه ،و انما هي عبارة عن مؤشرات لإدارة المصرف بضرورة مراقبة الحساب ،لايجاد العلاج المناسب في الوقت المناسب ،

رابعا: أنواع القروض المتعثرة:

للقروض المتعثرة أنواع عديدة يمكن تصنيفها و تقسيمها وفقا لعدة أسس على النحو الذي يظهره الشكل التالي:

شكل رقم 05:انواع القروض المتعثرة::

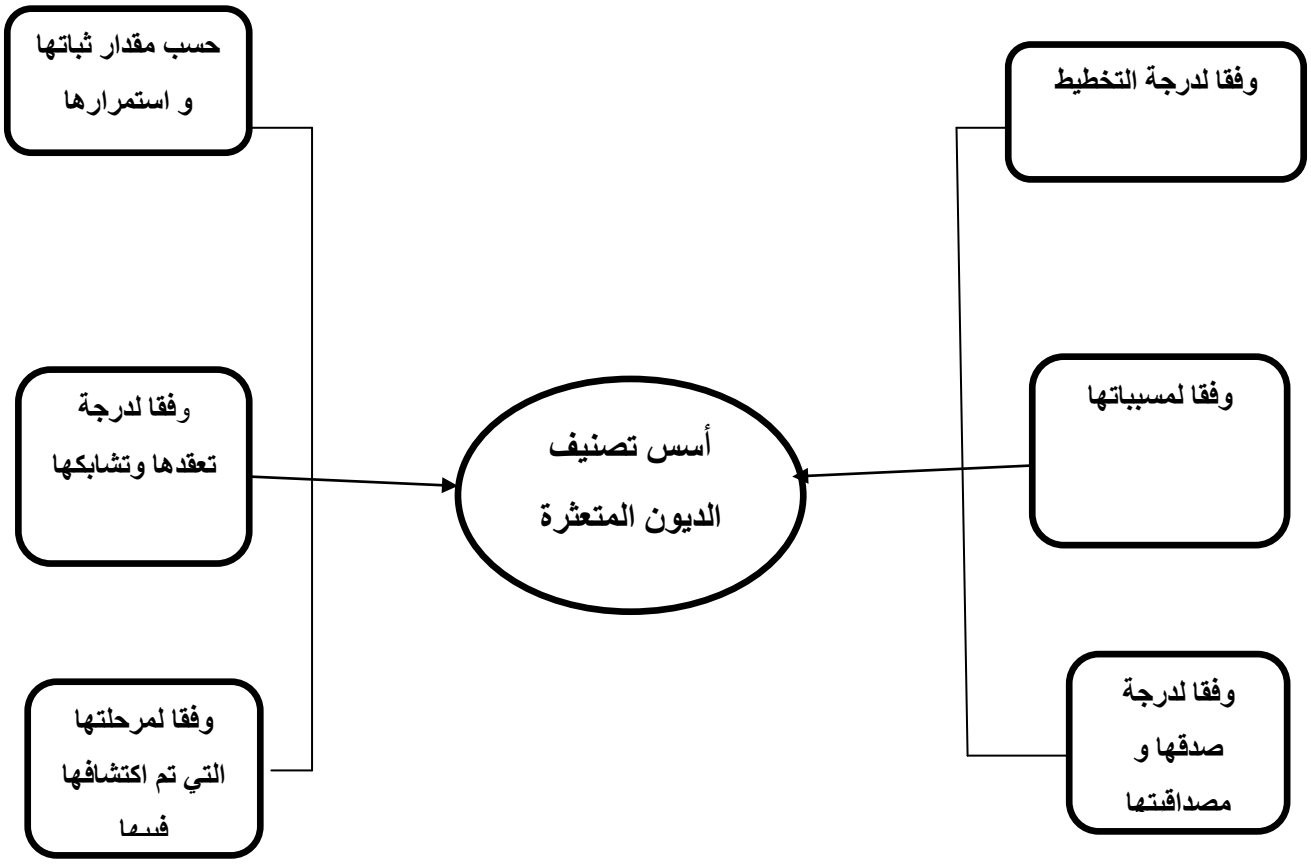

المصدر :محسن أحمد الخضيري-الديون المتعثرة -،ص،60.

وهو ما يجعلنا نعرض لكل منها بشيء من الإيجاز .

1 - تصنيف القروض المصرفية وفقا لدرجة التخطيط:

و تنقسم وفقا لهذا التصنيف الى نوعين هما:[1]

2- 1 ديون متعثرة مخططة مرحلية:

هي ديون ذات طابع خاص معروفة مقدما و متنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة مابين الاستخدامات و الموارد ،سواء كان ذلك في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارجي و مدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات،

2-2 ديون متعثرة عشوائية الحدوث:

هي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض حيث يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها او التحكم فيها ،و التي تؤدي الى حدوث خسارة ضخمة و غير محتملة تصيب المشروع و تؤدي إلى إختلال موارده و إلى عدم قدرته على سداد التزامه،

2- تصنيف القروض وفقا لمسبباتها:

و تنقسم وفقا لهذا التصنيف الى قسمين أساسين هما:

2-1 الديون التي أوجدتها عوامل ذاتية:

هي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي اوجدها المشروع و كانت سببا مباشرا فيها وسواء كان ذلك عن عمد أو عدم معرفة ،أو عن عدم إهتمام و التي من بينها الآتي :[2]

- الخلل في إعداد دراسات الجدوى التي أعدها المشروع من ذاته،

- عدم الإلتزام بتوقيتات المحددة بالبرامج التنفيذية الخاصة بتنفيذ المشروع و استغراقه وقتا أطول،

[1] .محسن أحمد الخضيري،الديون المتعثرة (الظاهرة ، الأسباب ، العلاج)إيتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1997،ص 62

[2] .وائل ابراهيم سليمان علي موسى ، ديون متعثرة مستحقة على قطاع الأعمال الخاص في مصر ، تطويرها و تحليل اقتصادي لآثارها و بدائل تسويتها ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التجارة ،قسم الاقتصاد ،جامعة عين الشمس ،2004،ص61

- عدم تقييم بيانات و معلومات صحيحة مناسبة و كافية عن مشروع المقترض،و اخفاء بيانات معينة عن البنك و اظهار الأوضاع على غير حقيقتها،

- استخدام جانب من رأسمال العامل الخاص بالمشروع في التوسع في تمويل استثمارات طويلة الأجل لتوسيع طاقة المشروع الإنتاجية ،

- المشاكل الإدارية و التخلف الإداري و الفساد الإداري داخل المشروع.

2- 2 الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية:

و هذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع و المتصلة به من بنوك و موردين و موزعين و جهات حكومية ،و هذا نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إدارة المشروع المتعثر ذاته ،و يمكن تقسيمها إلى الآتي:[1]

- ديون متعثرة ترجع أسبابها للبنك المقدم للإئتمان :و يكون التعثر نتيجة ل:

- قصور الدراسات الائتمانية التي أعدها عن المشروع الممول،

- تفضيل متخذي القرار بالبنك للمشروعات التي تعطي معدلا مرتفعا للربحية و التغاضي عن المخاطرة التي تكتنفها ،

- ديون متعثرة ترجع إلى عوامل خارجة أخرى مثل الظروف المحيطة:و تتمثل في الآتي :

- حالة التوقف الإضطراري عن العمل نتيجة لاضطرابات عملية أو فقدان مصادر الطاقة أو المواد الخام،

- دخول النشاط الاقتصادي في مرحلة الركود أو الإنكماش.

3-تصنيف الديون المصرفية وفقا لدرجة صدقها و مصداقيتها:

تنقسم إلى نوعين أساسين هما :[2]

3-1 ديون متعثرة وهمية خداعية:

[1] .رشدي صالح ،التعثر المصرفي الظاهرة و الأسباب ،مجالات المصارف ،العدد 32، يناير 2000 ،ص19

[2] .محسن أحمد الخضيري ،نفس المرجع السابق ،ص 67

هي كثيرا مايقوم بها بعض المستثمرين الاجانب حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات و المغامرون الأجانب و العصابات الدولية بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من المشروعات ،و إقامة هذه المشروعات باستنزاف رأس مال و العائد المحقق و تحويله في شكل أرباح إلى الخارج ،و بعد انتهاء فترتي الدعم و الإعفاء يقوم المستمثرين باعلان تعثر المشروع و إفلاسه ،وقد يزداد الوضع تفاقما عندما تقوم العصابات الدولية باستخدام المشروعات المقامة كغطاء وواجهة لتغطية نشاط إجرامي نقوم به،

3- 2 ديون متعثرة حقيقية فعلية :

هي تلك الديون التي تحدث فعلا نتيجة ليست عن عمد و تخطيط ،بل ترجع إلى أسباب حقيقية و فعلية و كعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل ،و من ثم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب .

4-تصنيف الديون المتعثرة حسب معيار ثباتها و استمرارها:

يتم التفرقة بين نوعين من الديون المتعثرة هما:[1]

4- 1 الديون المتعثرة العارضة:

أي تلك التي تحدث بشكل عارض و نتيجة لممارسة النشاطية للمشروع و سهل التغلب عليها نظرا لأن أسبابها عارضة و بسيطة،

4- 2 الديون المتعثرة الدائمة:

هي تلك الديون التي تتصل بأسباب هيكلية يحتاج إلى جهد كبير كما يمكن تصنيف الديون المتعثرة وفقا لهذا الأساسي الى نوعين أساسين هما ،[2]

4-2- 1 ديون متعثرة متزايدة ذات طبيعة تراكمية :

و هي تلك الديون التي تتزايد قيمتها عاما بعد آخر و تتراكم فوائدها و مصاريفها على أصل الدين لعجز المقترض عن سدادها ،وعدم قدرة المقرض على تحصيل جانب منها وصعوبة معالجة حالة التعثر،

[1] .عبد محمود حميده خلف ،إطار مقترح لتدعيم فعالية مرتجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي ،مجلة الدراسات و البحوث التجارية ،كلية التجارة بنها ، العدد 2،السنة2002،ص 152

[2] .علي العوضي ،الديون المتعثرة تسويتها و تجنبها ، المكتبة المصرفية ، القاهرة ،2004،ص 08

4- 2- 1 ديون متعثرة متناقصة القيمة:

و هي تلك الديون التي تم الافاق مع العميل المقترض ،وباقي الدائنين على جدولة سدادها ،و أصبح العميل المقترض ملتزما ببرنامج السداد ،ومن ثم أخذ إجمالي الدين في التناقص فترة بعد أخرى حتى يتم الانتهاء ،من سداده ،أو تصفية و بيع موجودات العميل،[1]

5-تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها و تشابكها:[2]

و تنقسم إلى نوعين هما:

5-1 ديون بسيطة سهلة التعامل معها:

تكون قيمته و مبلغه بسيط و مدته قصيرة ،يستخدم في تمويل قصير الأجل أو متوسط الأجل ،كالقيام بعمليات الصيانة و التجديد ،و نظرا لظروف طارئة و مؤقتة حدث له التعثر ،و بساطتها يسهل علاجها.

5- 2 ديون متعثرة معقدة:

وتكون غالبا متعددة الأطراف خاصة من جانب المقرضين ،أي أن الغالب عليها أنها قروض مشتركة ،و لسبب ماتعثر العميل في سدادها و أصبح كل مقرض يطالب باتخاذ إجراء معين

ضد العميل المقترض ،و لكل منهم أرائه و اتجاهاته و مابينهم مصالح متعارضة و مبلغ ضخم و تفاصيله و شروطه متعددة و مختلفة و غير واضحة و متداخلة ،حيث يتحول السبب فيها إلى نتيجة و العكس صحيح ،وبالتالي يصعب التعامل معها و يحتاج إلى خبرة و دراية كاملتين لدراستها دراسة عملية و اقتراح العلاج لها،[3]

[1] .محسن أحمد الخضيري ،الديون المتعثرة (الظاهرة ، الأسباب ، العلاج)،نفس المرجع السابق ،ص73

[2] .محسن أحمد الخضيري ،الديون المتعثرة (الظاهرة ، الأسباب ، العلاج)،نفس المرجع السابق ،ص74

[3] .أشرف عبد المنعم ابراهيم ، الديون المتعثرة (تعريفها،أسبابها ،علاجها)ندوة بعنوان دور الائتمان المصرفي في تنشيط السوق مركز بحوث و دراسات الخارجية ،جامعة حلوان ،24مارس 1999،ص12

6-تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها :

يتم تصنيفها وفقا لهذا الأساس إلى الأنواع التالية :

6- 1 دين متعثر أولي في مرحلة التكوين:

لاتزال أسبابه كامنة تحت السطح ،و تأخذ بوارد غير محسوسة و لاتشير انتباه المقرضين ،حيث أن مخاطرها لازالت أولية ،

6- 2 دين متعثر ثانوي في مرحلة النمو :

حيث تجاوز مرحلة التكوين و أصبح له مظاهر واضحة و ملموسة و أعراض تتفاقم يوما بعد يوم ،و يمارس ضغوطا واضحة تزداد تدريجيا على متخذ القرار في المشروع و على الجهات المقرضة التي بدأت تشعر بالقلق حول إمكانية سداد حقوقها التي على المشروع،

6- 3 دين متعثر مكتمل في مرحلة النضج :

حيث بلغ شدة أزمته و أقصى حد له،و أصبحت أوضاعه بالغة السوء و تنذر بعواقب وخيمة تهدد مستقبل المشروع و استمراره و في الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع مزيدا من الاهتمام من جانب المحيطين به و المتعاملين معه،

6- 4 دين متعثر في مرحلة المعالجة و القضاء عليه:

حيث يكون قد تم وضع خطة تعويم المشروع المدين ،أو تصفيته وفقا للخطة أو السيناريو و التصور الذي اتفق عليه الدائنون .

المطلب الثاني:أسباب و مؤشرات و آثار القروض المتعرة

من الطبيعي ظهور بعض حالات تعثر الزبائن في تسديد القروض الممنوحة لهم ، و المشكلة تكمن في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة مقارنة باجمالي القروض لذلك البحث في اسباب تزايد هذه الظاهرة أمر أساسي للتوصل الى حلول لها ،كما أن هذا التعثر لا يحدث بين عشية و ضحاها بل يمر بتدهور تدريجي في الجودة الائتمانية ،تصاحبه بوادر إنذار و مؤشرات يستطيع البنك من خلالها التنبؤ بحدوث مشاكل في تحصيل هذه القروض و معرفة أثارها السلبية.

أولا : أسباب القروض المتعثرة:

تعتبر الديون المتعثرة أزمة تواجه البنوك في نشاطاتها ،إذ ينتج عن تعثر القروض و عدم سدادها في مواعيد إستحقاقها إلى العديد من الأسباب التي يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية هي:[1]

- أسباب متعلقة بالبنك ،

- أسباب متعلقة بالمقترض،

- أسباب خارجية.

1- أسباب متعلقة بالبنك :نلخصها فيمما يلي:[2]

- عدم كفاية تعليمات و الشروط في العقد المبرم ،

- عدم القيام بدراسة ائتمانية دقيقة،

- عدم الاستعلام الدقيق عن العميل ،

- ضعف الخبرة لدى العاملين بالائتمان المصرفي،

- عدم طلب المصرف لضمانات كافية،

- عدم متابعة المصرف للعميل أولا باول،

- أخطاء في تقديرات الدراسة الائتمانية،

- منح العميل تسهيلات إئتمانية أكثر أو أقل من طاقته ،

---

[1] .فاطمة بن شنة ،ادارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2009،ص 62

[2] فريد راغب محمد النجار،إعادة هندسة الائتمان بالبنوك (نهاية القروض المصرفية المتعثرة) ،الدار الجامعية الاسكندرية 2011،ص 75

- عدم توفر نظام معلومات للائتمان متكامل بالبنك ،

- غياب الاتصالات الفعالة من فريق الائتمان و العملاء،

- عدم التخطيط الفعال لمحفظة القروض المصرفية ،

- غياب الرقابة على الائتمان المصرفي ،

- منح القروض المصرفية لاعتبارات شخصية ،

- أن يغلب عند اتخاذ القرار الائتماني جانب الربح على جانب المخاطرة لذا ينبغي أن يتحقق التوازن بين الربح و المخاطرة،

- عدم اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب .[1]

2- أسباب متعلقة بالعميل :

- عدم الدقة في دراسة الجدوى المقدمة من البنك الى العميل ،

- استخدام القرض في الغرض الممنوح من أجله ،

- فقدان المقدرة المالية على إدارة العمل ،

- تقديم بيانات و معلومات غير صحيحة للبنك ،

- شخصية العميل و أخلاقه ووضعية الاجتماعي،

- هروب بعض العملاء للخارج بدون سداد القروض المصرفية المستحقة.

3- أسباب أخرى(خارجية) :من بين اهم هذه الأباب مايلي:[2]

3-1- الظروف الإقتصادية :

---

[1]. صادق رشيدي الشمري ،القروض المتعثرة في المصارف و أثرها على الأزمات المالية ،دراسة حالة عينة من المصارف العراقية بحث مقدم الى المؤتمر العلمي 3،جامعة الإسراء الأهلية ،عمان ،الأردن ،2009،ص،ص21،20

[2] .بوعبيدة شريفة ،دور الحوكمة المصرفية في رفع الأداء المصرفي و الحد من القروض المتعثرة –دراسة حالة لبعض البنوك الجزائرية-أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل.م.د)كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة علي لونيسي ،البليدة،2، 2018/2017،ص124

التي تخرج عن إرادة المقترض و عن تأثيره و منها:

- أهداف خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مايطرأعليها من تعديلات و مايتطلب تنفيذها من إصدار قرارات إقتصادية و مالية و نقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة

- اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل و تأثيرها على الأنشطة المختلفة من حيث توظيف الدخل.

3- 2- الظروف السياسية :

تشمل كافة القرارات التي تتخذها الحكومة و ماينتج عنها سواء في المجال الصحي أو البيئي أو الضرائب أو الجمارك و كذلك أوضاع الحروب أو عدم الاستقرار السياسي في المنطقة ،و كل هذه العوامل تؤثر على القدرة التسويقية لدى العميل و بالتالي تؤدي إلى تعثره،

3-3- الظروف الطبيعية :

تشمل الفيضانات و الهزات الأرضية و غيرها من الكوارث ،

الظروف التكنولوجيا :اهمها ظهور سلع بديلة متطورة تفقد العميل حصته في السوق .

الشكل رقم06:يوضح أسباب تعثر القروض

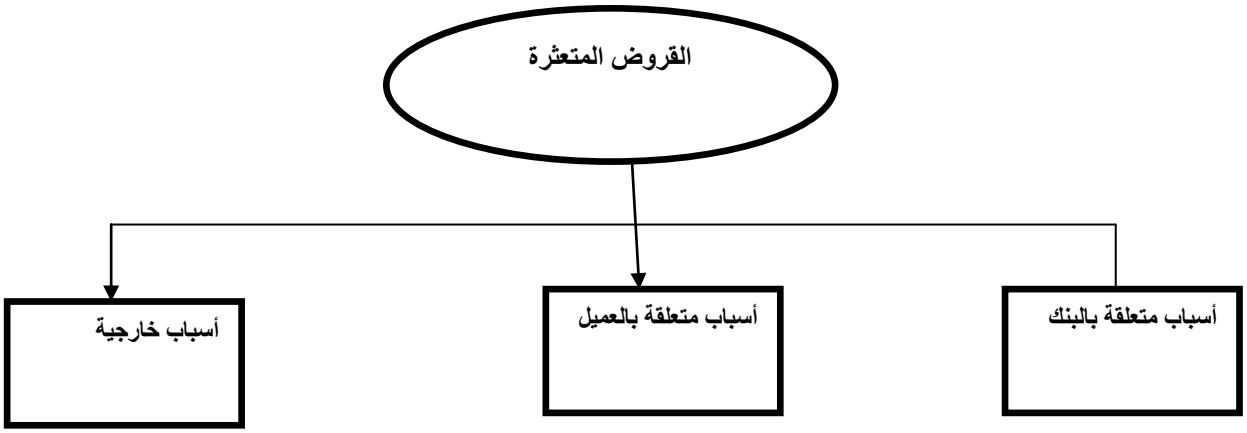

المصدر :من إعداد الطالبتان بالاعتماد على الدراسات السابقة

ثانيا: مؤشرات القروض المتعثرة :

إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ماتسمح به الأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات ،

هناك مؤشرات تشير إلى أن مشروعا ما يمكن أن يواجه العديد من المشاكل المالية قد يؤدي إلى عدم استرداد القرض الممنوح ،هذه المؤشرات نوجزها فيما يلي:

1- مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع البنك :

1-1- المؤشرات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك :

- إصدار شيكات على حساب القرض أو الحسابات الأخرى للعميل بأكثر ماتسمح به الأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات ،

- وجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب مع طبيعة عمل المقترض من جهة و الارصدة المتوفرة في هذه الحسابات ،

- التخلف عن السداد دفعة مستحقة لأكثر من فترة و تكرار عدم سداد الأقساط و الفوائد في مواعيدها .

1- 2- مؤشرات متعلقة بطلبات المقترض :

- تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الإئتمانية الممنوحة بدون مبرر و بشكل غير مخطط له،

- تقدم المقترض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات ،

- الإعتماد بكثرة القروض القصيرة الأجل.

1- 3- مؤشرات متعلقة بالضمانات :

- تراجع القيمة الاسمية للضمانات ،

- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية،

- التباطؤ في تقديم ضمانات إضافية عند طلبها من طرف البنك ،

- مؤشرات البيانات المالية للمقترض .

2-مؤشرات مستدلة من البيانات المالية للمقترض :

2- 1- مؤشرات تعثر القروض من خلال الميزانية:

- تدهور مركز العميل،

- الزيادة الكبيرة في المخزون السلعي ،

- تراجع حقوق الملكية (حقوق المساهمين) ،

- ارتفاع مديونية الشركة ،

- انخفاض نسبة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول.

2-2- مؤشرات تعثر يستدل عليها من جدول النتائج :

- تراجع حجم المبيعات ،

- تركز المبيعات على عدد محدد من الزبائن ،

- زيادة في المبيعات مع انخفاض الأرباح.[1]

2-3- مؤشرات أخرى غير مالية :

- انسحاب أحد الشركاء الرئيسين أو وفاة صاحب المشروع المتضامن المدير صاحب الخبرة بنشاط المشروع،

- استفسار الدائنين على وضعية المؤسسة المتعثرة ،

- عدم استجابة ملاك المؤسسة المتعثرة لطلبات البنك بتقديم تقارير دورية عن النشاط ،وعدم تسهيل مهمته في البحث و الوقوف على نتائج نشاط المؤسسة ،

[1].هبال عادل،،إشكالية القروض المصرفية المتعثرة –دراسة حالة الجزائر-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير نكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية لجامعة الجزائر 2011،2012/03،ص 78،79،،80،81،82

- تغيير الشكل القانوني للمؤسسة الإقتصادية بسبب الضمانات .[1]

ثالثا: آثار القروض المتعثرة :

يؤدي تعثر القروض الممنوحة إلى ظهور أثار سلبية تتعدى البنك المانح لها إلى الإقتصاد ككل و على المستويين الجزئي و الكلي،

1-آثار التعثر الجزئية :

تختلف من طرف لآخر ،ففيما يتصل بالطرف المقترض نجد الآثار التالية :[2]

- تزايد الخسائر المتحققة نتيجة لتعاظم حجم ديون المشروعات المتعثرة من أقساط الدين و فوائده لصالح البنك الدائن ،

- يترتب على هذه الخسائر انخفاض حجم الموارد الذاتية للمشروع المدين ،و من ثم وقوعه في أزمة سيولة،

- من هنا تواجه المشروعات صعاب في حصولها على مستلزمات التشغيل اللازمة لاستمرار دولاب العمل نتيجة لذلك تزيد الطاقات العاطلة في المشروع المتعثر من الناحيتين المطلقة و النسبية ،و في النهاية يتوقف المشروع المتعثر من الناحيتين المطلقة و النسبية عن العمل أولا في صورة جزئية ثم بشكل كامل وهو مايعني تزايد حجم الخسائر الحقيقية ،و يصاحب ذلك الاستغناء عن العدد الأكبر من العاملين بالمشروع المتعثر مما يضيق إلى إشكالية البطالة على المستوى القومي،

و في حالة وجود ضامن فإنه قد يتعرض لبعض الأثار السالفة الذكر ،و على مستوى أقل نسبيا من حيث درجة حدتها.

[1] .رمضاني زينب،واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية –دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري- مذكرة ماجستير غير منشور ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2012،ص 23

[2] .محمد كمال خليل الحمزاوي ،نفس المرجع السابق ،ص 361

شكل رقم 07 :الدائرة الخبيثة لتعثر المشروع

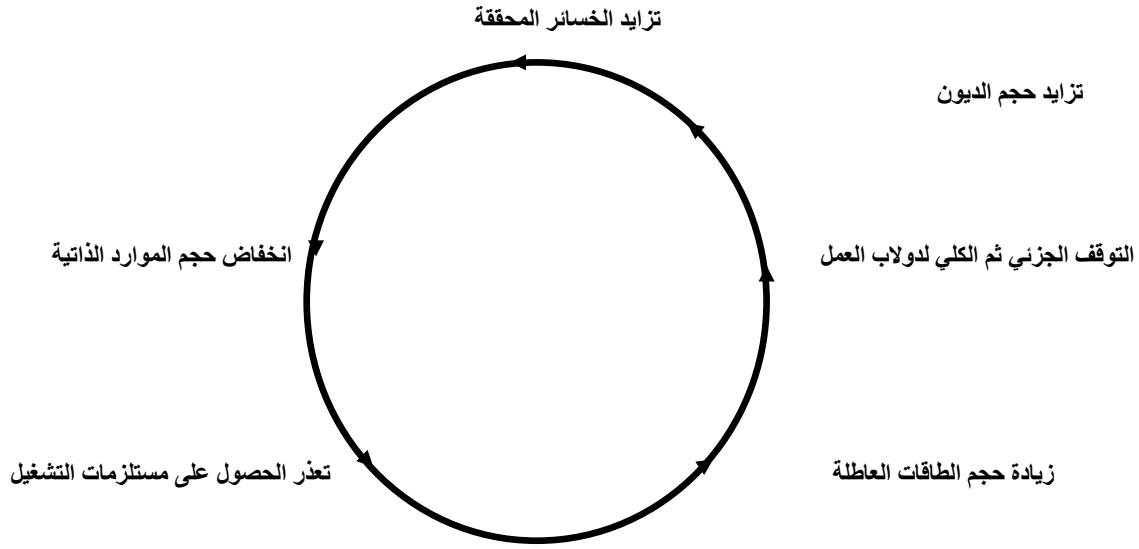

المصدر :محمد خليل كمال الحمزاوي ،مرجع سابق ،ص 362

- إذا تطرقنا إلى وحدات الجهاز المصرفي نجد أنها تتعرض لآثار مناظرة نتيجة لتوقف المدين عن الوفاء بالتزماته اتجاه البنك الدائن له،و لعل من أهم هذه الآثار.[1]

- تجميد قدر هام من الموارد المصرفية في قروض قدمت للمشروع المتعثر حيث يتعذر على البنوك استردادها،

- زيادة مخصصات ديون مشكوك في تحصيلها على المستوى العادي ،و بالتالي حرمان البنوك من استخدام قدر هام من موارد المالية ،و من ثم الحد من قدرتها على خلق الودائع ،

- توافر قرائن تشير إلى احتمال فقد البنك الدائن لجانب او لكل حقوقه لدى المشروع متعثر السداد ،

[1] .هبال عادل ،إشكالية القروض المصرفية المتعثرة ،دراسة حالة الجزائر،مرجع سابق،ص 57

- ضياع قدر هام من الوقت و الجهد من الوقت و الجهد نتيجة لقيام مسؤولي و ادارة الإئتمان للبنوك في محاولة دراسة مواقف المشروعات المتعثرة ماليا ،و محاولة تصحيح هياكلها المالية ،

- فقدان قدر هائل من الوقت في المنازعات و القضايا الائتمانية المطروحة أمام الأجهزة القضائية مثل النيابة العامة ،النيابة الإدارية ،هذه الفترات الطويلة قد تضيع فرص إعادة التأهيل الاقتصادي للمشروع المتعثر في التوقيتات المناسبة .[1]

2-أثار التعثرات الكلية :

نذكر على سبيل المثال :

2- 1- الانتاج الكلي :

إن التوقف الجزئي أو الكلي لخطوط إنتاج المشروعات المدينة المتعثرة يؤدي إلى الحد من الزيادة في العرض الكلي من بعض السلع و الخدمات نتيجة لذلك ،و هذا مايسهم في تبديد جانب من الثروة القومية ،

2- 2- العمالة:

يؤدي التعثر إلى الإستغناء عن العاملين بالمشروعات المتعثرة بصورة تدريجية ،و هذا يهدد السلام الاجتماعي اذا ماتعدت مشكلة البطالة حدودا معينة ،

2- 3- **التضخم :**

تعمل المشروعات المتعثرة على الاخلال بالاستقرار النقدي ،حيث أنها تدعم قوى تضخمية ،مما يعني تدهور القيمة الحقيقية لوحدة النقد الدولية ،

2-4- الاستثمار و الادخار :

يترتب على وجود مشروعات متعثرة أثار على القدرات الادخارية و الاستثمارية ،نهيك عن تأثيرها غير المتوالي على بيئة و مناخ الاستثمار و من ثم على إمكانية استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة،

2- 5 **متغيرات الموازنة العامة:**

---

[1] .عبد المجيد قدي ،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلة تقييمية –ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر طبعة 2005،02،ص 56

إن اختفاء المشروعات المتعثرة من حلبة الانتاج يفقد الدولة بعض مصادر الايردات العامة السيادية مثل مستحقاتها من الضرائب الحالية ،ناهيك عن التأمينات الخاصة بهذا المشروع،[1]

2-6- العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي:

للتعثر الانتاجي أثار على الصادرات يعني الحد من الزيادة في الانتاج أي الحد من حجم الصادرات ،أو على الواردات فتتجه الى الزيادة بهدف الوفاء بجانب من النقص في الانتاج المحلي من السلع و الخدمات التي تنتجها المشروعات المتعثرة ،و تؤدي الزيادة في الواردات إلى مايلي:[2]

- زيادة عجز الميزان التجاري و من ثم التأثير السلبي في ميزان المدفوعات ،

- استراد التضخم من الخارج و من ثم تتجه مستويات الأسعار في السوق المحلية إلى أعلى ،ومن ثم تصبح السوق المحلية سوق جيدة للبيع و رديئة للشراء منها يؤكد عجز الميزان التجاري ،

- زيادة المديونية الخارجية للدولة.

المطلب الثالث :سبل تحصيل و معالجة القروض المتعثرة

إن التعامل مع القروض المتعثرة ليس أمرا سهلا بل عمل يكتنفه الكثير من الصعاب و يحتاج الى حد كبير من الخبرة و الدراسة و التحليل و المتابعة للتفرقة بين حالة و أخرى و بين الاجراءات التي يتعين اتخاذها ،وبأصول المعالجات القانونية و المحاسبية و الاقتصادية و الادارية للقروض المتعثرة يهدف تفادي ضياع أموال وحدات الجهاز المصرفي لذلك تطرقنا الى استراتيجيات التعامل مع القروض المتعثرة ووسائل الحد منها وسبل معالجتها ،كما أشرنا الى أهم تعديلات لجنة بازل 03الخاصة بعلاج التعثر المصرفي.

أولا : استراتيجيات التعامل مع القروض المتعثرة

1- استراتيجيات التعامل مع القروض المتعثرة :

يتبع البنك في تعامله مع القروض المتعثرة استراتيجيات تتجلى في الآتي :

1- 1- استراتيجيات تتعلق بالعملاء و منها :تتمثل في استراتيجيتين نذكر فيما يلي :[1]

---

[1] .هبال عادل ،إشكالية القروش المصرفية المتعثرة ،دراسة حالة الجزائر ،مرجع سابق ،ص 59

[2] .عبد المطلب عبد الحميد ،تحديث آليات الجهاز المصرفي للتكليف مع اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات ،المجلة المصرفية للتنمية و التخطيط ،معهد التخطيط القومي ،العدد 02، المجلد 21،مصر ،2003،ص21

1 -1- 1- استراتيجية محافظة :

يعمل البنك على تقديم يد المساعدة للعملاء المتعثرين و تقديم المشورة لهم ،مع منحهم قروض جديدة لإنهاء حالة العسر المالي لديهم أو تخفيف شروط التسديد أو تعليق الفوائد أو جدولة القرض،

1- 1- 2- استراتيجية متشددة :

و تستدعي أن تقوم إدارة الائتمان بالمطالبة الفورية باشهار إفلاس العميل نظرا لأسباب تتعلق به اضافة إلى إتخاذ أجراءات ردعية كالمطالبة بتصفية ممتلكات العميل ،

1-2- استراتيجيات تتعلق بالقروض:

تعمل هذه الاستراتيجية على تفادي القرض المتعثر من خلال لصياغة و تنفيذ سياسة ائتمانية سليمة :

حيث تعتبر متابعة الائتمانية من الطرق الوقائية لتجنب الوقوع في خطر التعثر المصرفي ،اذ تساعد البنك على اكتشاف مظاهر التعثر بشكل مبكر ،فكلما تم الاكتشاف المبكر كلما كانت لدى البنك قدرة أكبر

على المعالجة بطريقة سهلة ،و تتم هذه المتابعة من خلال الاجراءات التالية:[2]

- التأكد من استغلال القرض وفق الشروط و الضمانات ،و للغرض الممنوح لأجله للتأكد من إمكانيات التسديد ،ويتم ذلك من خلال زيارة مسؤولي الإئتمان في المصرف و الاطلاع على أوجه الصرف و مراجعة البيانات

- التوثيق التام للشروط القانونية و المالية و التعاقدية المتعلقة بالقرض،

- مراقبة أداء القرض بعد منحه،

- وضع نظام لحل المشاكل و المصاعب عند حدوثها ،

- سلامة القرار الائتماني و عدم تجاوزالسقوف الممنوحة للعميل ،

- تقديم تمويل إضافي للعميل عند تقديم مبررات مقنعة ،

---

[1] .دعاء محمد زايدة ،التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني –دراسة تطبيقية –كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية غزة ،أوت ،2006،ص50

[2].بوعبد الله منال ،بريشي سهيلة القروض المصرفية المتعثرة و معالجتها –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة عين الدفلى ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجيلالي بونعامة ،خميس مليانة ،2017/2016،ص 17

- مراقبة حساب الزبون من خلال ربحية المشروع و مصادر الاسترداد و كذا مقارنة حركة السحب و الايداع مع البيانات المالية للعميل ،

- متابعة الظروف الخاصة بالمقترض (العميل)كمراقبة الوضع المالي له و الظروف المحيطة و الأحوال الاقتصادية العامة،

- إنشاء ادارات ائتمانية متخصصة في التعامل مع القروض المتعثرة ،تتكلف بدراسة معطيات المؤسسات المقترضة من حيث نوع النشاط ،كيفية استخدام القرض ،حجم القروض المتعثرة،

- رفع الكفاءات المهنية للموظفين المكلفين بالعملية الائتمانية و جلب الكوادر.

ثانيا:وسائل الحد من مخاطر القروض المتعثرة:

يعتمد الكثير من البنوك على مجموعة من الوسائل للحد من مخاطر القروض و الوقاية منها،قبل أن تتحول أموالها و حقوقها التي هي في ذمة المؤسسات المقترضة ،و التي تمر بحالات من العسر المالي إلى قروض متعثرة ،ينبغي عليها البحث في طرق معالجتها و ذلك باتباع عدة وسائل من أهمها :

- دقة اختيار العاملين في مجال الائتمان المصرفي ،

- تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواها ،و مسايرة كل المستحقات و التطورات في العمل المصرفي،

- تطبيق مفاهيم و أسس الائتمان الجيد دون تهاون ،

- المتابعة الدقيقة و المستمرة لحركة الحسابات ،و استمرار نشاط و انتظامها.

ثالثا: المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة:

تختلف طرق علاج القروض المصرفية المتعثرة حسب ظروف كل من البنك و العميل ،و لذلك وجب على البنك التعامل مع العميل بحذر حتى يستطيع البنك استرجاع كافة حقوقه و بأقل الخسائر ،و من أهم هذه الأساليب و الإجراءات التي يمكن من خلالها معالجة الديون المتعثرة ،تكون كما يلي :[1]

[1] .عبد البرعبد الحميد صديق ،أسباب و مراحل الديون المتعثرة و آثارها الاقتصادية و أساليب معالجتها محليا و دوليا ،مصر المعاصرة ، القاهرة ،العدد 485،يناير 2007،ص، ص 152-154

1- تعويم العميل :يواجه البنك مشكلة تعثر أحد العملاء نتيجة لظروف استثنائية طارئة و ليست دائمة ،و تؤثر على قدرة العميل على السداد ،فيقوم البنك بإعطاء العميل فرصة لتحسين و ضعه من خلال منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين و فوائده من سنة إلى ثلاث سنوات ،كما قد تتضمن عملية تعويم العميل إما جدولة الدين أو التنازل عن الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن نسبة من الدين على حسب ظروف العميل ،

2-أسلوب انتشال العميل :في هذه المرحلة يقوم البنك بمجموعة من الاجراءات التي يتم من خلالها التدخل المباشر و غير مباشر في إدارة نشاط العميل ،طبقا لخطة عمل يتم الاتفاق عليها من العميل و في هذه المرحلة يقوم البنك بتقديم الاستشارات الادارية المناسبة للعميل و التي تتناول الجوانب التالية:

- ترشيد تكلفة إنتاج المشروع ،

- إعادة وضع النظم المحاسبية و الرقابة اللازمة بشكل متكامل

- التوصية و العمل باستغلال الجزء غير المستخدم من الطاقة الانتاجية بالتنسيق مع سياسات البيع و التسويق لايجاد التناسق بينهما ،[1]

- تجديد الأصول أو الجزء المستهلك منها لرفع الطاقة الانتاجية ،

- إعادة دراسة العمالة و مواصافاتها و إمكانية الاستغناء عن الفائض منها ،و ضرورة رفع الكفاءة العمالية و بالتالي زيادة الانتاج و تحسينه عن طريقه التدريب العملي و العلمي بالداخل و الخارج ،[2]

3- أسلوب إنعاش العميل :هو رفع التعثر عن العميل أي استعادة العميل نشاطه و العمل بكامل طاقته ،من خلال منح العميل قروض جديدة و بشروط ميسرة بمزوالة نشاطه ،و يجب توفر بعض الشروط نذكر منها:

- أن يكون السبب في تعثره قد تم معالجته أو أنه قارب على الزوال ،

- أن يكون راغبا و قادرا و مصرا على تجاوز الأزمة ،

- أن تكون التوقعات المستقبلية جيدة بالنسبة للعميل و كذا المنتج .

---

[1]. بن مداني صديقة ، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على آداء البنوك التجارية في الجزائر –دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر ، مرجع سبق ذكره،ص 54

[2] .بوعبد الله منال ، بريشي سهيلة ،القروض المصرفية المتعثرة و معالجتها –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة عين الدفلى، مرجع سبق ذكره،ص 18

4-أسلوب إعادة جدولة القرض المتعثر :تكون في حالة التأكد من أن المقترض غير قادر على السداد و ذلك لأسباب خارجة عن إرادته كاوضاع اقتصادية وطنية أو عالمية ،مع احتمال تحسين وضعه ،و يستند البنك في هذه العملية على:[1]

- مدى صدق المقترض و نيته في الوفاء بالتزاماته ،

- جدولة أرصدة المديونية وفقا لبرنامج زمني محدد مع تحديد الأقساط بما يتناسب و نشاط المقترض و تدفقاته المالية،

- حصول البنك على التعهدات و الضمانات الكافية من أجل ضمان استرداد القرض ،

- أخذ البنك بعين الاعتبارات التغيرات المستقبلية كتغير أسعار الصرف ،أو تدخل الدولة .

5- رسملة القرض المتعثر:تعني المساهمة بقيمة المديونية أو جزء منها في رأسمال الشركة المتعثرة و يرى البعض أنها من الحلول ذات الإيجابيات الكثيرة للأسباب الآتية:

- تحسين الهيكل التمويلي للمشروع ،

- تخفيف أعباء القروض و فوائدها على المؤسسة المقترضة ،

- عدم التمادي في السير في الاجراءات القانونية توفيرا للوقت و الجهد.

6- تنازل البنك عن جزء من قروضه المتعثرة :إذا وصل ابنك من خلال الدراسة و التحليل إلى قناعة تامة بعدم قدرة المقترض على تسديد كامل القروض المستحقة و فوائده فإنه يلجأ الى إعفاء المقترض عن جزء من المبلغ المستحق عليه في سبيل التوصل الى تسوية مقبولة ،و عدم اتباع الحلول القضائية بسبب طول الإجراءات ،و تتم التسوية الودية وفق الأشكال التالية :[2]

- إعفاء المقترض من مبلغ معين مقابل قيامه بسداد المبلغ المتبقي من قيمة القرض دفعة واحدة ،

- إعفاء المقترض من مبلغ معين مقابل قيامه بسداد جزء من المبلغ المتبقي من قيمة القرض و تقسيم المتبقي،

---

[1] .دهيمي فايزة ، آلية معالج القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية البدر –وكالة مسيلة -904-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،قسم المالية و المحاسبة ،جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ،2019/2018،ص 34

[2] . هبال عادل ، إشكالية القروض المتعثرة –دراسة حالة الجزائر ،مرجع سبق ذكره،ص 100

- إعفاء المقترض من مبلغ معين و تقسيط المبلغ المتبقي لتسديد وفق جدول زمني محدد.

7- شراء بعض أصول العميل سداد للقرض:قد يجد البنك نفسه مضطرا خاصة بالنسبة للمقترضين الذين لايوجد لديهم تدفقات نقدية الى شراء بعض أصول موجودات المقترض ،سواء ضمن المشروع الممول أو من أملاكه الأخرى،

8- التوريق (التسنيد):حيث يتم تحويل أصول مالية غير سائلة مثل القروض إلى أوراق مالية قابلة للتداول،

- وجود سوق نشط للأوراق المالية،[1]

- وجود مؤسسات متخصصة في تداول الأوراق المالية لزيادة الإستثمار و تنشيط سوق الأوراق المالية،

- بناء منظومة من المؤسسات و شركات توريق الديون ،

- إصدار القوانين و القواعد و الأنظمة لعملية توريق الديون ،

- تدريب العاملين في هذا المجال بالمؤسسات المالية الدولية المتخصصة و استخدام الخبراء الدوليين في بداية التجربة .

9- التسليف بضمان أوراق المالية:وهو من أقوى أنواع الائتمان حيث تظهر قوته من خلال امكانية حصول البنك على مستحقاته أسرع وقت بسبب حيازته بهذه الوراق المالية في خزائنه ففي حالة توقف الزبون عن السداد يمكن للبنك من التصرف و تسييل هذه الأوراق من خلال بيعها في سوق الأوراق المالية و تحصيل حقوقه.[2]

10- دمج المشروع المتعثر في المشروعات الأخرى :و هي من أهم طرق التعامل مع الديون المتعثرة ،خاصة ماإذا كانت أسباب التعثر تعود إلى صغر حجم المشروع و تتم عمليات الدمج بطرق عديدة من بينها:

- الإبتلاع للوحدات و الفروع و الخطوط الإنتاجية ،

- الإمتصاص للعمليات و العملاء و الأنشطة ،

- الدمج التدريجي بين كيانين ،

---

[1] . بن مداني صديقة ، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على آداء البنوك التجارية في الجزائر –دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر،مرجع سبق ذكره ،ص 61

[2] . هبال عادل ،إشكالية القروض المصرفية المتعثرة –دراسة حالة الجزائر ، مرجع سبق ذكره،ص 100

- المزج الفوري و تشكيل كيان جديد.[1]

11- تصفية نشاط العميل: هذا الأسلوب يقتضي اقتناع الطرفين بأن هذا الأسلوب هو الأمثل لعدم التوسع في التسهيلات ،و لعدم توفر عناصر النجاح و الاستمرار في النشاط ،الذي قد يؤدي إلى هلاك ماتبقى من مقومات الشركة،[2]

12-إعدام الدين: يوجد بعض الديون لعملاء متوقفين تماما عن السداد و من سنين طويلة و لم تسفر الإجراءات القانونية و المحاولات الودية عن أية نتائج إيجابية مع عدم وجود أية ضمانات يمكن تسييلها أو أملاك ثابتة ،يمكن من خلالها سداد دين البنك ،و هذا يجد من إمكانية منح قروض جديدة لعملاء جدد التزاما بمعايير الائتمان ،و لذا يقوم البنك بإعدامها.

13-مرحلة المعالجة من خلال ممارسة ضغوط اجتماعية على المقرض : و هي المرحلة الأخيلرة قبل اللجوء إلى القضاء و من بينها الإعلان في الصحف المحلية عن نية البنك في اتخاذ الاجراءات القانونية إذا لم يف المدين بالتزاماته ضمن مهلة زمنية محددة،

14-مرحلة المعالجة القانونية للقروض المتعثرة: يتوجب على البنك عدم اللجوء إلى القضاء ضد عميله إلا إذا استنفذ جميع القنوات الأخرى خارج المحاكم و القضاء،و لاسيما إذا لم يلزم العميل ببرنامج التسوية المتفق عليه طواعية و نميز حالتين الأولى يكون فيها المدين رهن عقارا أو أصلا محددا لصالح البنك الدائن ،وهذا يضمن قانون وضع اليد عن الأموال الغير منقولة تأمينا للدين ،و الحالة الثانية لايكون فيها لدى البنك الدائن رهن على عقار أو أصل محدد لصالح البنك ،و هنا يلجأهذا الأخير للجوء إلى القضاء ليثبت حق الدائن في ملاحقة المدين لاسترداد حقوقه و ذلك من خلال تصفية أصوله و ممتلكاته بما يغطي كامل هذه الحقوق.[3]

---

[1].دهيمي فايزة ، آلية معالج القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية البدر – وكالة مسيلة -904،مرجع سبق ذكره،ص 35

[2]. صلاح الامين أخضر ،السلامة المصرفية و الوساطة المالية (بنك الإدخار نموذجا)،مجلة جامعة شاندي،العدد 10،2011،ص122

[3]. بن مداني صديقة ،انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على آداء البنوك التجارية في الجزائر –دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر،مرجع سبق ذكره ص 63،64

شكل رقم08:يوضح معالجة القروض المتعثرة

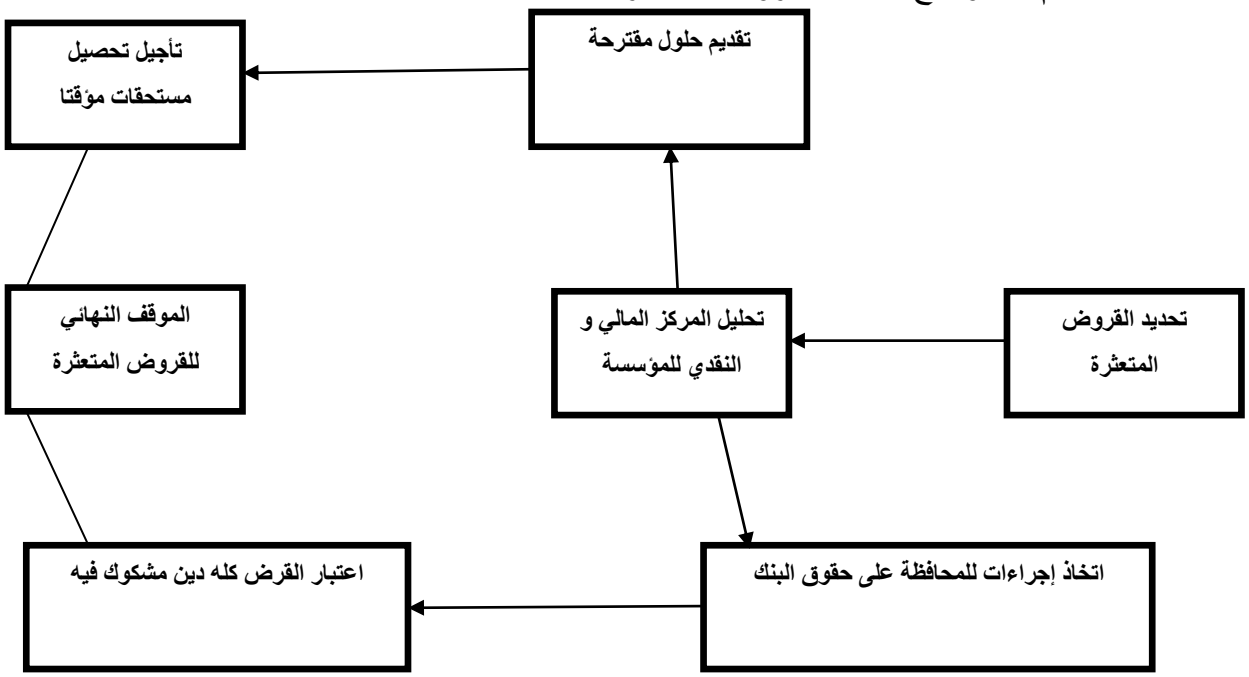

المصدر:عبد المعطي رضا ،مرجع سابق ،ص290

رابعا : دور مقررات لجنة بازل في علاج التعثر المصرفي :

1-أسباب ضعف البنوك وفقا لاتفاقية بازل:[1]

لقد أجمل تقرير لجنة بازل الصادر في مارس2002 أن أسباب ضعف البنوك نتيجة لتعثر مقترضيها ،إنما هي نتيجة للعوامل التالية:

- سرعة التقلبات الاقتصادية الكلية،

- عدم التدرج في الأخذ بسياسات التحرير ،

- عدم كفاءة سياسات الإقراض ،

[1] .رمضاني زينب ،واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية ،دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري مرجع سبق ذكره،ص 106،107

- التدفقات الرأسمالية و السياسات النقدية ،

- ضعف البيئة التنظيمية و التشريعية،

- التدخل الحكومي في توجيه الائتمان .

2-أثر التعديلات الجديدة للجنة بازل 03على معالجة التعثر المصرفي:[1]

من بين التعديلات التي طالب بها زعماءG20 نذكر منها:

- إشراف أكثر دقة على المصارف المحلية الدولية،

- تنظيم و توحيد مركزية سوق المشتقات لحلول عام 2012،

- الحصول على تصديق لإنشاء الصناديق الاستثمارية التحوطية التي تتعدى رؤوس أموالها مبالغ معينة ،كما تتكون هذه الصناديق ملزمة بكشف حساباتها لسلطات الإشراف بشكل دوري،

- وضع مسودة قانون أوروبي لتنظيمي عمل الصناديق الاستثمارية الخاصة ،التي تأتي من خارج دول الاتحاد الأوروبي ،و تسعى للحصول على مستثمرين من داخل دول الاتحاد ،

- توحيد القوانين ،الحسابات و المحاسبة على المستوى الدولي ،

- سن تشريعات في المصارف توقف منح حوافز للعاملين و المديرين الذين يوجزون صفقات و قروض تنطوي على مخاطر كبيرة ،خصوصا اذا كانت قصيرة الأجل ،

- تسجيل و تنظيم عمل وكالات التصنيف الائتماني.

[1]. http://www.aa wasat.com/details.asp ?section=6&article=587106&issueno=11616

المبحث 03:أدبيات الدراسات السابقة

في هذا المبحث سنتناول الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا سواء منها المحلية و العربية و الاجنبية و التي اختلفت بين ابحاث و مجالات علمية من خلال ثلاث مطالب يتمثل المطلب الاول في عرض للدراسة السابقة و المطلب الثاني اوجه الشبه و الاختلاف بينها و المطلب الثالث مكانة دراستنا الحالية من هذه الدراسات حسب التسلسل الزمني من الأقدم الى الأجدد.

المطلب 01:عرض الدراسات السابقة

أولا : الدراسات المحلية :

سوف نذكر أهم الدراسات الجزائرية التي تطرقت لموضوع بحثنا .

1- الدراسة 01:

فاطمة بن شنة،إدارة المخاطر الإئتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة ،(دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية) ،وهي عبارة عن مذكرة ماجستير ،تخصص مالية المؤسسة،للسنة الجتمعية 2009

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف مدى مساهمة أدوات التحليل المالي و الإئتماني في تقييم مخاطر الإئتمان و الحد من التعثر في القروض المصرفية ، و اعتمدت في دراستها على أسلوبين :

الأسلوب الأول :هدفت إلى بناء نموذج رياضي باستخدام طريقة التحليل التمييزي خطوة بخطوة ،وذلك باستعمال (26)كتغيرات محاسبية (النسب المالية)فقط و تم التوصل إلى دالة التمييز القانونية المعيارية للتمييز بين المؤسسات متكونة من النسب المالية التالية :نسبة الأجور إلى القيمة المضافة نسبة رقم الأعمال الى الأصول الثابتة ، نسبة الديون قصيرة الأجل إلى المتاحات .

و عند إستعمال (26)متغيرة محاسبية (4)متغيرات غير محاسبية تم التوصل إلى النتائج التالية :

طبيعة النشاط ،نسبة الاهتلاكات إلى القيمة المضافة ،نسبة مجموعة الديون إلى القدرة على التمويل الذاتي ،عمر المؤسسة ،نسبة فائض الإجمالي للاستغلال إلى الأصول المتداولة ،نسبة رقم الأعمال إلى الأصول الثابتة .

الأسلوب الثاني :اعتمدت على أداة الاستبيان لمجموعة من الموظفين و توصلت إلى أهم المخاطر التي تواجه البنوك الجزائرية هي المخاطر المتعلقة بالمقترض

نتائج الدراسة:

توصلت إلى أن قدرة المتغيرة على التمييز تختلف على دمجها مع مجموعة أخرى من المتغيرات عن مجموعة أخرى و ان محللي الإئتمان يرتكزون على عوامل خاصة بالعميل و بالتسهيل حسب درجة الأهمية ،و أن الضمانات و المعلومات المالية تأخذ بعين الاعتبار في منح القرار الإئتماني.

2- الدراسة02:

سعاد بن طرية،استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية "دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة و وكالتها (ورقلة –تقرت)2007-2009،للسنة الجامعية 2011

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى أي مدى تعتمد المؤسسات المصرفية على النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية، و من أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية لمعالجة الموضوع و ذلك باستخدام أسلوبين الأسلوب الأول على أداة الاستقصاء و الأسلوب الثاني الإحصائي بتطبيق طريقة الانحدار المتدرج ، و قد اعتمد الأسلوب الأول على أداة الاستقصاء المحتوية على مجموعة أسئلة موزعة على موظفي مديرية البنك الوطني الجزائري و وكالتها تقرت و ورقلة ، منها أسئلة مفتوحة و أسئلة مغلقة الهدف منها جمع المعلومات للوصول إلى معرفة مدى اعتماد موظفي و محللي الائتمان على التحليل المالي في التنبؤ بتعثر القروض المصرفية و اتخاذ القرار الائتماني ، أما الأسلوب الثاني فقد اعتمد على استخدام أحد أساليب الإحصائية متعدد المتغيرات ،هو أسلوب الانحدار المتدرج Stepwise methode

الذي يعد من الأساليب الإحصائية المتقدمة للتمييز بين المؤسسات السليمة و المؤسسات المتعثرة ،حيث يعتمد هذا الأسلوب على الفرضية التالية :

عدم وجود ازدواج خطي متعدد بين المتغيرات السابقة و نقصد بالازدواج الخطي وجود علاقة ارتباط قوية و معنوية بين اثنين أو أكثر من المتغيرات التفسيرية .

توصل الباحث إلى أن أفضل متغيرين لبناء نموذج الانحدار هما: - عمر المؤسسة

- نسبة دوران المخزون

فكلما زاد عمر المؤسسة زادت ثقة البنك بالعميل و كلما زادت عدد دوران المخزون دليل على تماشي مخزون المؤسسة مما يؤدي إلى زيادة رقم اعمالها و هذا يزيد من ثقة البنك بالعميل .

نتائج الدراسة:

-البنك الوطني الجزائري يعتمد و بشكل كبير على استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني،

-لا يطبق البنك الوطني الجزائري نماذج التنبؤ بالتعثر مع العلم أن هناك بنوك اخرى جزائرية لجأت إلى محاولة تطبيق مثل هذه النتائج ،

-البنك الوطني يرى أنه من أسباب تعثر القروض المصرفية هي غياب خبرة العميل في تسيير مشاريعه و عدم المتابعة الجيدة للقروض الممنوحة من طرف البنك،

-إن النموذج المتحصل عليه يمكنه التنبؤ بوضعية المؤسسة و بالتالي الحد من تعثر القروض المصرفية.

3- الدراسة 03:

هبال عادل، اشكالية القروض المتعثرة ،دراسة حالة الجزائر ،مذكرة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية ، علوم التسيير ،جامعة الجزائر 3،2011

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة الى تحديد أسباب مشكلة الديون المتعثرة في المصارف الاولوية الجزائرية و مالها من تأثير على النتائج النهائية لنشاط هذه البنوك و ذلك من خلال تحقيق هدف رئيسي و هو إيجاد العلاج الناجح لهذه المشاكل من خلال برامج تعالج فعالية و كفاءة ظاهرة الديون المتعثرة.

نتائج الدراسة:

أظهرت الدراسة ببيان ظاهرة القروض المتعثرة بأنها ظاهرة لايمكن تجنبها نهائيا و لكن يمكن التقليل من حجمها و التعامل معها بحذر و محاولة التخفيف من آثارها .

4- دراسة 04 :

رمضاني زينب،واقع القروض المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية ،دراسة حالة البنك الخارجي ،مذكرة شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر 03،للسنة الجتمعية 2012

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مختلف تنظيمات و تعليمات البنك المركزي المنظمة لسير عمل البنوك العمومية في الجزائر و في مجال الرقابة عليها ،و على القوانين الخاصة بتحصيل القروض المتعثرة ،والنهوض بالجهاز المصرفي الجزائري و التخلي عن الأفكار و المبادىء القديمة و تكوين ثقافة خاصة بالتحصيل المصرفي.

نتائج الدراسة:

تكوين العمال من خلال إعداد برامج تكوينية التي برمجت من طرف إطارات ملمين بالجانب المالي ،و القانوني لأجل تحسين مصارف و قدرات العمال العملية في هذا المجال و لإرساء معالم ثقافة لتحصيل القروض المتعثرة لديهم .

-غير أنه يحول دون تحقيق البنك الخارجي لفعالية سياسة تحصيل القروض المتعثرة العديد من الجوانب:

-نقص فعالية نظام المراقبة الدائمة على الوكالات ،

-أدلة العمل المعتمدة بالبنك الخارجي الجزائري و الموضحة لسير العمل ،أحيانا لاتكون في متناول الجهات التنفيذية المختصة بتنفيذ الإجراء الخاص بالدليل و ذلك لغياب فعالية في الإتصال الداخلي و بسبب سوء حفظ هذه الأدلة.

5- الدراسة05 :

بلال أبيش،إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية ،دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-تقرت،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر ،كلية العلوم الإقتصادية ،جامعة ورقلة،2014.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى تحديد كيفية تسوية و التعامل مع هذا التعثر على مستوى البنوك التجارية و مستوى الإقتصاد ككل،كما يستند البحث أهميته من خلال المكانة التي يحظى بها موضوع ادارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية في ظل المنافسة التي تحيط بها.

نتائج الدراسة:

هذه الدراسة أسفرت عن مجموعة من النتائج تمثلت في:

-التعثر في عدم معرفة قدرة البنك على الوفاء بالتزماته تجاه الغير بسبب مخاطر غير متوقعة لذلك وجب على البنك أن يتأكد من السياسة الإئتمانية المعمول بها ،

-القروض المتعثرة ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا و لكن يمكن التقليل من حجمها و التعامل معها و محاولة التخفيف من آثارها قدر الإمكان .

6- الدراسة 06:

بن مداني صديقة- انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر ،دراسة تأثير القروض المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر،أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتورة،قسم العلوم التجارية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،للسنة الجامعية 2017

أهداف الدراسة:

تهدف إلى واقع القروض المتعثرة في البنوك التجارية في الجزائر ،دراسة تأثير القروض المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر

نتائج الدراسة:

هذه الدراسة أسفرت على مجموعة من النتائج :

-يكشف النشاط المصرفي العديد من المخاطر ، و تعتبر القروض المصرفية المتعثرة مشكلة خطيرة تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال البنوك التجارية نتيجة عدم قدرة عملائها على سداد التزماتها ،

-على الرغم من جميع التعديلات التي عرفتها الأنظمة المصرفية في الجزائر إلا ان مشكلة القروض المصرفية المتعثرة لم تحض بالاهتمام اللازم من قبل السلطات المعنية.

7-الدراسة 07:

بوعبيدة شريفة- دور الحوكمة المصرفية في رفع الأداء المصرفي و الحد من القروض المتعثرة ،دراسة حالة لبعض البنوك الجزائرية،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ،للسنة الجامعية ،2018

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الأطراف الأساسية في الحوكمة المصرفية،تناولت مقترحات لجنة بازل و التعرف على مبادئها ،كما تهدف الى معالجة القروض المتعثرة ،و الدور الذي تلعبه في الحد من القروض المتعثرة بالنسبة المصارف التجارية ،وذلك من خلال تطبيق الدراسة الميدانية على عينة من البنوك التجارية الجزائرية للقطاع العام و التي شملت بعض ولايات الوطن تمثلت في : الشلف ،عين الدفلى و البليدة ، و أيضا تم استخدام النهج الوصفي التحليلي و تعريف و عرض الإطار النظري للحوكمة المصرفية و أيضا تحليل العلاقة التي تربط بين التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة المصرفية و نجاح عملية المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة ، أما في الجانب التطبيقي تم التطرق من خلاله الى الإطار المنهجي للدراسة الميدانية الخاصة بالإستبيان الموجه للموظفين

نتائج الدراسة :

تم التوصل الى النتائج التالية:

معظم أداء الموظفين المصرفيين يوافقون على الدور الذي يلعبه التطبيق الجيد للمبادئ الحديثة للحوكمة المصرفية في تحسين و رفع الأداء المصرفي بالنسبة للمصارف التجارية العمومية العاملة في الجزائر ،كما يؤكدون على الدور الإيجابي الذي تلعبه هذه المبادئ في معالجة القروض المصرفية المتعثرة.

8- الدراسة08:

دهيمي فايزة، آلية معالجة القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية البدر –وكالة المسيلة 904،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،للسنة الجامعية 2019.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإلمام بمفهوم القروض المتعثرة لأنه يمثل مشكل شائع لدى البنوك التجارية ، معرفة أسباب مشكلة القروض المتعثرة،دراسة ظاهرة القروض المتعثرة و طرق علاجها و التعلم من تجاربها ،و معرفة ما إذا كان بنك الفلاحة و التنمية الريفية يستخدم طرق ناجحة لمعالجة القروض المتعثرة.

نتائج الدراسة:

تم التوصل إلى النتائج التالية :

القروض المصرفية من أخطر المشاكل المصرفية لأنها تؤثر على موارد البنك فهي ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا و لكن يمكن التقليل من حجمها و التعامل معها بحذر ، تحتاج عملية التعامل مع القروض المتعثرة إلى خبرة واسعة و دراية بأصول المعالجة القانونية و الإدارية للقروض المتعثرة،

إن أسباب التعثر ترجع بصفة عامة إلى التوسع في منح القروض مع عدم الإلتزام بالضوابط البنكية السليمة ،خاصة من أجل جلب المزيد من العملاء كما أن الأسباب منها ماهو متعلق بالعميل و منها ماهو راجع للظروف العامة.

ثانيا: الدراسات العربية:

سوف نذكر أهم الدراسات العربية التي تطرقت لموضوع بحثنا.

1- الدراسة01 :

جمال أحمد حسين أبو عبيد - القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الاردنية و الاثار و الحلول الممكنة . 2003

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم القروض المتعثرة و تحليل تطور هذه المشكلة لدى البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة (1992-2001) و إلى تحليل العلاقة بين القروض المتعثرة و بعض المؤشرات الإقتصادية الكلية و المؤشرات المصرفية

نتائج الدراسة :

توصل الباحث الى أن القروض المتعثرة تمثل ظاهرة متنامية لدى البنوك التجارية الأردنية و أن الأسباب المتعلقة بالبنك جاءت في المرتبة الأولى من حيث درجة تأثيرها على مشكلة القروض المتعثرة تليها مجموعة الأسباب المتعلقة بالمقترضين ثم الأسباب المتعلقة بالظروف الإقتصادية العامة و في الأخير الأسباب المتعلقة بالجهات الرقابية.

2- الدراسة02 :

هلا بسام عبد الله الغصين،استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات ، و دراسة تطبيقية قطاع المقاولات في قطاع غزة ،غزة فلسطين ،مذكرة الماجستير

أهداف الدراسة:

هدفت إلى التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في قطاع غزة

لتحقيق ذلك تم احتساب اثنان و عشرون نسبة مالية لعينة مكونة من 10شركات متعثرة و 16شركة غير متعثرة من خلال القوائم المالية لثلاثة سنوات 2001،2002،2000

نتائج الدراسة :

تم تحليل هذه النتائج باستخدام الأسلوب الاحصائي المعروف بالانحدار اللوجيستي للتوصل إلى أفضل نموذج من النسب المالية التي يمكن التمييز به بين شركات المقاولات المتعثرة و شركة المقاولات غير المتعثرة.

و قد توصل إلى النموذج المكون من النسب المالية التالي :

-رأس مال العامل إلى مجموع الأصول،

-نسبة الإيرادات إلى الأصول ،

-نسب الدعم المدينة إلى الايرادات،

-نسبة الدعم المدينة إلى الأصول المتداولة .

و استطاع النموذج الذي تم التوصل إليه من إعادة تصنيف شركات المقاولات في عينة التحليل ضمن مجموعتي شركات المقاولات المتعثرة و شركات المقاولات غير المتعثرة بدقة بلغت **91.9%**

86.9% 86.9% في السنوات **2000،2001،2002** على التوالي.

و خلصت الدراسة إلى أنه يمكن استخدام النسب المالية للتنبؤ بوضع الشركة ،كما أوصلت الدراسة بزيادة الاهتمام باعداد القوائم المالية ،و بالاعتماد على تحليل النسب المالية لهذه القوائم .

3-الدراسة03 :

نضال العربيد ،دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة في جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية القانونية ،المجلد الثالث و العشرين ،العدد الثاني.

أهداف الدراسة :

تهدف إلى تحليل الأهمية النسبية للقروض المتعثرة و تطورها في المصرف الصناعي السوري خلال الفترة 1998-2005 ،إعتمادا على البيانات المالية في تلك الفترة .

نتائج الدراسة :

و من خلال الإجراءات المتبعة من قبل المصرف الصناعي لمعالجة القروض المتعثرة توصلت إلى مجموعة من النتائج تشير إلى وجود قصور واضح لدى المصرف في إعداد الدراسات الإئتمانية وفقا للمعايير و الأعراف الفنية المصرفية ،مما أدى إلى نشوء إئتمان مصرفي متعثر .

و تلخصت الدراسة إلى تقديم بعض التوصيات يمكن أن تساهم في تحسين الدراسات الإئتمانية اللازمة و تطورها و تفعيلها لاتخاذ قرار الاقتراض المناسب.

4- الدراسة04 :

نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)،وهي عبارة عن مجلة في جامعة النجاح للابحاث ،المجلد الخامس و العشرين،العدد الرابع ،غزة ،فلسطين.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للوصول الى أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية و التمييز بين المتعثرة و غير المتعثرة ،و قد تم استخدام الأسلوب الاحصائي –التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات – للتوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية .

نتائج الدراسة :

ضرورة زيادة الاهتمام بالبيانات المالية للمصارف المعدة وفقا للقواعد و الأسس و الضوابط المالية و المحاسبية ،الأمر الذي يؤدي إلى مخرجات دقيقة تساهم في الوقوف على حقيقة النسب المالية التي يستند إليها نموذج التنبؤ المقترح بالتعثر .

5- دراسة 05:

زهير خضر ياسين ،دور و أهمية النظام المحاسبي في الحد من مخاطر القروض المتعثرة،مجلة جامعة للعلوم الاقتصادية،الكلية النقدية الادارية ،بغداد ،العدد،46، 2015

أهداف دراسة :

تكمن اهمية هذه الدراسة في أبرز دور النظام المحاسبي في الحد من مخاطر القروض المتعثرة أو الحد منها من خلال التطبيق السليم لبعض الإجراءات المحاسبية و ما يتبع ذلك من أدوات التحليل المالي ،حيث حاول الباحث التعرف على الجانب النظري و الأكاديمي على مجموعة من الأنشطة و الوظائف و النظم التي لها علاقة بالموضوع و منها النظام المحاسبي الذي يستطيع أن يساهم و لو بجزء يسير في إعطاء المشورة الفنية المتخصصة لإدارة المصرف عند منح القروض أو الحد من مخاطرها إن وقعت في المصرف في المصرف في حالة وجود قروض متعثرة فيه ،أما في الجانب التطبيقي التطبيقي تطرق الباحث إلى ما أفرزته هذه الظاهرة من انعكاسات سلبية على أداء المصارف.

نتائج الدراسة:

و توصل الباحث إلى النتائج التالية :

-في ظل عوامل عديدة منها الأزمات المالية و عدم موضوعية و ضعف السياسات الإئتمانية للمصارف ،ارتفع معدل القروض المتعثرة .

-إن النظام المحاسبي قد ساهم في الحد من تأثير القروض على الوضع المالي للمصارف فيما لو تم بصورة علمية و تكوين حصص لها حسب آجالها و مبالغها .

-إن الإستخدام الأمثل و الفعال لأدوات التحليل المالي يمكن لها بالتنسيق مع النظام المحاسبي الحد من مخاطر هذه القروض المتعثرة.

الدراسة 06:

خالد صبحي رجا،حول محددات القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الاردني

أهداف الدراسة :

تم التعرف على محددات القروض المتعثرة في المصارف الأردنية ،باستخدام منهجية البيانات المقطعية للفترة (2008-2012)

نتائج الدراسة :

أظهرت النتائج أن أهم العوامل المتسببة في تعثر القروض لدى البنوك التجارية هي حجم القروض المتعثرة في السنوات السابقة أدرج المتغير لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي في الأخطاء العشوائية إضافة إلى متغير إجمالي القروض المقدمة من البنوك ،حيث تبين أن ارتفاع حجم القروض في الأردن قد يساهم في ارتفاع نسبة القروض المتعثرة .

فيما يتعلق بعوامل الاقتصاد الكلي ،تبين أن القروض لها أثر سلبي و معنوي على النمو الاقتصادي ،و أيضا لها أثر سلبي على تعثر القروض في الأردن

ثالثا: الدراسات الاجنبية :

سوف نذكر أهم الدراسات الاجنبية التي تطرقت لموضوع بحثنا

1- دراسة 01:

-Three Donald W.Beaver (1966) ,Financial ratios as predictors of failure journal of accounting research .

أهداف الدراسة :

وضع بيفر نموذج لقياس فشل الشركات حيث اعتمد على بناء نموذج على النسب المالية ،و تمت الدراسة على عينة مكونة من 79 شركة فاشلة و 79 شركة غير فاشلة في الفترة مابين (1954-1964).

كما اعتمد في تحليله على 30نسبة مالية و استخدم أسلوب التحليل الأحادي بتحليل كل نسبة لخمس سنوات متتالية :

-التدقيق النقدي إلى الدين الكلي ،

-صافي الدخل إلى اجمالي الأصول ،

-اجمالي الديون إلى الأصول الكلية ،

-رأس المال التشغيلي إلى الأصول الكلية ،

-نسبة التداول .

نتائج الدراسة:

كما تتميز الشركات الفاشلة بانخفاض مخزونها مقارنة مع الشركات الناجحة و أفضل النسب الأصول غير السائلة للتنبؤ بفشل الشركات هما نسبة التدقيق النقدي إلى اجمالي الخصوم و نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول .

2- دراسة02:

-Donald J.Altman (1968) ,Financial ratios ,discriminant analysis and the prediction of corporte bankr up tey , the journal of Finance.

أهداف الدراسة :

دراسة ألتمان (1968)هدفت دراسته إلى البحث عن مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالي للشركات من خلال دراسة النسب و المؤشرات المالية ،و قد استخدم طريقة التحليل التمييزي لتنبؤ الشركات ،و قد اشتملت عينة الدراسة 33شركة مفلسة و33شركة غير مفلسة ،استخدم 22نسبة مالية مستخرجة من القوائم المالية .

نتائج الدراسة :

فقد توصل إلى خمس نسب مالية لها القدرة على التنبؤ بوقوع الإفلاس و هي على التوالي :

رأس المال العامل إلى اجمالي الأصول ،الارباح المحتجزة إلى مجموع الأصول ،الأرباح قبل الفوائد و الضرائب إلى مجموع الأصول ،القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات،المبيعات إلى مجموع الأصول.

و كان النموذج قادرا على التنبؤ بفشل الشركات قبل حصوله بسنتين بنسبة 83%

دراسة 03:

The study of Adriaan M.Boem and Cornelis N.Gorter(2001) :The Treatment Nonperforming Loans in Macroéconomic Statistics :

أهداف الدراسة :

تطرقت الدراسة إلى معالجة موضوع القروض المتعثرة في إحصائيات و بيانات الاقتصاد الكلي ،و من بين أهدافها إعطاء تعريف و مؤشرات القروض المتعثرة وإبراز حجمها ،كما هدفت إلى معالجة إطفاء القروض المتعثرة و معالجة الفوائد عليها .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى الأكبر هو على قطاع المؤسسات المالية و البنوك التجارية التي يكون لديها محفظة قروض كبيرة.

4- دراسة 04:

Wurim Ben Pam ,Discriminant Analysis and the Prediction of Corporate Banking Sector of Nigeria,International Journal of Financial and Accounting 2013

أهداف الدراسة :

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التحقق من فاعلية نموذج التحليل التمييزي المتعدد (الذي قدمه ألتمان ،1968)في التحقق من سلامة هاته البنوك ،و يشكل "مصرفان فاشلان"و "مصرفان غير فاشلان "(وفقا لما قرره مصرف نيجيريا المركزي)عينة الدراسة خلال فترة سنوات (1999-2003)،و خلافا لموقف الهيئات التنظيمية ،فقد تبين أن درجة التمييزZمن مجموعة البنوك الفاشلة تقل عن 1.80 اي في حين أن مؤشرZ

من البنوك التي صنفت حتى الآن بأنها "بنوك غير فاشلة "وجد أنه أعلى من 3.00أي 3.00

و توصل الى نموذج Multiple Discriminant Analys

لايزال أداة قوية في التنبؤ باحتمالات الفشل في الدراسة ، حيث أنه يتم تحليل البيانات على أساس متغيرات تمييزية مثل رأس المال العامل ،الأرباح المحتجزة ،الأرباح قبل الفوائد و الضرائب ،حقوق الملكية ،إجمالي الأصول و إجمالي الديون .بعد ذلك ،يتم حساب نموذج التحليل التمييزي .و يعطي النموذج المستخدم في هذه الدراسة على النحو التالي :

$$Z=1.2x1+1.4x2+3.3x3+0.6x4+0.999x5$$

حيث:

=Zدرجة التمييز

=X1رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول

=X2الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول

=X3الأرباح قبل الفوائد و الضرائب على إجمالي الأصول

=X4قيمة حقوق الملكية إلى إجمالي الديون

=X5إجمالي الأرباح إلى إجمالي الأصول

نتائج الدراسة :

-بعد نموذج التحليل التمييزي المتعدد أداة فعالة و قوية في التنبؤ بفشل القطاع المصرفي ،

-و تعتبر السيولة و الربحية و كفاءة التشغيل و دوران إجمالي الأصول (و التي هي المتغيرات الرئيسية في درجة ألتمان)أدوات قوية جدا في تحديد قوة البنك .هنا ،مفهوم الدخل التشغيلي الذي ينص على أن "الشركة التي لايمكن أن تولد الدخل التشغيلي كافية لتغطية نفقاتها التشغيلية لابد أن تفشل أو تموت "

-ويمكن أيضا أن تكون معلمات أخرى مثل ربحية السهم ،و توزيعات الأرباح للسهم ،و نسبة الفائدة المكتسبة للفائدة المدفوعة ،أدوات تعاونية قوية)الى جانب MDA

في تحديد قوة البنك.

5- الدراسة 05:

Nursiana,Adinoto.(2017).Effect of Non –Profitability of Banks in International Journal of Applied Business and Economic Reseaech.

أهداف الدراسة :

تضمنت الدراسة حول أثر القروض المتعثرة على ربحية البنوك المدرجة في بورصة إندونيسيا ،المتغيرات التالية:

نسبة القروض المتعثرة ،ومعدل التضخم ،و الناتج المحلي الإجمالي ،و هامش صافي الفائدة ،و صافي الربح ،و صافي الأصول ،و العائد على حقوق الملكية و العائد على الأصول .

نتائج الدراسة :

أظهرت نتائج الدراسة عدم معنوية التضخم و الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الإحصائية في تفسير القروض المتعثرة بالرغم من الاتجاه الصحيح لإشارة المتغيرين .في حين تبين أن مؤشر نسبة القروض المتعثرة له تأثير معنوي من الناحية الإحصائية على صافي أرباح البنوك ،و العائد على حقوق الملكية و صافي الأصول.

6- الدراسة 06:

Amir ,I and others ,2016,Determinantes of nom-performing Loans An Empirical investigation of bank specifics microeconomic factors the journal of applied busiiss Research.

أهداف الدراسة :

استخدم الباحث السجلات الادارية التي تحافظ بها بعض المصارف التجارية خلال فترة (2014-2015)

نتائج الدراسة :

استخدم الباحث في الدراسة النتائج استبيانات من قبل محللي الائتمان /المصرفيين لعدد 9 بنوك تجارية متضمنة 42فرعا.

استخدم الباحث التحليل الوصفي و معامل بيرسون لتقييم المتغيرات التي تؤثر على القروض المتعثرة ،حيث تبين أن تاريخ ،وعمر الفرع ،والمدة الزمنية للقرض ،وكذلك سياسة الائتمان تعتبر من أهم محددات تعثر القروض ،كما أشارت الدراسة إلى أن متغيرات الاقتصاد الجزئي الخاصة بالمشاريع الصغيرة و متوسطة الحجم لها تأثير على القروض المتعثرة.

7- دراسة07:

Muhammad .I ,and others ,2016, nom –performing Loans and Economic Growth,scholars journal of Economic ,business and management.

أهداف الدراسة :

تمثل معدل النمو الاقتصادي ،و معدلات الفائدة ،و التضخم ،و القروض المتعثرة للفترة الزمنية (1998-2010)استخدم الباحثون منهجية الانحدار الخطي في تقدير العلاقة بين المتغيرات

نتائج الدراسة :

خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين معدل الناتج المحلي الاجمالي و القروض المتعثرة ،في أشارت إلى وجود علاقة إيجابيةِ بين سعر الفائدة و التضخم و القروض المتعثرة.

المطلب الثاني :مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

بعد استعراض الدراسات السابقة التي إجراؤها في مجال الدراسة نجد أن هناك أوجه تشابه و اوجه إختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات مع الدلراسة الحالية ، و هذا ما سنتطرق له في هذا المطلب.

أولا: أوجه التشابه

توجد بعض أوجه الشبه بين الدراسات التي قمنا بعرضها و دراستنا و تمثلت فيما يلي:

- إعتمدت أغلب الدراسات السابقة على المنهج الوصفي في إجراء الدراسة و استخدم فيها أدوات مختلفة مع القيام بدراسات ميدانية في البنوك من خلال دراسة حالات لقروض متعثرة،

- تشابهت معظم الدراسات من حيث الجانب النظري أي أنها تطرقت إلى عدة مفاهيم تخص القروض مع إبراز أسبابها ،آثارها ، مؤشراتها و طرق معالجتها.

- كما تتشابه الدراسات السابقة و الحالية من خلال الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي بغض النظر عن الأدوات المستعملة.

ثانيا :أوجه الإختلاف

- تمت الدراسات في بعض الدول العربية و أخرى أجنبية و البعض الآخر هنا في الجزائر ،و في حين تم تطبيق الدراسة الحاليةفي وكالة البنك الوطني الجزائري بحسين دلي بالجزائر العاصمة .

- من بين كل الدراسات السابقة تعتبر دراستنا الأحدث حيث تمت خلال سنة 2020

- ركزت الدراسات السابقة على إدارة و تسيير القروض المتعثرة و كيفية التنبؤ بها، أما الدراسة الحالية ركزت على إشكالية القروض المتعثرة و سبل معالجتها.

- كان الإختلاف متباين في النتائج المتحصل عليها و هذا راجع إلى طريقة الدراسة التي قام بها كل باحث و في بيئة كل دراسة و بالتالي الاختلاف في النتائج .

المطلب الثالث :موقع دراستنا

نستعرض في هذا المطلب موقع دراستنا من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع بحثنا و التعرف على أهم النقاط التي تناولتها و محاولة إظهار مكانةدراستنا الحالية من هذه الدراسات السابقة .

فمن خلال عرض نتائج الدراسات السابقة ،نلاحظ أنه يوجد اختلاف واضح يميز بين طريقة معالجة كل دراسة و نتائجها ،و لكن يمكننا لبقول أن كل دراسة من الدراسات السابقة تميزت بخاصية معينة ،حيث أن كل واحدة منها تناولت الموضوع من إحدى زواياه ،كما أننا حاولنا الربط بين مختلف أفكار و أهداف الدراسات من أجل التوصل إلى وضع إشكالية موضوعنا و التي تهدف إلى معرفة مدى تأثر البنوك من مشكلة تعثر القروض الممنوحة و كيفية معالجتها ،و تستفيد الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

- تحديد أبعاد متغيرات الدراسة،

- إعداد خطة البحث و التعرف على المراجع المناسبة ،

- مقارنة نتائج الدراسة مع نتائج الدراسات السابقة.

ويمكن أن نميز بين دراستنا و الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- تعتبر دراستنا أحدث دراسة لحد الآن تناولت موضوع إشكالية القروض المتعثرة و سبل معالجتها و التي تمت خلال سنة2020.

إعتمدت دراستنا بخلاف الدراسات السابقة على دراسة حالة قروض متعثرة في وكالة البنك الوطني الجزائري ب حسين داي الجزائر العاصمة و هذا بغرض دراسة الموضوع من كامل أبعاده.

- تناولت دراستنا في جانبها النظري موضوع القروض البنكية المتعثرة من خلال مفاهيم لهذه القروض و أسبابها و مؤشراتها و آثارها و الدراسات السابقة، أما الجانب التطبيقي فقد تناول دراسة حالة للقروض المتعثرة في وكالة البنك الوطني الجزائري من خلال عرض نتائج الدراسة و تحليل و مناقشة هذه النتائج

- كما تناولت دراستنا على غرار الدراسات السابقة ثلاث أمثلة توضيحية لقروض متعثرة من بينها قرض متعثر من جراء جائحة كوفيد 19 (كورونا) و كيفية معالجته من خلال تعليمة بنك الجزائر رقم 05-2020المؤرخة بتاريخ 06-أفريل 2020.

خلاصة الفصل الاول :

توصلنا من خلال هذا الفصل أن القروض المتعثرة تمثل مشكلة خطيرة و تحدي كبير تواجهه البنوك ،رغم أن منح القروض البنكية يتم وفق اسس و سياسات ائتمانية تهدف الى استقرار النشاط الاقتصادي و التقليل من حدة المخاطر الائتمانية مستقلا،و هذا مايدفع بالبنك لاتخاذ الاجراءات الوقائية اللازمة من خلال نظام معلومات فعال ،تقسيم و تحديد الخطر و كذا أخذ الضمانات الكافية و هذا ما رأيناه في المبحث الاول،أما المبحث الثاني فقد سلطنا الضوء على مشكلة تعثر القروض ،طبيعتها ،أسبابها ،مؤشراتها ،آثارها و سبل معالجتها حتى يتحول القرض المتعثر الى قرض عادي يمكن استرداده عن طريق المعالجة الفعالة و المتابعة الجيدة التي تولي البنوك لها أهمية كبيرة لاسترجاع أموالها،

وركزنا في المبحث الثالث على الدراسات التي لها صلة بموضوع الدراسة ،و في الأخير توصلنا إلى تحديد أوجه الشبه و الإختلاف بين هذه الدراسات و مع الدراسة التي سيتم التوصل إليها.

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية لمعالجة القروض

المتعثرة في البنك الوطني

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصل الأول الخلفية النظرية للقروض البنكية و القروض المتعثرة بدءا بالمفاهيم العامة مرورا بالاسباب ،و المراحل وصولا الى كيفية العلاج و طرق الوقاية منها ،بالإضافة الى بعض من الدراسات التطبيقية و الميدانية السابقة تصب في مجرى بحثنا ،سوف نحاول في هذا الفصل معرفة

مدى تطابق الجانب النظري مع التطبيقي،و معرفة ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة .

باعتبار البنك هو المسؤول الأول عن منح القروض و المتأثر الأول بمشكلة الظاهرة المدروسة، وهي ظاهرة تعثر القروض البنكية و للإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة ارتأينا تخصيص دراسة حالات واقعية لقروض متعثرة في أحد البنوك الجزائرية،وهو وكالة البنك الوطني الجزائري 611بحسين داي الجزائر،و تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث الثلاثة التالية :

المبحث الاول :تقديم عام لمؤسسة الدراسة

المبحث الثاني:عرض نتائج الدراسة

المبحث الثالث:تحليل و مناقشة و تفسير نتائج الدراسة

المبحث الأول :تقديم لمؤسسة الدراسة

يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الإستقلال ،كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج ،كما أنه يقوم بعدة وظائف و عمليات بغية تحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة و تحسين مستوى أدائه للوصول إلى المكانة الرفيعة على المستوى الوطني و الدولي ،و من خلال هذا البحث سنحاول إعطاء نضرة عامة حول هذا البنك و الوكالة محل الدراسة .

المطلب الأول :تقديم البنك الوطني الجزائري

أولا: **نشأة البنك الوطني الجزائري**:

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66- 178بتاريخ 13 جوان 1966على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها،و التشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية مالم تتعارض مع القانون الأساسي المنشىء لها ،حيث أسس برأس مال قدره 20 مليون دج ،و من خلال المادة السابعة ،سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمقدار قدره 5 بالمائة حيث تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة سنة 1970.

و حنى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كانت له حق الإمتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

و في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم ،تسير وفقا لقوانين 88-01 او 88-03 او 88-04 ل 12جانفي 1988و قانون 88-119ل 21 جوان 1988 وقانون 88-177 ل 28 سبتمبر 1988و بالقانون التجاري .

و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار ب و ج و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شي غيفارة وحددت مدته ب 99 سنة ابتداءا من السجل الرسمي بالسجل التجاري .

ثانيا: تعريف البنك الوطني الجزائري :

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة أسهم societe par action تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري و بالضبط في 13-06-1966 حيث أنه في عهد الاستعمار كانت في الجزائر بنوك أجنبية التي كانت تمارس نشاطها في الجزائر و هي :

-القرض الصناعي و التجاري CIC

-بنك باريس و الدول المنخفضة BPPB

-القرض العقاري الجزائري و التونسي CFAT

- البنك الوطني للتجارة و الصناعة الافريقية BNCIA

- فرع الخصم لمعسكر (مكتب صرافة)

و قد توسع البنك كثيرا و اتسعت فروعه حيث تم تأسيس البنك الوطني الجزائري بالمدية وفقا لقانون 88-01 بتاريخ 12-01-1988 و تم إدراج ذلك في القانون التجاري الجزائري وفقا لقواعد خاصة مطبقة على البنوك و القروض ،و تم تعديل هذا القانون و كان آخر تعديل في 12-04-1993 رقم 93-08 و تم إبراز القوانين في نصوص و مقررات خاصة بالبنوك (SUBSEQUENT LES STATUES ET LES TEXTES)

كما أن البنكBNA يقوم بنشاطات عديدة لكونه بنك للوديعة BANQUE DE DEPOT

و أيضا يقوم بعمليات التبادل و القروض في إطار تشريعات و أنظمة منصوص عليها،كذلك يقوم باستقبال ودائع و رؤوس أموال مقدمة من أطراف الأفراد و للبنك تسمية خاصة و هي الوطني الجزائري و الذي تم كتابته في شكل مبسط (ب- و- ج) ، BNA حيث أن هذه التسمية تتواجد في جميع الوثائق المتعلقة بالبنك كالوسائل و الفواتير و الاعلانات ،كما أن هذه التسمية تتبعها شركة أسهم SPA ،و حددت مدة حياة هذه المؤسسة ب 99 سنة و هي ثابتة و ليبدأ الحساب بداية من اليوم الذي تم الحصول فيه على رقم خاص بالسجل التجاري .

المطلب الثاني :مهام و أهداف البنك الوطني الجزائري

أولا : مهام البنك الوطني الجزائري :

تتمثل مهام البنك الوطني الجزائري في :

-تنفيذ برنامج الدولة المتعلقة بالائتمان القصير و المتوسط الأجل وفق الأسس المصرفية التقليدية

-إقراض المنشأة الصناعية منها العامة و الخاصة

-تجميع العمليات المصرفية المتعلقة بجميع الموارد المالية ،بتقديم أفضل الخدمات و كسب ثقة الزبائن بتسهيل عمليات فتح الحسابات الجارية (الصكوك)،

-تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف و القرض في إيطار التشريع البنكي القائم و القواعد الخاصة به ،

-القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الإعتمادات و التحويلات البنكية ،

-إيجار الصناديق الحديدية بمقابل ،

-منح القروض الطويلة و المتوسطة و القصيرة الأجل،

-تمويل عمليات التجارة الخارجية ،

-خصم الأوراق التجارية و المالية ،

-المساهمة في تنمية الجماعات المحلية و تنمية الاقتصاد وفقا لسياسة الحكومة ،

- تنمية عملية الاستثمار ،و كل العمليات التي لها صلة بالقروض،

-تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء والبيع و الاكتتاب في السندات العامة و الأسهم ،

-تسليم و تحويل القيم المنقولة أو رهنها ،

-التدخل في عمليات الصرف الأجل و العاجل ،

-يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى ،

-معالجة كل عمليات التبادل على الحساب أو لأجل ،و كل أنواع القروض ،الرهن الحيازي تحويلات العملة الأجنبية .

ثانيا : أهداف البنك الوطني الجزائري :

من أهم الأهداف التي يسعى البنك الوطني الجزائري لتحقيقها هي كالآتي :

-تحسين التسيير و جعله أكثر فاعلية للتكيف مع التطورات ،و ذلك بإدخال تقنيات حديثة و جديدة في ميدان التسيير و التسويق ،

-مواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية ،

-توسيع الشبكة البنكية و التقرب من الزبائن ،و ذلك من خلال فتح المزيد من الوكالات و في كل ولايات الوطن،

-تحسين و تطوير أنظمة المعلومات و الوسائل التقنية ،

-فرض الرقابة و تقويتها عن طريق تقدير الوسائل المادية و التقنية ،

-رد الاعتبار لوظيفة المراجعة الداخلية لأجل التحكم في الأخطار التي تواجه البنك ،

-تنمية المهمة الكلاسيكية لهيئة التفتيش على مختلف المستويات التنظيمية للبنك ،

-مراجعة وظيفة الموارد البشرية من أجل الامكانيات المتاحة ،و تكييف هذه الوظيفة مع المتطلبات الحديثة و على الصعيد الوطني الخارجي من خلال تحسين تسيير و ادارة الموارد البشرية ،

-خلق الاستثمارات و توفير مناصب شغل ،و بالتالي المساهمة في الحد من البطالة ،

-ترقية العمليات المصرفية المختلفة ،كمنح القروض و جذب الودائع و في أحسن الظروف ،

-احتلال مكانة استراتيجية ضمن الجهاز المصرفي الجزائري ،

-لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث :تقديم وكالة البنك الوطني الجزائري 611

أولا : الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري (وكالة حسين داي 611):

1- مديرية البنك الوطني الجزائري:

سنتطرق فيما يلي إلى دراسة الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

شكل الهيكل التنظيمي

ينقسم الهيكل التنظيمي إلى مديرية عامة و مديريات مركزية تتفرع كل منها إلى عدة أقسام حسب المهمام الموكلة إليها :

1-1 المديرية العامة :

و تضم رئيس المديرية العامة و السكرتارية العامة،هذه المديرية تحدد سياسة البنك و تنسيق أنشطة مجموع المديريات و تشمل الهيئات التالية :

-الخلية الداخلية للمراجعة ،

-مديرية الدراسات القانونية و المنازعات ،

-المراقبة العامة ،

-مركز تسيير الأعمال الإجتماعية .

1-2 المديريات المركزية :

ثانيا: إلى جانب المديرية العامة هناك المديريات المركزية المتخصصة في العمليات البنكية و النقدية وهي :

1-2-1 مديرية الوسائل المادية و الموارد البشرية :

و هي تتفرع إلى المديريات التالية :

-مديرية الوسائل العامة،

-مديرية الحفاظ على الإرث،

-مديرية الموظفين و العلاقات الاجتماعية،

-مديرية التكوين .

1-2-2 قسم التنظيم و نظام المعلومات :

هو قسم خاص بتنظيم المعلومات و تنقسم الى المديريات التالية :

-مديرية التنبؤ و التنظيم ،

-مديرية الإعلام الآلي ،

-مديرية المحاسبة ،

-مديرية النقد ووسائل الدفع .

1-2-3 قسم الاستغلال و الأسهم التجارية :

يقوم هذا القسم بتنشيط و مراقبة عمل الوكالات وهي مهيكلة في المديريات التالية:

-مديرية التوثيق و الاتصال ،

-مديرية متابعة الالتزامات و تغطية الديون ،

-مديرية المالية و الخزينة ،

-مديرية تأطير الشبكة .

1-2-4 قسم الالتزمات :

-مديرية المؤسسات الكبرى ،

-مديرية المؤسسات الصغرى و الوسطى ،

-المديرية القانونية للتعهدات .

1-2-5 القسم الدولي :

-مديرية العلاقات الدولية و التجارية الخارجية ،

-مديرية العمليات المستندية ،

-مديرية العمليات مع الخارج .

2- مديرية شبكة الاستغلال DRE:

مديرية شبكة الاستغلال هي من بين المديريات التي تعمل على مراقبة نشاط البنك الوطني الجزائري ،مهمتها الرئيسية تتمثل في تسيير مراقبة مختلف فروع و أقسام البنك ثم مختلف الوكالات التي تترأسها ،

و لهذا سنقوم بعرض و التطرق لكل فرع مبرزين دوره و مهامه بالاضافة الى تنظيمات هذه الفروع و تخصصه .

2-1 تنظيمات و خصائص مديرية شبكة الاستغلال :

مديرية شبكة الاستغلال تتركب من أمانة المديرية و أربعة فروع أخرى سنذكر كالآتي :

-فروع المراقبة و التسيير ،

-فرع القروض ،

-فرع الترقية و التنشيط التجاري ،

-فرع التسيير الاداري و الموازنة.

2-1 دور و مهام المديرية :

2-2-1 أمانة المديرية :

موضوعية مباشرة تحت وصاية مديرية شبكة الاستغلال ،من طرف أمين المديرية المؤهل و الذي يأخذ أوامره من مدير الشبكة،

الدور و المهام :مهامها الرئيسية تتمثل في :

-ارسال و استقبال و ترتيب رسائل المديرية ،

-استقبال الزبائن ،

-تصفية و ترتيب رسائل المديرية.

2-2-2 فرع المراقبة و التسيير :

هذا الفرع موضوع تحت الوصاية المباشرة لمديرية شبكة الاستغلال ،يديره المكلف الرئيسي بالدراسات و يساعد في عمله مكلفين آخرين حسب حجم نشاط المديرية .

دور و مهام :لديها مهام رئيسية تتمثل في :

-تأمين مراقبة و تسيير الوكالات المرتبطة بمديرية شبكة الاستغلال ،

-متابعة معالجة ملفات الزبائن و الشكاوى في حالة الحاجيات المتعلقة بهيكل تركيب الربح المرتبط بمديرية الشبكة ،

-إعداد التقارير الشاملة لفترات معينة حول نشاط مديرية شبكة الاستغلال.

2-2-3 فرع القروض :

هذا الفرع موضوع تحت الوصاية المباشرة لمديرية شبكة الاستغلال ،يسير من طرف رئيس الفرع بمساعدة المكلفين بالدراسات رأس كل قسم ،

دور و مهام :مكلفة بمتابعة القروض الموافق عليها لصالح الزبائن الخاص منهم و العام حيث هذا الفرع له عدة مهام :

-درس و تقديم وجهة نظر الDRE لكل طلبات القرض المركبة من طرف الوكالات المرتبطة ،

-حضر الوكالات فيما يخص تركيبة و محتوى ملفات القرض،

-تحليل طلبات القرض المركبة و المدروسة مبدئيا من طرف الوكالات ،

-حضور مدير الوكالات و زياراتهم للزبائن لها أهمية الأعمال و تعقد القروض بوضعه في إطار تدخل الDRE

التنظيم و الصلاحيات :

يتكون فرع القروض من قسم الدراسات و التحاليل ،يسيره كل المكلف الرئيسي بالدراسات و عادة يكون عددهم مرتبط أساسا بعدد الملفات المطروحات على أساس هذا القسم و كذا حجم المؤسسات المراد تمويلها ،بالاضافة الى قسم الأمانة الاتفاقيات الذي يسيره مكلفين بالدراسات كذلك القسم القضائي و الذي يتولى مهام تسييره محام كفؤ و مؤهل ،و سنتطرق فيما يلي الى قسم على حدى :

قسم الدراسات و التحاليل :

حيث هذا القسم مكلف بما يلي :

-دراسة كل ملفات طلب القرض ،

-جلب الملفات من الوكالات التابعة من اتخاذ القرار (قبول –رفض)،

-إعلام الوكالات التابعة للبنك بالقرارات المتخذة،

*متابعة الوكالات التي يقوم بدراسات و تركيب ملفات القروض بمختلف أشكال،

*مسك ملفات القروض و متابعة سجل الاستحقاقات و التجديد

قسم الأمانة و الاتفاقيات :

جهاز تسيير الاتفاقيات الخاصة بالقروض يقوم أساسا ب :

-استقبال و تسيير ملفات الاتفاقيات ،

-وضع مخطط أو خطة إحصائية خاصة بهذه الاتفاقيات

القسم القانوني (العمليات القضائية):هو جهاز المتابعة القضائية لعمليات القرض حيث يقوم ب:

-التقديم و الدفاع قضائيا على حقوق البنك فيما يخص موضوع القروض.

2-2-4 فرع الترقية و التنشيط التجاري DPAC:

هذا الفرع كذلك موضوع تحت السلطة المباشرة لشبكة الاستغلال ،يتولى أعماله المكلف بالدراسات بمساعدة مكلفين آخرين مؤهلين .

دور و مهام :مهام هذا الفرع هو رفع انتاجية البنك من خلال الزيادة في الودائع ومن خلال ترقية المتوجات و الخدمات البنكية مع بعين الاعتبار حالة الزبائن ،

إن فرع الترقية و التنشيط التجاري يعتبر الحلقة الدائرة لمعلومات الخاصة بمديرية شبكة الاستغلال حيث يستلم مختلف المعلومات هيئات البنوك ومن أخرى لاستغلالها و إعلامها للوكالات .

2-2-5 فرع التسيير الإداري و الموازنة (الميزانية)DGAB :

لهذا الفرع مهمة أساسية و هي تسيير الموارد البشرية و المادية لمديرية شبكة الاستغلال و كذلك ماهو متعلق بالموازنات حيث يعمل على :

-احترام قوانين العمل و النظام الداخلي للبنك ،

-وضع مخطط أو خطة للتشغيل ،

-وضع مخطط لتكوين أعوان الشبكة و متابعة تنفيذ هذا المخطط و تأمين التكلف الحس بالأشخاص لضمان التسيير الحسن و الإعلام الآلي ،

-حساب وضعية الرواتب.

التنظيمات و الصلاحيات :

مصلحة الوسائل العامة:

تقوم هذه المصلحة بتجهيز إعداد و تنفيذ برامج الصيانة و التي تخص عتاد الكتابة الآلية و عتاد الإعلام الذي يضمن الجيد ،الأمن ،و كذا قطع غبار العتاد ،تتكون هذه المصلحة من ثلاثة فروع:

-فرع المبنى (المقر)و التأمين ،

-فرع الأمن و الصيانة،

-فرع العتاد (المعدات).

مصلحة الموارد البشرية :

لهذه المصلحة مهام أساسية تتمثل في :

- التركيز على الاحتياجات البشرية من عمال شبكة الاستغلال فيما يخص طلبات التشغيل ،

-تصحيح و تحرير اختبارات منح العمل ،

-اختبار المرشحين للتشغيل و توجيههم ،

-إعداد كشوفات رواتب الأشخاص،

-المتابعة و استفتاء عناصر الراتب و تحسيبها ،

-التركيز على احتياجات التكوين التي تحتاجها الوكالات المرتبطة بمديرية شبكة الاستغلال ،

-إعداد و متابعة تنفيذ مخططات التكوين النظري و التطبيقي .

مصلحة الميزانيةBudjet:

هذه المصلحة مكلفة بدراسة تخصيص ميزانية المشاريع لمديرية شبكة الاستغلال و التي منظمة في شكل فرعين:

-فرع الميزانية،

-فرع المحاسبة.

ترتيب أجهزة البنك الوطني الجزائري بحسب القدرة في اتخاذ القرارات المتعلقة بمادة القرض:

-مديرية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمقدار22.500.000دج،

-لجنة مديرية شبكة الاستغلال 17.500.000دج،

-مديرية شبكة الاستغلال 8.750.000دج،

-مديرية الوكالة الرئيسية5.000.000دج.

ثانيا : عرض الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائريBNA:

شكل رقم 09 : عرض الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA

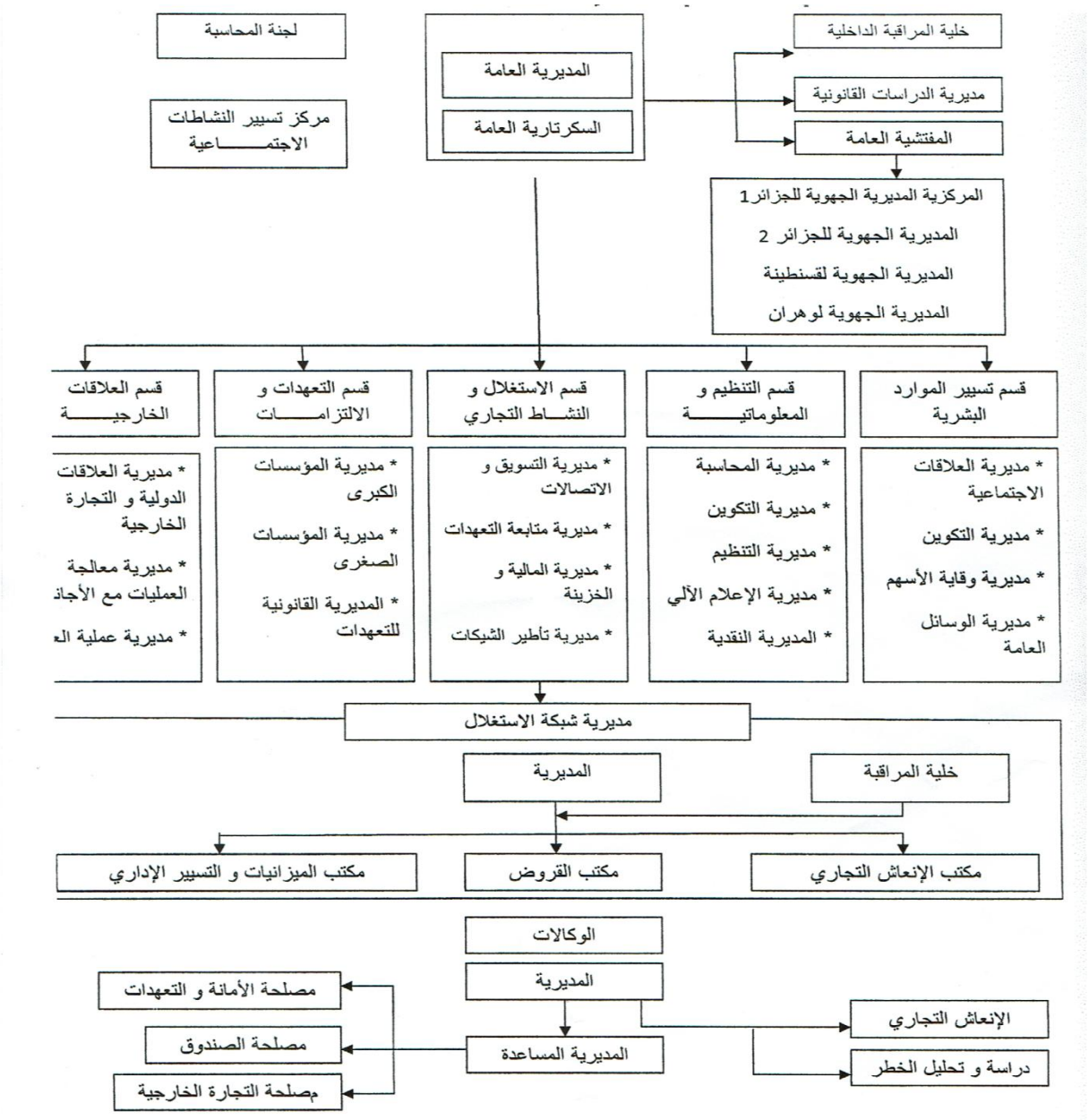

المصدر : البنك الوطني الجزائري، وكالة حسين داي ، رقم الوكالة611 .

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة

سوف نتناول في هذا المبحث تحليل مفصل حول موضوع الدراسة من الجانب الميداني و التطبيقي حيث سنوضح عرض نتائج الدراسة من خلال السياسات الاقراضية المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري و كيفية منح و متابعة القرض و سياسة التحصيل المتعثر منها.

المطلب 01: السياسات الاقراضية للبنك الوطني الجزائري BNA:

يعتمد البنك الوطني الجزائري على سياسة إقراضية تضمن قيامه بالدور المنوط به مع ضمان تقدمه و نموه مع تحقيق الأرباح باعتباره بنك تجاري.

أولا:الاجراءات اللازمة لمنح القرض:

في إطار اقتصاد السوق فان البنك يلعب دور الوسيط في التعاملات الاقتصادية ،و ذلك من خلال جعل القروض الممنوحة بأنواعها و المتخصص في منحها و التي تمنح بشروط .

1- الشروط الواجب توفرها في المقترض:

توجد شروط لابد أن تتوافر في طالب القرض نذكر أهمها:

-السمعة الجيدة و الاهلية حيث يجب أن يكون طالب القرض محل ثقة بدون حوادث دفع و بالغ السن القانونية (19سنة فما فوق)،او في حالة افلاس،

-أن يكون قانوني و مسموح به كأن لا يخل بالعادات و التقاليد الشائعة في المجتمع،

-أن يكون النشاط الممول اقتصاديا يساهم في التنمية الاقتصادية،

-أن يكون المشروع فعلا يخلق فرص عمل جديدة،

-دراسة حالة المؤسسة من حيث الشكل القانوني،التوازن المالي،النشاط و المردودية.

2- كيفية معالجة ملفات طلب القرض:

-على البنك أن يعطي الاهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الاستراتيجية مع السهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقييم و السيطرة على الاخطارلهذا الغرض يتعين دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الاطار بعناية خاصة و معالجتها بالسرعة الملائمة على كل

الهيئات المعنية و احترام المهل المحددة،وهذا بالنسبة للملفات المودعة بعد التأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة،

-يتبع قبول دراسة الملف بإفادة الاستلام المناسبة ،وقد تكون هذه الوثيقة بمثابة التزام البنك بالرد في الاجال للطلب الذي اودع لدى الفرع.

2-1تحضيرملف القرض:

الوثلئق المطلوبة لملف القرض تختلف باختلاف نوع القرض الممنوح (قرض استثمار،قرض استغلال،قرض عقاري...الخ)

2-2آجال الاجابة:

يكون ترتيب آجال الرد على الطلب بالتوافق مع المستويات المحددة

المطلب الثاني:كيفية منح و متابعة القرض من طرف البنك

إن عملية منح القرض هي عملية ضرورية و ذات أهمية بالغة على الصعيد الاقتصادي،فمجرد ان تقدم المؤسسة أو الزبون طلب القرض سواء قرض استغلال او استثمار،فان البنك يقوم بدراسة دقيقة لملف القرض الذي يجب أن يستجيب الى العديد من الاعتبارات المالية و غير المالية ،أي أن عملية منح القروض تتم عبر مراحل ووفقا لمجموعة من الاجراءات و المعايير التحليلية ،و لابد لاي بنك الجزائر بالدرجة الاولى ،و تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في ادارة وظيفة الاقراض في البنك و هي تختلف من بنك لاخر وفقا لاهدافه و مجال تخصصه.

أولا :كيفية منح القروض من طرف البنك الوطني الجزائري:

يتم منح القروض كما يلي:

اتصالات بين المقترض و المصرفي من أجل التفاوض

تقديم المقترض لملف القرض المذكور سالفا

القيام بالدراسة التحليلية و ذلك باستعمال،النسب المالية من طرف البنك و النسب عموما هي نسبة التمويل،نسبة التمويل الذاتي نسبة للاصول ،نسبة التمويل الخاصة ،نسبة السيولة الخاصة،نسبة القدرة على السداد ،نسبة السيولة العامة ،نسبة الخزينة الآنية.

الزيارة الميدانية و ذلك من التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف،ويتم ذلك من طرف عمال البنك،بعد ذلك يتم كتابة تقرير حول الزيارة و التحقق كضمان.

عرض الملف على لجنة القرض للادلاء برأيها ،اما بقبول أو الرفض و ذلك حسب الاجال المذكورة .

1- حالة الرفض:

يرفض الطلب لعدة أسباب منها:

السمعة السيئة،عدم صدق القوائم المالية،الضمانات غير الكافية،نقص الشروط اللازمة و الخاصة اما بمصلحة البنك أو الخاصة بالاقتصاد ككل و في هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يتقدم بالطعن مرتين،

(مرة امام الوكالة المقدم إليها بطلب القرض)مرة أخرى على مستوى المديرية العامة،

2- حالة القبول:

في هذه الحالة يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من أجل فتح حساب جاري لدى البنك خاص بمساهمته الشخصية،كما يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد ،او خطر معدل الفائدة(السيولة)،خطر عدم قابلية الضمانات للتحويل (القيمة،الوقت)و يتم الرهن لصالح البنك خلال مدة القرض ،ثم يقوم العميل بالامضاء على جميع الوثائق اللازمة ،بعد ذلك يقوم البنك بتحرير القرض أو فتح خطوط التمويل لصالح المورد للخدمات (الفواتير التي استعملها المقترض).

ثانيا: متابعة القرض من طرف البنك:

يتم المتابعة للقروض عبر الخطوات التالية:

-فتح ملف يحتوي على اسم الزبون الجديد،

-وضع حد أقصى للخصم،

-تشكيل اوراق خاصة بالخطر المباشر أو الحالة العامة للأخطار ،و ذلك بوضع حصيلة إجمالية للأخطار المتعلقة بالمقترض،

-وضع البنك لمجموعة من الميكانيزمات التي تسمح بمتابعة القروض و مراقبة مدى تجاوز الحد الاقصى المسموح به و الذي يحدد عموما كل سنة بالنسبة لكل نوع من أنواع القروض مع وضع حسابات للتجاوزات الحاصلة و التي تسمح بمراقبة الزبون،

-تتم دراسة طلبات القروض دراسة تفصيلية لتفادي المخاطر لذا يجبر البنك المركزي جل البنوك بتقديم التقارير الشهرية لكل يتم تحديد مركزية الخطر و منه تفاديها.

المطلب الثالث: سياسة تحصيل القروض المتعثرة في البنك الوطني الجزائريBNA

اولا: البنية الهيكلية لمعالجة القروض المتعثرة في البنك:

1- الوكالة:

تتولى الوكالة تحصيل القروض المتعثرة و ديا للقيام بالاجراءات المتعلقة بمرحلة ماقبل النزاعات ،و ذلك مهما كان مستوى تفويض القرض المتعثر،

2- المديرية الجهوية:

تتولى المديرية الجهوية تحصيل القروض المتعثرة نزاعيا،و ذلك بالنسبة للملفات التي مستوى تفويضها تابع لها و لتفويض الوكالة،

لذا يجب على المديريات الجهوية للبنك الوطني الجزائري احترام التعليمات الداخلية للبنك قبل الشروع في القيام بأية مرحلة نزاعية،و ذلك لأن الملفات قبل مرورها الى مرحلة النزاعات يجب الموافقة عليها من طرف لجنة تحصيل القروض،وكذا الالتزام بتنفيذ قرارات العدالة،

3- مديرية النزاعات :

تتولى مديرية النزاعات تحصيل القروض المتعثرة نزاعيا و التي مستوى تفويضها تابع للمديرية العليا للقروض ،و ذلك بعد التأكد من عدم نجاح المرحلة الودية و مرحلة كاقبل النزاعات في تحصيل القرض ، و أن مرحلة النزاعات تبقى الحل الوحيد لذلك ، كما تتولى مديرية النزاعات ملازمة و مساعدة المديرية الجهوية أثناء قيامها بتحصيل القروض المتعثرة نزاعيا ، ذلك بالنسبة لملفات القروض التي مستوى تفويضها تابع لهذه الأخيرة و لمستوى تفويض الوكالة.

4-مديرية متابعة الالتزامات و تحصيل القروض المتعثرة:

يتمثل دور هذه المديرية في استلام و دراسة ملفات القروض المتعثرة التي لم تنجح فيها المرحلة الودية و مرحلة ماقبل النزاعات في تحصيل القرض ،و اقتراح أي اجراء ودي إضافي يمكن أن يعطي ثماره ،مع ابداء رأي خاص بها حول الملف المتعثر ما إذا كان سيتم تحصيله وفقا لمرحلة النزاعات و هذا لاجل وضعه تحت تصرف لجنة تحصيل القروض المتعثرة التي تتولى اتخاذ قرار نهائي حول ذلك.

5- لجنة تحصيل القروض المتعثرة:

يجتمع أعضاء هذه اللجنة كل ثلاثي لاجل دراسة النتائج المرتبطة بالتحصيل الودي للقرض المتعثر و الوقوف على مدى فعاليتها،و من ثم اتخاذ قرار نهائي حول انتقال الملف الى المرحلة النزاعية ،و ذلك أيضا بالنظر الى الوضعية المالية للمؤسسة المتعثرة،

6-لجنة تقييم الديون (المستحقات):

تقوم باتخاذ قرار نهائي حول القروض التي تقرر إعدامها كليا و تكوين مؤونة لها بنسبة 100%.

جدول رقم(2-1): الهياكل المتدخلة في مسار تحصيل القروض المتعثرة:

الهياكل المتخلة في مسار تحصيل القروض المتعثرة	الوظيفة
الوكالة	التحصيل الودي للقروض المتعثرة و القيام باجراءات مرحلة ماقبل النزاعات
المديرية الجهوية	التحصيل النزاعي للقروض المتعثرة التي مستوى تفويضها تابع للوكالة او للمديرية الجهوية
مديرية متابعة الالتزمات و تحصيل القروض	دراسة ملفات القروض المتعثرة قبل مرورها الى مرحلة النزاعات
لجنة تحصيل القروض	تكوين رأي نهائي حول مرور ملفات القروض المتعثرة الى مرحلة النزاعات
مديرية المنازعات	القيام بتحصيل القروض المتعثرة نزاعيا لملفات القروض التي مستوى تفويضها تابع للمديرية العليا للقروض
لجنة المؤونات	اتخاذ قرار نهائي حول القروض التي تقرر اعدامها كليا و تكوين مؤونة لها بنسبة 100%

المصدر : من إعداد الطالبتين حسب المعطيات المقدمة من طرف الوكالة

ثانيا:مراحل تحصيل القروض المتعثرة في البنك:

سنتطرق لمراحل تحصيل القروض المتعثرة التي تتبعها هياكل البنك الوطني الجزائري المتدخلة في مسار التحصيل و التي يقوم بها شخص مكلف بالتحصيل مستقل عن الشخص الذي قام بدراسة ملف طلب القرض،

1-المرحلة الودية:

1-1مايجب القيام به قبل أجل استحقاق القرض:

-المراقبة الدورية لجدول اهتلاك القرض الخاص بالزبون عن طريق استخدام النظام الالي الخاص بالبنك،

-تحرير جدول يبين فيه الاستحقاقات القادمة الخاصة بالشهر (و ذلك بالنسبة لجميع الزبائن)

-إعلام الزبون بالقسط الذي سيستحق و دعوته لاتخاذ احتياطاته اللازمة للسداد،سواء باستخدام الهاتف أو بمراسلة تتضمن الاشارة الى المبلغ و تاريخ استحقاقه و المدة المتبقية لاستحقاق القسط.

1-2 مايجب القيام به عند وصول أجل الاستحقاق:

-في حالة ماإذا لم يتجاوب الزبون مع دعوة البنكي للسداد و عند حالة تسجيل النظام الالي:

الخاص بالبنك لحالة عدم سداد الزبون يقوم المكلف بالتحصيل بما يلي:

-إرسال للزبون (رسالة تذكير)تتضمن:

تاريخ استحقاق القسط المستحق،و المهلة الزمنية الممنوحة لسداد مستحقاته و هي محددة ب 08أيام من تاريخ استلامه لهذه الرسالة ،

-في حالة عدم تجاوب الزبون،يتولى المكلف بالتحصيل ببرمجة زيارة للمقر الاجتماعي للزبون

هدف الزيارة هو تشخيص الصعوبات التي تواجهه و محاولة ايجاد حلول ودية معه لتحصيل المستحقات و يقوم عندها البنكي بتحرير ملخص حول الزيارة التي قام بها،

إن المدة اللازمة للقيام بالزيارة الميدانية هي 30يوما من تاريخ تسجيل حساب الزبون لقسط غير مستحق ،و أن المدة اللازمة للقيام بكل هذه الانشطة لايجب أن تتجاوز 90يوما.

2 - مرحلة ما قبل النزاعات :

-تعني هذه المرحلة الفترة الفاصلة بين استحقاق القرض و نقل الملف الى خدمات التقاضي

-يتعلق الاسترداد في هذه المرحلة ،بالاضافة الى الديون المتعثرة في انتظار التسوية التي يتم توفيرها بنسبة 100%،و هذه المرحلة يدعمها:

-وكالة و إدارة شبكة التشغيل (DRE)المديرية الجهوية للاستغلال.

-إدارة تأطير شبكات الاستغلال(DER)

-مديرية متابعة الالتزامات و تحصيل الديون(DSERC)

-الاهداف الرئيسية لهذه المرحلة:

الاسترداد الكامل للديون في أسرع وقت ممكن و بتكلفة أقل،

-التفاوض على جدول السداد الذي يتحقق من خلال سلسلة من سندات لأمر و خطاب انتهاء المدة و تجنب الدخول في الاسترداد القضائي للديون،

-من أجل التمكن من تحقيق هذه الأهداف يجب أن تشارك الوكالات (DSERC,DER,DRE)

بقوة في اجراء الاسترداد الديناميكي بأهداف كمية و نوعية من خلال :

-التصرف بمجرد ملاحظة الديون غير المسددة ،الامر الذي يتطلب المراقبة الدائمة لتطور وضع العملاء،

-تحديد و تشخيص مشكلات تمويل العملاء بسرعة من أجل ايجاد الحال الانسب،

-اتخاذ خطوات ثابتة مع العملاء من أجل ضمان كفاءة تحصيل أفضل،

-استكمال اجراءات الاسترداد و الامتثال الصارم للمواعيد النهائية،

-و في هذه المرحلة يجب التأكد من توافر متطلبات نص مادة من القانون المدني و هي أن:

الدين مؤكد:يعني يوجد وثائق تثبته مثل اتفاقية القرض،

الدين سائل:يعني ان مبلغ الدين محدد بدقة،

-الدين مستحق:يعني أن تاريخ استحقاق الدين قد مضى.

-يجب على المكلف بتحصيل القرض المتعثر القيام بمايلي:

2-1 إرسال أول إعذار لعدم تسديد الدين:

-إرسال أول رسالة إعذار لعدم سداد الدين و ذلك إجباريا و المهلة الممنوحة للزبون لأجل السداد محددة ب08أيام ابتداءا من تاريخ استلامه لهذا الاعذار،

2-2 إرسال ثاني إعذار لعدم سداد الدين:

-في حالة عدم تجاوب الزبون يقوم المكلف بالتحصيل بارسال للزبون اعذار ثاني لعدم السداد على شكل استدعاء للرفع،

-الاستدعاء للدفع هو عبارة عن عقد غير قضائي موجه للزبون عن طريق محضر قضائي لسداد مستحقاته في مدة زمنية محددة ب08أيام ابتداءا من تاريخ استلامه الاستدعاء بالدفع

-كما أنه خلال هذه المرحلة يقوم المكلف بتحصيل الدين القيام بالعمليات التالية:

- إرسال حجز ما للمدين لدى الغير الى الوكالة التابعة للبنك و كذا الى البنوك الأولية الأخرى بهدف التعرف على ممتلكات المدين لدى الغير،

-تعيين الضمانات في حالة عدم نجاح الاشعارات و الحجز و استرداد الديون بطريقة ودية و يتم تفويضها من قبل رئيس المحكمة المختصة التي تم رفعها بأمر بناءا على طلب مقدم من الوكالة،

-في حالة غياب الضمانات،يتم القيام بارسال الى المركز الوطني للسجل التجاري و المحافظة العقارية للتعرف على أملاك المدين المادية و العقارية ،لأجل طلب حجزها تحفظيا لدى العدالة و الحجز على المنقولات يعرف بأنه إجراء قضائي يستخدمه الدائن لإخضاع الممتلكات المنقولة لمدينه لرقابة العدالة،و يؤدي الى منع المدين من بيع ممتلكاته ،و الحق في الاستيلاء على الممتلكات المنقولة الدين ينتمي بشكل تحفظي الى أي دائن يحمل سند ملكية.

3- مرحلة النزاعات :

يتم اللجوء الى المرحلة القانونية في حالة عدم نجاح المراحل السابقة

و ذلك من خلال استدعاء المدين من قبل الدائن من قبل المحكمة المختصة لسداد إجمالي الدين ،ويتم تنفيذ هذا الاجراء من قبل الوكالات (DRE) بالتعاون مع DEJC في جميع الحالات التي تثبت فيها بوضوح أن استرداد الديون بطريقة ودية أمر مستحيل،

و هي بداية مرحلة التقاضي يشمل اقتراحا للتحويل الى الحسابات المستحقة القبض للديون،

-تقوم الوكالات و شركة DRE بتعيين المدينين لدفع المستحقات عندما:

-لايوصي باللجوء الى أمر إجراء الدفع لأن شروط ممارسته غير متوفرة،

-رفض القاضي التوقيع و الإخطار بأمر الدفع لأنه اعتبر أن الدين غير مبرر.

ثالثا:خطوات تحصيل القروض المتعثرة في البنك :

1- المراسلات :

-يقوم البنك بمراسلة المدين للاستعلام عن وضعية المدين المالية التي تسببت عن عدم وفائه بتسديد الدين ،وكذا البحث عن حلول ودية إذا استجاب الى دعوة البنك ،و في حالة عدم استجابة العميل يستوجب على البنك الانتقال الى مرحلة الاعذارات،**أنظر الملحق رقم (01)**

2- الاعذرات :

يتوجب إعذار المعني بالامر مرة ثم مرتين برسالة عن طريق البريد نذكر فيها المعني بوجوب تجسيد الدين العالق في ذمته ،و نذكره ببنود الاتفاقية المبرمة بينه و بين البنك،و نخص البند الذي يقوم البنك الى اللجوء للعدالة في حالة عدم استجابة المعني مع إمهاله مهلة 15يوم للتسديد،**أنظر الملحق رقم (02)**

و في حالة عدم استجابة المعني للإعذار الثاني يوجه له إعذار ثالث عن طريق محضر قضائي،مع إمهاله مهلة 08أيام للتقرب من البنك لتسديد الدين.**أنظر الملحق رقم (03)**

3- تمديد فترة السداد:

عند عدم السداد في تاريخ الاستحقاق من قبل المدين لالتزاماته يقوم إما بطلب تأجيل موعد الاستحقاق ،أو إنشاء جدول سداد جديد،

يتم تقديم اقتراح التمديد المحتمل لفترات السداد الى DSERCلاتخاذ القرار من قبل DREحتى بالنسبة للديون التي تقع تحت إشراف السلطات اللامركزية ،

-تقترن قرارات الموافقة على التسوية الودية للديون بقدر الامكان بالخطوات التالية:

-تحصيل ضمان شخصي أو حقيقي،

-تسليم المدين ضمانات أخرى إذا لزم الأمر،

-التقييم العام من قبل DREلملاءة المدين.

4- حجز ما للمدين لدى الغير:

في هذه المرحلة يخصص البنك طلبات الحجز ما لمدينهم عند أحد فروعه أو البنوك الأخرى و التي موضوعها حجز أموال مدينهم بقيمة الدين المتعثر العالق لديهم ،التي يمكن أن تكون في حساب مفتوح لدى أحد هذه البنوك ،مع التوضيح بدقة المعلومات الاساسية للمدين،هو التأكد المسبق من وجود أموال و ممتلكات أخرى قابلة للحجز و ذلك قبل المباشرة في تثبيت الحجز أمام العدالة ،و هنا يكون رد البنوك وفق الحالات التالية:

-المبالغ المالية المجمدة تغطي الحق الذي على العميل في البنك فإن الوكالة تقوم بابلاغ المديرية المركزية للمنازعات القضائية لدى البنك الوطني الجزائري،تحرير العريضة اللازمة لتحرير هذه المبالغ مع التجميد،

-حساب العميل ذو رصيد أقل من المبلغ المطالب به ،فان الوكالة تقوم بمتابعة و مراقبة تغير الرصيد الى مستوى المبالغ المطالب بها،و هذا بارسال مثل هذه الرسائل في مراحل متتابعة الى البنوك الزميلة،

-يجمد حساب العميل في جميع الحالات المذكورة،**أنظر الملحق رقم (04)**

-في حالة عدم وجود رصيد و عدم نجاح عملية حجز ما للمدين لدى الغير يلجأ البنك الى عملية تحسين الضمانات،

-كما يلجأ البنك في حالة عدم نجاح عملية تحسين الضمانات الى القيام بارسال للمركز الوطني للسجل التجاري و المحافظة العقارية للتعرف على أملاك المدين المادية و العقارية،لأجل طلب حجزها تحفظيا لدى العدالة.

5- تحويل الدين الى حساب التعثر و تخصيص احتياطات مالية:

بعد أن ترسل ملفات الزبائن الى اللجنة المختصة بدراسة ملفات العملاء المتعثرين و التي تقع على مستوى المديرية الجهوية ،تقوم هذه اللجنة بدراسة ملفات العملاء و تحدد لهم مؤونة وفق نسب معينة:

20%و هي مؤونة تكون للحقوق ذات مشكل و تضع في حساب عدم التسديد،

50%و هي مؤونة تكون للحقوق الجد خطرة ،

100%و هي مؤونة تكون للديون المشكوك فيها و تضع في حساب التعثر في انتظار التسديد.

6- المعالجة القضائية:

يقوم البنك بتحويل ملف العميل الى القضاء لاستصدار أحكام استرداد الدين بطريقة بيع العتاد المرهون أو الاستحواذ على الاموال المحجوزة لدى البنوك الاخرى ،ويقوم بذلك مكلف يحدده البنك و يكون ذلك عن طريق رسالة تكليف يقدمها البنك للمكلف بذلك.**أنظر الملحق رقم (05)**

-حيث يقوم بهذه العملية شخص أو محامي البنك المكلف بذلك،حيث يجب أن يكون مصحوب بالوثائق التالية:

- نسخة عن اتفاقية القرض
- نسخة عن جدول الاستهلاك ،
- نسخة عن سندات الأمر،
- نسخة عن كشف الحسابات،
- نسخة عن الاعذارات.

7- تحويل الملف لتعويض الدين من طرف صندوق الضمان:

بعد صدور حكم قضائي يقوم البنك بتحويل ملف العميل الى صندوق الضمان من أجل المطالبة و التعويض بنسبة 70%من مبلغ القرض الذي استفاد منه العميل ،حيث يجب على البنك ان يقدم لصندوق الضمان كل من:

الاعذارات ،جدول اهتلاك القرض ،وثائق التأمين ...الخ،من أجل الاستفادة من التعويض

الا ان هذا التعويض من طرف صندوق الضمان للبنك يكون عن طريق ضمان بالاسترجاع يطلبه صندوق الضمان من البنك،

-كما أن البنك لايتوقف عن مطالبة عميله بتسديد مبلغ القرض بل يبقى يطالبه بمبلغ القرض،سواء تعلق الامر بالنسبة للمعوضة من طرف صندوق الضمان 70%،أو النسبة المتبقية 30%

- ونذكر إجراءات أخرى فيمايلي:
- العمل في الجزء السفلي ضد المدين الرئيسي (العمل من أجل الدفع)،
- الدخول ضمن المساهمين في الشركة،

- التوجه الى الكفلاء (من يكفل العميل في حال تعثره).

المبحث الثالث:تحليل و مناقشة و تفسير نتائج الدراسة

بعد أن وضحنا في المبحث السابق عرض نتائج الدراس سوف نتناول في هذا المبحث تحليل و مناقشة و تفسير هذه النتائج المتوصل إليها عن طريق تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة للبنك الوطني الجزائري كما و سنتطرق إلى ثلاث حالات مختلفة للقروض المتعثرة و كيفية معالجة كل منها.

المطلب الاول:تشخيص ظاهرة القروض المتعثرة بالبنك و تطورها

أولا:طبيعة و حجم القروض المتعثرة لدى البنك:

حسب معلومات البنك فإنه يتبع سياسة صارمة في منح القروض و ترتكز على الضمانات ،فبعد قانون النقد و القرض 10/90لم يعد هناك قروض مشكوك في تحصيلها أو معدومة لانه سيرجع لتسييل الضمانات و بيع الرهن لاسترجاع كل المبالغ أو جزء منها.**أنظر الملحق رقم (06)**

الجدول رقم (2-2):حجم القروض الممنوحة لتشغيل الشباب من طرف البنك الوطني الجزائري خلال الفترة(2018الى جوان 2020):

الوحدة :الف دج

النوع القرض		ديون حسنة		ديون متعثرة		ديون معدومة		التسوية	
		المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد	المبلغ	العدد
قروض تشغيل الشباب	Enseij	22733	29	110	233064	1129702	418	15.63	0
	CNAC	-	-	18	437.68	22084	12	-	-
	ANGEM	1974	4	2	1312	10076	24	-	-
	المجموع	24707	33	130	278144	1161862	454	15.63	-

المصدر:من اعداد الطالبتان بناءا عن معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة حسين داي 611 الجزائر.

من خلال الجدول نلاحظ أن أغلب القروض الخاصة بتشغيل الشباب التي يمنحها البنك الوطني الجزائري لعملائه هي قروض معدومة،حيث قدرت قيمتها 11621.862مليون دج و بلغ عددها 454فيما بلغت القروض الحسنة ب 24.707مليون دج و عددها 33،وأما القروض المتعثرة فقط قدرت ب 278.144 مليون دج و عددها 130 و مايفسر ذلك هو السياسة المنتهجة من طرف الدولة،

و رغم الجهود المبذولة من طرف البنوك في السنوات الأخيرة من أجل وضع سياسة ملائمة تمكن الوكالة من إتخاذ القرار المناسب إلا أنها تتعرض لحالات عدم التسديد و هذا راجع إلى السياسة التي انتهجتها الدولة الجزائرية خاصة التي تخص بعدم و تشغيل الشباب.

الجدول رقم (2-3):حجم القروض الممنوحة لزبائن البنك الكلاسيكيين من البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2018 الى جوان 2020)

الوحدة :ألف دج

مؤسسات عمومية	2	54363	-	-	-	-	-	-
مؤسسات خاصة عادية	1	2000	2	15858	74	4917464	-	2
أفراد	49	3872	8	4946	-	-	79.84	616
المجموع	52	60235	10	20804	74	4917464	79.84	618

المصدر:من إعداد الطالبتان بناءا عن معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة حسين داي 611 الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن القروض الممنوحة للمؤسسات العمومية هي ديون حسنة و تقدر قيمتها ب 54.363 مليون دج و عددها 2 و لاتوجد ديون متعثرة أو معدومة

أما القروض الممنوحة للمؤسسات الخاصة العادية فأغلبها ديون معدومة تبلغ قيمتها 4917.464 مليون دج و عددها 74 وبلغت الديون المتعثرة 15.858 مليون دج و عددها 2 أما الديون الحسنة فتبلغ قيمتها 2 مليون دج و عددها 1

و فيما يخص القروض الممنوحة للافراد فاغلبها ديون حسنة قيمتها 3.872 مليون دج و عددها 49أما الديون المتعثرة فقد بلغت قيمتها 4.946 مليون دج و عددها 8 و الديون المعدومة غيلر موجودة و مايفسر ذلك هو السياسة الصارمة من طرف البنك الوطني الجزائري.

ثانيا:أسباب تعثر القروض بالبنك:

نشأة عدد كبير من المؤسسات في ظروف غير سليمة تعود الى المحيط العام للبلاد،و الذي كان سببا في عدم تمكنها من مسايرة و احترام مخططات التنمية،

منح قروض لمؤسسات و أشخاص غير مؤهلين و ذوي قدرات ضعيفة في التسيير و ذلك تحت غطاء دعم التشغيل و التنمية الاقتصادية،

صعوبة متابعة المشاريع الممولة للمؤسسات،نظرا لتطور الاحترافية في الغش و التزوير لوثائق ملف القرض،

عدم الدقة في تقدير الاحتياجات المالية للمؤسسات و تقدير الضمانات المقدمة منها،

وجود خلل في الدراسات الإئتمانية نظرا لإعتمادها بصفة أساسية على المعلومات المقدمة من المقترضين دون التأكد منها بشكل كاف من مصادر خارجية،

و في دراسة ميدانية حديثة تبين أن السبب الرئيسي لتعثر القروض هو استخدام العميل للقرض في غير الغرض الذي منح لأجله،و ذلك أن البنوك تمنح القرض بهدف تمويل مشروع أو توسعية،إلا أن الزبون يستخدم القرض لغرض آخر كاستعماله في الاحتياجات الخاصة التي لا علاقة لها بالمشروع ،وهذا مايسبب استهلاك القرض و بالتالي إعسار المقترض،و من أسباب تعثر القروض أيضا هو عدم تقديم معلومات صحيحة عن الزبون و المشروع و يتمادى معهم الأمر حتى إلى تزوير الوثائق التي تبين ملكية عتاد المشروع نظرا لأن البنك يرسل لجنة مراقبة تكشف عن العتاد و تصادق عليه لضمان انطلاقا المشروع،و أيضا ضعف القدرات الإدارية للمقترض،و غياب سياسات إقراضية سليمة و هناك أسباب أخرى تتمحور على النحو التالي:

-عدم وجود بنك معلومات ،

-سياسة الدولة في منح القروض تلزم البنوك على منح القروض إلى المؤسسات المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ENSEIJ و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC و هذا مايجعل البنوك الجزائرية بنوك إدارية أكثر مماهي تجارية،

إفلاس و فشل المشروع الذي تم تمويله من قبل البنك،

فرض الملفات الإدارية دون إجراءات قانونية سليمة (كما تؤكده قضايا....)،

هذه الأسباب المذكورة هي على سبيل المثال لا الحصر،إذ تبين لنا من خلال دراستنا الميدانية التي قمنا بها بالإضافة الى الأسباب السالفة الذكر هناك أسباب أخرى كما في الأمثلة التوضيحية للقروض المتعثرة للحالات الثلاث.

المطلب 02:أمثلة توضيحية لقروض متعثرة

أولا :المثال الأول :

1- عرض المثال

زبون **(علي)**تحصل على قرض استثماري من البنك الوطني الجزائري (وكالة حسين داي 611)بنسبة مخفضة،لمدة 5 سنوات لتمويل مشروع مؤسسة مصغرة لتصنيع النظارات بموجب اتفاقية قرض متوسط المدى أبرمت بتاريخ 2005/05/02 في وكالة حسين داي 611 بالجزائر العاصمة (ولاية الجزائر)

في إيطار تمويل مشاريع دعم تشغيل الشباب حيث بلغ

مبلغ القرض:2101.714 دج يمثل 70%من التكلفة الإجمالية للمشروع و المقدر ب 3.002.448 دج حيث استعمل هذا القرض لشراء آلات و لوازم خاصة بالنظارات تستعمل في نشاط تصنيع النظارات ،رمز النشاط 105604 إضافة إلى مصاريف اخرى متعلقة بالقرض ،التأمين ...الخ

بالشروط و الضمانات التالية:

مدة القرض:5سنوات منها سنة واحدة فترة إرجاء،

تاريخ قفل القرض:لايتعدى 6 أشهر من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ،

نسبة الفائدة:3 %(مخفضة)،

تاريخ الاستحقاق:2009/06/30.

الضمانات :

-اتفاقية القرض،

-سلسلة سندات لأمر،

-رهن حيازي على العتاد و الأدوات ،

-تفويض بوليصة التأمين ضد مختلف الأخطار،

-عقد الإنخراط في صندوق ضمان قروض الشباب ذوي المشاريع.

جدول رقم(2-4): كيفية تمويل القرض

البيان	المبلغ	النسبة
المساهمة الشخصية	300244	%10
مساهمة ENSEIJ	600490	%20
مساهمة البنك	2101.714	%70

المصدر : من إعداد الطالبتين حسب المعطيات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة حسين داي 611

بعد تحرير و تحصيل كل الضمانات اتفق الطرفان على أن يكون التسديد على حسب جدول الاهتلاك التالي:

جدول رقم (2-5): جدول اهتلاك القرض للمثال الأول:

باقي أصل الدين	الاستحقاقات	الاهتلاك	أصل الدين
DA1.839.000	2005/12/31	DA262.710	DA2.101.710
1.576.286 DA	2006/06/30	DA262.710	
1.313.572 DA	2006/12/31	DA262.710	
1.050.858 DA	2007/06/30	DA262.710	
788.144 DA	2007/12/31	DA262.710	
525.430 DA	2008/06/30	DA262.710	
262.716 DA	2008/12/31	DA262.710	
/	2009/06/30	DA262.710	

المصدر : من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة حسين داي 611

2-تحليل نتائج المثال الأول:

2-1 اجراءات متابعة القرض

قبل موعد استحقاق الدفعة الاولى من القسط الإجمالي ب 08أيام قام البنك بإرسال رسالة تذكير إلى المدين يذكره فيها بأن موعد حلول استحقاق الدفعة الأولى (262.710 دج)على الأبواب ،وبعد مرور هذه الفترة (08أيام من إبلاغه)بحيث كانت مبالغ الأقساط موضوع سندات لأمر لكل من أصل الدين و الفوائد و لم يلتزم المدين بتسديد أقساط دينه و لم يسجل البنك أي تجاوب من طرف المدين،

وبعد الإجراءات الودية قام البنك بتحرير الإعذار الأول و إرساله إلى المدين وبعد عدم استجابة هذا الأخير للاعذار الأول قام بتحرير الإعذار الثاني،

وقد تبين بعد كل هذه الإجراءات أن المدين تأخر عن السداد بسبب مرض ابنه المعاق حركيا أي مشكل في العمود الفقري و النخاع الشوكي و قد قام المدين(الأب)بإعطاء جميع التبريرات اللازمة مرفقة بالشهادات الطبية التي تثبت مرض ابنه و هذا اضطره للسفر خارج البلاد مرارا ،و هذا مايفسر عدم تجاوبه مع الاعذارات،

وبعد انقضاء تواريخ الاستحقاق تم قيد الأقساط واحدة تلو الأخرى في الجانب المدين من حساب(عدم المدفوعات)بالنسبة لأصل الدين،و قيد الفوائد و غرامات التأخير في الجانب المدين من الحساب التجاري حيث بلغ مبلغ الدين 2.332.336.92 دج بفعل فوائد التأخير،**أنظر الملحق رقم(07)**

لذا كان على البنك تبليغ المدين بمبلغ الدين المستحق الواجب أداؤه من خلال إعذار جديد مبلغ عن طريق محضر قضائي،مانتج عنه تجاوب المدين،حيث أبدي حسن نواياه بدفع مبالغ بسيطة و بشكل غير منتظم،

إلا أن البنك ألح على ضرورة دفع المبلغ الإجمالي لتفادي المتابعة القضائية،

2-2كيفية تسديد و معالجة القرض:

قام المدين بتقديم طلب تسديد للقرض لدفعات شهرية بقيمة 30000 دج إلى غاية التسديد الكلي للدين،**أنظر الملحق رقم (08)**

و عند إيداع الطلب قام مدير الوكالة و المكلف بالمنازعات لدى الوكالة بالتفاوض مع المدين بالزامية دفع مبلغ معتبر كدعم لطلبه حيث كان مبلغ القسط المقترح من طرفه لايكفي لسداد الدين في مدة 24 شهر،و التي هي أقصى مدة يمكن للمديرية الجهوية أن تمنحها في إطار إعادة جدولة الدين،**أنظر الملحق رقم (09)**

و بتاريخ 2016/02/17قام المدين بدفع مبلغ 450000 دج مع إبقاء مبلغ القسط المقترح 30000 دج ،و بالتاي قامت الوكالة بارسال الطلب الى المديرية الجهوية بهدف الدراسة،الأن هذه الأخيرة و نظرا لمدة السداد التي تتخطى حدود سلطاتها،قامت برفع الطلب الى مديرية الدراسات القانونية و المنازعات و لكن دون جدوى ،فقد تم رفض اقتراح الزبون،

كما هو مبين في كشف حساب الدين المتعثر كان المدين ملتزم بأداء مبلغ 30000 دج شهريا الى غاية 2017/07/04 حيث دفع المبلغ المتبقي مقداره 437.000 دج حيث هو رصيد الحساب الى 650.336.92 دج تم تسديده على دفعات الى تاريخ 2017/10/13 و بالتالي تم تسديد الدين المقيد في الحساب و الذي يمثل أصل الدين مع الفوائد (سلم الفوائد)و الذي يحسب من تاريخ قيد الحساب في حساب ديون في انتظار التسديد و كانت نسبة الفائدة المطبقة 8.5 % أي النسبة المطبقة على القرض المكشوف حيث تم تسديد مبلغ الفوائد (آجيو)بتاريخ 2017/10/26و 2018/03/11 ب 418130 دج و 575130 دج على التوالي،و بهذا تمت تسوية الوضعية بالكامل.**أنظر الملحق رقم (10-11)**

ثانيا : المثال الثاني:

1 -تعليمة جائحة كوفييد 19 رقم 05-2020:

نظرا لكون أن فترة التربص جاءت في عز جائحة كوفييد 19 ،ارتأينا أن ندرس مثالا عن كيفية تعامل البنك اتجاه البنوك المتعثرة،

و قد أصدر بنك الجزائر في ظل هذا الوباء تعليمة رقم 05-2020 المؤرخة بتاريخ 06 أفريل 2020 المتعلقة بالاجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الإحترازية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية و التي تنص على مايلي:

تهدف هذه التعليمة لتحديد الإجراءات الاستثنائية المتعلقة بتخفيض بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية في مجال السيولة ،الأموال الخاصة و تصنيف القروض،جراء تبعات انتشار فيروس كوفييد 19 على الاقتصاد العالمي و تأثيره على سائر القطاعات على المستوى المحلي.

تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة المحدد بأحكام المادة 03 من النظام رقم 04-2011 المؤرخ في 24 ماي 2011 و المتضمن تعريف ،قياس ،تسيير و رقابة خطر السيولة إلى نسبة 60%

إعفاء البنوك و المؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الآمان المحددة بأحكام المادة رقم 04 من النظام رقم 01-2014 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلقة بمعاملات الملاءة المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية .

إمكانية البنوك و المؤسسات المالية وفقا لتقديرها تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض زبائنها المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي و باء كوفييد 19 .

لا تسري أحكام المادة 07 للنظام 03-2014 المؤرخ في 16 فيفري 2014 المتعلق بتصنيف و تكوين المؤونات على القروض و الاعتمادات بالامضاء للبنوك و المؤسسات المالية على القروض المعاد جدولتها وفقا للفقرة السابقة.

إمكانية البنوك و المؤسسات المالية منح قروض جديدة للزبائن المستفيدين من إجراءات التأجيل و إعادة الجدولة ،المشار إليها أعلاه.

يتوجب على البنوك و المؤسسات المالية مسك وضعيات خاصة بالاجراءات الاستثنائية المتخذة في اطار تطبيق هذه التعليمة،ووضعها تحت تصرف المصالح المختصة لبنك الجزائر،

تسري أحكام هذه التعليمة ابتداءا من أول مارس 2020إلى غاية 30 سبتمبر 2020.

2- عرض المثال:

استفادت الزبونة السيدة (يمينة) من قرض استثماري متوسط المدى في اطار مساندة تشغيل الشباب عن البطالةCNAC لتمويل مشروع مؤسسة مصغرة للانتاج الصناعي للملابس و البياضة من طرف البنك الوطني الجزائري (وكالة حسين داي 611)في سنة 2015

بموجب اتفاقية 2.772239.50 دج يمثل 70%من التكلفة الاجمالية للمشروع و المقدر ب 3960342.14 دج بغرض المساهمة في شراء العتاد موضوع الرهن و الموقع بتاريخ 2015/08/31 بين البنك و المقترض وفقا للشروط و الضمانات التالية :**أنظر الملحق رقم (12)**

2-1 الشروط :

نسبة مخفضة 100% أي بنسبة فائدة 0%،

فترة سداد تقدر ب 05 سنوات ،

تاريخ الاستعمال الاول :2016/03/22،

تاريخ الاستحقاق:2023/05/31.

2-2 الضمانات :

-رهن العتاد المتنقل،

-رهن حيازي للتجهيزات،

-سندات لأمر.

2-3 حصص التمويل:

المبلغ الإجمالي:3960342.14 دج ،

CNAC:1.148499.22 دج،

المساهمة الشخصية :39603.42 دج،

المساهمة البنكية (BNA):2.772239.50 دج.

بعد تحرير و تحصيل كل الضمانات اتفق الطرفان على أن يكون التسديد بأقساط كل ستة أشهر وفقا لآجال الاستحقاق المحددة في جدول الاستيفاء التالي:**أنظر الملحق رقم (13)**

جدول رقم(2-6):جدول اهتلاك القرض للمثال الثاني:

الرقم	تواريخ الاستحقاق	الاهتلاك	باقي أصل الدين	أصل الدين
00	2015/06/22	-	-	2772239.00
01	2018/12/22	277223.90	2.495015.10	
02	2019/06/22	277223.90	2217791.20	
03	2019/12/22	277223.90	1940567.30	
04	2020/06/22	277223.90	1663343.40	
05	2020/12/22	277223.90	1386119.50	
06	2021/06/22	277223.90	1108895.60	
07	2021/12/22	277223.90	831671.70	
08	2022/06/22	277223.90	554447.80	
09	2022/12/22	277223.90	277223.90	
10	2023/06/22	277223.90	0.00	

المصدر : من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة حسين داي 611

2-4 تفسير نتائج المثال :

و قد قدمت الزبونة طلب تمديد أجل تاريخ الاستحقاق الآتي أجله بنهاية جوان 2020 مبررة ذلك بتبعات جائحة كورونا التي حالت بينها و بين ممارسة النشاط المعتاد،و الذي أثر بطبيعة الحال على خزينة المؤسسة،و بالتالي عدم القدرة على التسديد في الأجل المحدد،**أنظر الملحق رقم (14)**

-حيث تمت معالجة الطلب طبقا لتعليمة بنك الجزائر رقم 05-2020 المؤرخة في 2020/04/06 و التي تهدف إلى تسوية وضعية القروض المتعثرة و المتأثرة جراء تبعات هذا الوباء (كوفييد 19)،و حيث قامت الوكالة بتمديد الأجل قبل انقضائه لمدة 6 أشهر.**أنظر الملحق رقم (15)**

حسب جدول الاهتلاك المعدل التالي:**انظر الملحق رقم (16)**

جدول رقم(2-7): جدول اهتلاك القرض المعدل للمثال الثاني:

و:دج

الرأسمالي المتبقي	الاستهلاكات	تواريخ الاستحقاق	المبلغ الساري من القرض متوسط المدى
1940576.30	**-**	**2020/06/22**	**1940576.30**
	277223.90	**2020/12/22**	**1663343.40**
	277223.90	**2021/06/22**	**1386119.50**
	277223.90	**2021/12/22**	**1108895.60**
	277223.90	**2022/06/22**	**831671.70**
	277223.90	**2022/12/22**	**554447.80**
	277223.90	**2023/06/22**	**277223.90**
	277223.90	**2023/12/22**	**-**

المصدر : من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة حسين داي 611

ثالثا : المثال الثالث :

1 - عرض المثال :

استفاد الزبون (أحمد)من قرض استثماري متوسط المدى من البنك الوطني الجزائري (وكالة حسين داي 611)بنسبة 5%مخفضة،لمدة 5 سنوات لتمويل مشروع محطة وقود بموجب اتفاقية قرض متوسط المدى

أبرمت بتاريخ 2006/07/01 في إطار تمويل مشاريع دعم تشغيل الشباب ENSEIJ حيث بلغ مبلغ القرض 2365893.41 دج تاذي يمثل 70%من التكلفة الاجمالية للمشروع و المقدرة ب 3379847.73 دج

بالشروط التالية:

مدة القرض:5 سنوات منها سنة واحدة فترة ارجاء،

نسبة الفائدة:5% (منخفضة)،

تاريخ الاستحقاق:2011/12/31،

و قد تمثل الضمان في رهن محل تجاري بحضور خبير عقاري.

جدول رقم(2-8):كيفية تمويل القرض للمثال الثالث:

الوحدة مليون دج

البيان	المبلغ	النسبة
المساهمة الشخصية	168992.30	%5
مساهمة ENSEIJ	844961.93	%25
مساهمة البنك	236589.41	%70
التكلفة الاجمالية	33799847.73	%100

المصدر : من إعداد الطالبتين حسب المعطيات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة حسين داي 611

-بعد تحصيل الضمانات اتفق الطرفان على أن يكون التسديد كل 06 أشهر حسب جدول الاهتلاك التالي:

جدول رقم (2-9): جدول اهتلاك القرض للمثال الثالث:

أصل الدين	الاهتلاك	تاريخ الاستحقاقات	باقي أصل الدين
2365893.41	236589.34	2007/06/30	219304.07
	236589.34	2007/12/31	1892714.73
	236589.34	2008/06/30	1656125.39
	236589.34	2008/12/31	1419536.05
	236589.34	2009/06/30	1182946.71
	236589.34	2009/12/31	946357.37
	236589.34	2010/06/30	709768.03
	236589.34	2010/12/31	473178.69
	236589.34	2011/06/30	236589.35
	236589.34	2011/12/31	-

المصدر: من طرف البنك الوطني الجزائري وكالة حسين داي 611

2 -تحليل و تفسير النتائج المثال :

قبل حلول موعد استحقاق الدفعة الأولى من القسط الإجمالي ب08 أيام قام البنك بارسال رسالة تذكير إلى الزبون يذكره بموعد حلول استحقاق الدفعة الأولى و المقدرة ب 236589.34 دج ،و بعد مرور هذه الفترة لم يسجل البنك أي تجاوب من طرف الزبون ،فقام البنك بالإجراءات التالية:

2-1 الاجراءات التي قام بها البنك لمتابعة القرض:

- تحرير الإعذار الأول و ارساله إلى الزبون،

- تكليف مراقب بالقيام بالزيارة الميدانية للتحري عن الوضع و متابعة سير المشروع و كذا معرفة الأسباب التي حالت دون تسديد الدفعة الأولى من مبلغ القرض ،حيث أسفرت هذه المتابعة عن النتائج التالية:

- قد تم بيع قطعة الأرض المتواجد بها المحل التجاري،

- استخدام القرض المالي في غير الغرض المخصص لأجله (أغراض شخصية خفية)،

- استعمال الغش و النصب و الاحتيال من قبل الزبون،

- سجل البنك عدم استجابة الزبون للإعذار الأول فقام بتحرير الإعذار الثاني فالثالث على التوالي و أرسله عن طريق محضر قضائي ،

و هكذا تبين من الاستحقاق الأول أن الزبون ذو سمعة سيئة و لا يمكن أن يسترجع الدين و لا فوائده ،مما جعل البنك يعتبره دين متعثر و قد خصص له مؤونة و تم نقله الى حساب دين متعثر.

2 - 2 الاجراءات التي قام البنك لتحصيل دينه:

- إشعار صندوق ضمان القرض بعدم استحقاق كل الدين من الدفعة الأولى حتلى الدفعة الأخيرة،

- يقوم البنك بتكوين ملف موجه الى صندوق الضمان يحتوي على:

الإعذارات الثلاث،

- تقرير المتابعة الميدانية،

- اتفاقية القرض،

-وثيقة تثبت اخلال العميل بشروط الاتفاقية.

- التوجه نحو القانون و رفع القضية الى المحكمة بعد إرسال الملف و يتم متابعة الزبون قضائيا حتى تحصيل المستحقات ،

في هذه الحال يقوم صندوق الضمان بتعويض ماقيمته 70%من مبلغ القرض أي مايعدل 1656125.39 دج و النسبة الباقية المقدرة ب 30%تبقى على عاتق الزبون حيث يسترجع صندوق الضمان أمواله في حال تم تحصيله لاحقا من قبل الزبون.

2-3 كيفية معالجة القرض المتعثر:

في هذه الحالة و نظرا لتقرير النتابعة فان الحل الوحيد أمام البنك هو التوجه نحو القضاء مباشرة ،ومحاولة منه تحصيل القرض بالطرق القانونية.

المطلب 03: كيفية معالجة القرض المتعثر

-يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب المدين بطريقة آلية ،و يتم مراقبة الحساب بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما يتوفر في حساب المدين،بالاضافة الى الضمانات المحصل عليها،

-أما بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث أولا عن طريق التسديد الودية ،و هذا حسب مايراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف المدين حتى تسوي الوضعية الجديدة ،هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى المدين الذي طلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية ،وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير من خلال:

-تحديد الأقساط و تعديل معدل الفائدة،

-إمكانية معالجة فوائد التأخير و مسح الآجيو،

-تحديد سعر فائدة جديد،

-إعادة تسعير قيمة الأقساط.

حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة و كذلك المخططات ،و يقوم باقتراح القرار المناسب ،وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

-وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر)،

-وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات).

-تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك و عملية تحصيل القرض.

-و بعد استفتاء كل أساليب التحصيل الودي و لم يقم المدين بالتسديد يحول الملف للمحكمة و يذهب مختص بذلك لمعاينة الرهن و الحجز عليه،ويكتب الرد للبنك ،ثم يبعث ملف المدين للمديرية العامة لدراسة الأسباب،و التصريح لدى مركزية المخاطر،

-ومنه نستنتج أن القروض المتعثرة ناتجة عن عدم قدرة الزبون على السداد أو عدم رغبته أساسا،مما يفرض على البنك اتخاذ إجراءات تختلف على حسب حالة المقترض،

-فإذا كانت حالة المقترض هي حالة عسر بالوفاء بالالتزامات،تلجأ إدارة الإئتمان إلى تحليل القوائم المالية لدراستها،و تصحيح الاختلالات كما قد تطلب من المقترض الميزانية النقدية التقديرية للوقوف على حجم التدفقات النقدية و تحديد القدرة على سداد القرض الممنوح ،

-وإذا لوحظ أن حالة المقترض هي حالة مؤقتة أو ظرفية تعمل مصلحة القرض على مساعدة المدين و تقديم المشورة له بتأجيل السداد،إعادة الجدولة ،تخفيض نسبة من الفوائد على القروض ،كما قد تمنحه تسهيلات إضافية لتسهيل نشاطاته،

و تلجأ مصلحة القرض إلى هذا الأسلوب في العلاقات الوثيقة مع الزبائن ذوي الثقة و السمعة الجيدة حفاظا على مركز البنك مع الزبائن الحاليين و جذب زبائن جدد،

-أما في حالة أن تبين من خلال عملية التحليل الائتماني أن حالة المقترض صعبة فتكون مصلحة القرض امام حالة قرض متعثر يتطلب عليها اتخاذ الاجراءات القانونية لتصفية حقوق المدين و إعلان إفلاسه ،وهذا بالتوجه للقضاء محاولة تحصيل القرض.

خلاصة الفصل:

إن الأسلوب المتبع من قبل البنك في معالجة حالات تعثر القروض تتوقف بالدرجة الاولى على الأسباب التي أدت إلى ذلك ،ورغم ان الإجراءات القانونية المتخذة لمتابعة التعثر في أغلبية الحالات تعرض البنك لخسارة عملائه الدائمين و درجة المنافسة بين البنوك ، إلى أنه يعتبر الحل الأخير للبنك لاسترجاع ديونه بعد استنفاذ كل الحلول الودية التي يمكن ان يستخدمها لإخلراج العميل من دائرة التعثر .

لذا على المصرفي عند تقديمه أي قرض عليه ان يعتمد على مختلف الأساليب أو الطرق المستحدثة لتفادي هذا المشكل الذي أصبح يهدد البنوك .

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها على مستوى الوكالة تمكنا من الربط بين ماجاء في الفصل النظري ،و قد تم استنتاج أنه غالبا ما يلجا البنك غلى القضاء من اجل تحصيل حقوقه ،ولكن نظرا للصعوبات التي تواجه عملية تنفيذ الأوامر القضائية فإن نسبة القروض المحصلة فعلا تكون ضئيلة مقارنة باجمالي القروض المتعثرة، و هذا ما يجعلها تحت ظغط كبير في مزاولة نشاطها.

خاتمة

الخاتمة العامة :

تمحور بحثنا حول التعرف على القروض المتعثرة،من حيث المفهوم العام لها و كذا أهم الأسباب و المؤشرات الدالة عليها ،وصولا إلى الطرق و الآليات اللازمة لمعالجتها .

إن القروض المتعثرة قضية تحتاج إلى زيادة الجهود الفكرية و العملية لإنجاز مهمة إدارتها و معالجتها و هي عملية تتعدى نطاق البنوك و المقترضين ..الخ حيث تحتاج إلى تكامل الأبعاد و الجوانب حتى تأتي المعالجة منجزة و محققة لأهدافها.

و لتسليط الضوء أكثر على موضوع آلية معالجة القروض المصرفية المتعثرة ارتأينا التزود بمعلومات أكثر واقعية و ميدانية ،حيث تمت الدراسة لحالات قروض متعثرة وكيفية معالجتها و تم اختيار وكالة البنك الوطني الجزائري بحسين داي بالجزائر العاصمة للتطبيق الميداني .

اختبار الفرضيات :

حيث قامت دراستنا على فرضيات تمثلت في :

بالنسبة للفرضية الأولى :القروض المتعثرة هي القروض التي عجز فيها مقترضوها عن سدادها في تواريخ استحقاقها ؛

-القروض المتعثرة هي القروض التي عجز فيها مقترضوها عن سدادها في تواريخ استحقاقها ،إما بسبب حدث غير محسوب او مشاكل او اختلالات اطاحت به ،و هذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى

بالنسبة للفرضية الثانية :إن القروض المتعثرة لا تمثل ظاهرة واسعة الإنتشار لدى البنوك التجارية الجزائرية

-تمثل ظاهرة القروض المتعثرة ظاهرة واسعة الانتشار لدى البنوك التجارية و خاصة الجزائرية منها و هذا بسبب ضعف الرقابة و المتابعة و سوءالدراسات الإئتمانية و كذا إعادة رسملة البنوك على اعتبار أنها عمومية ساهم بشكل كبير في زيادة الظاهرة و تفاقمها ،و هذا ما ينفي الفرضية الثانية

بالنسبة للفرضية الثالثة :وضع البنك الوطني الجزائري وكالة حسين داي بالجزائر -611- تقنيات و سياسات معينة من شأنها معالجة القروض المتعثرة

إن البنك الوطني الجزائري يسعى إلى وضع خطط و طرق علاجية تسمح له بتحصيل مستحقاته فقام بوضع اجراءات لمساعدة الزبون للخروج من التعثر و ذلك بتقديم سياسات ترشيدية و استشارية أو تعويم نشاط العميل ...الخ ، وذلك للحفاظ على زبائنه ، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

نستطيع القول أن هذه الدراسة قد استغرقت على مجموعة من النتائج يمكن إجمالها في :

-يتمثل التعثر في اخلال العميل المقترض بالشروط التعاقدية مع البنك ،و من ثم وجب على البنك ان يتأكد من ان الشروط الواردة فيه تضمن له كل حقوقه

-حالات التعثر قد تحدث نتيجة ظروف غير متوقعة عند منح الإئتمان

-القروض المتعثرة من أخطر المشاكل المصرفية لأنها تؤثر على موارد البنك التي هي أساس ربحيته ،و هي ظاهرة لا يمكن تجنبها نهائيا و لكن يمكن التقليل من حجمها و التعامل معها بحذر

-تحتاج عملية التعامل مع القروض المتعثرة إلى خبرة واسعة و دراية بأصول المعالجات القانونية و الإقتصادية و الإدارية للقروض المتعثرة

-إن ضعف الرقابة و المتابعة و سوء الدراسات الإئتمانية و كذا السياسات المنتهجة من طرف الدولة ساهم و بشكل كبير في زيادة الظاهرة و تفاقمها

-يعتبر القرار الخاطيء الخاص بالتسهيلات الإئتمانية خسارة كبيرة على البنك ففي حالة الموافقة على منح التسهيلات فالنتيجة تكون التعثر و في حالة الرفض يكون هناك فقدان فرصة الكسب لذلك تستدعي عملية اتخاذ القرار الإئتماني الى دراسة تحليل وافية لجعل المخاطر عند حدها الادنى

-من الضروري مراقبة الضمانات المقدمة للبنك من الزبون و ذلك من حيث القيمة السوقية

-تكون معالجة القروض المتعثرة من طرف البنك والزبون ،كما يعمل البنك على ايجاد حلول تأخذ في اعتبارها شكل الإمكانيات المتاحة في تسوية المشكلة

-الكشف المبكر لتعثر القروض يساعد في الحد من تبعاتها

-إن اسباب التعثر ترجع بصفة عامة التوسع في منح القروض مع عدم الإلتزام بالضوابط البنكية السليمة خاصة من اجل جلب المزيد من الزبائن ،كما أن الأسباب منها ماهو متعلق بالزبون و منها ماهو راجع للظروف العامة

-زاد حجم القروض المتعثرةك في الجزائر و هذا نتيجة التحول الإقتصادي و الانفتاح على إقتصاد السوق و إعادة هيكلة المؤسسات ،و فتح المجال امام المصارف الخاصة التي سببت ازمات كبيرة في القطاع المصرفي نظرا لحداثة التعامل مع المصارف الخاصة

-تبين من خلال الدراسة الميدانية أن البنك دائما يسعى إلى الحلول الودية في تحصيل القرض و تجنب المتابعة القانونية لأن ذلك يؤدي إلى فقدان الزبائن الدائمين لديه و يمس بسمعة البنك

-عدم وجود متابعة مستمرة للعميل جعلته لا يبالي بالدين الذي عليه

-إن تدخل الدولة بإعادة رسملة البنوك جعل هذه الأخيرة لا تتأثر عند حدوث التعثر و بالتالي فإنها لا تبالي اي ان الدراسات لدى البنوك التجارية لا تأخذ حقها

-إن ظاهرة القروض المتعثرة تثير اهتمامات إدارة الإئتمان بشكل خاص لمواجهة مثل هذه الحالات التي قد تظهر حتى و إن حرص البنك إنتقاء الزبائن من ذوي الحظر المنخفض أو المعدوم .

التوصيات :

في ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج ،فإننا نقترح التوصيات التالية :

-يجب على إدارة البنك وضع استراتيجيات أكثر ملائمة لتفادي تعثر القروض

-على البنك أن يولي الأهمية البالغة للدراسة الإئتمانية و المتضمنة شخصية العميل و سمعته المالية قبل منحه القرض

-على البنك إنشاء إدارة إئتمان متخصصة بالقروض المتعثرة تتكفل بدراسة حسابات المقترضين من حيث نوع النشاط و كيفية استخدام القرض

-ضرورة الإهتمام ببرامج التدريب كما و نوعا ،لزيادة مستوى تأهيل العاملين بالبنك و خصوصا في مجال الإئتمان و تمكينهم من الإستفادة من التقنيات الحديثة في العمل و توفير البرامج و الأنظمة التكنولوجية المتطورة

-عند المعالجة لابد من تتبع الزبون بتوجيه و تقديم له الإستشارات لعدم فقدانه من جهة و من جهة اخرى عدم تركه ينهار و لتفادي العسر المالي أيضا

-محاولة الإقتراب من صيغ التمويل الإسلامية و الإستفادة منهات

-ضرورة التعاون بين البنوك في منح القروض الضخمة و ذلك توزيعا للمخاطر

-تجنب المنافسة الغير المشروعة و الدخول في مضاربات الإقراض غير السليمة بهدف زيادة البنوك من السوق البنكية و على حساب جودة محفظة القروض و تكلفة الأموال و بما يجنب البنوك الحد من الديون المتعثرة و التي تكون من أهم أسبابها اتخاذ مثل هذه القرارات

-استخدام نظام معلومات حديث لتسير المخاطر ووجود وحدة رقابة داخلية تقوم بالتدقيق على جميع أنشطة البنك ،ووضع ضوابط تشغيلية فعالة و حازمة خاصة في مجال الانظمة المعلوماتية

-توفير مناخ إيجابي للإقتراض يؤكد على سلامة جودة القروض و ليس مجرد نمو حجم القروض

-اصدار تشريعات فيما يخص معالجة القروض المتعثرة توافق كلا الطرفين الدائن و المدينين

-ضرورة العمل على إنشاء شبكة او قاعدة معلومات ما بين البنوك و فروعها و بين البنوك فيما بينها و مع البنك المركزي لتمكن من معرفة الأوضاع المالية للمقترض

-على البنك المركززي اتخاذ الإجراءات الرادعة و الصارمة تجاه البنوك التي تقوم بمنح اي قرض لزبائن عليهم قروض متعثرة في بنوك اخرى إلا بعد السداد مع اتخاذ جميع الإجراءات القانونية المطلوبة التي تضمن إلزامهم بسداد ديونهم القائمة للبنوك

-العمل على توفير الحماية الكاملة للبنوك من خلال توفر الكادر القضائي الكفء في المحاكم التجارية يعي اهمية اعمال البنوك و ضرورة و سرعة الفصل في القضايا المرفوعة للمحاكم

-ضرورة إنشاء قسم متخصص لقضايا البنوك من خلال قضاة و محامين يتمتعون بخبرات بنكية و ذلك من اجل متابعة تلك القضايا بشكل أكثر فاعلية

آفاق البحث:

إن بحثنا هذا لا يعدو أن يكون محاولة لاثراء واحدة من التحديات التي يواجهها القطاع البنكي على حد سواء الا و هي مشكلة القروض المتعثرة و محاولة إيجاد حلول ناجحة لها ،ونتمنى ان نكون قد وفقنا في تقديم البحث بصورة مقبولة على ان يتم الإلمام بالموضوع مستقبلا خاصة و أن هذا المجال خصب للبحث وواعد باستقطاب اهتمام الباحثين من جوانب شتى ،و بهذا نأمل أن نكون قد اسهمنا و لو بالقدر القليل في فتح المجال لإمكانية إثراء هذا الموضوع الذي يتطلب الكثير من الجهد التحصيل العلمي حتى نوفيه حقه و عليه يمكن تصور مواضيع لها صلة بما تم إنجازه من طرفنا و التي نشير إلى البعض منها فيمايلي :

-إدارة المخاطر الإئتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة

-الأساليب المتخذة من قبل البنوك لتجنب القروض المتعثرة

-دور أنظمة الإنذار المبكر في تخفيض القروض المصرفية الموجهة لدعم و تشغيل الشباب

و في الختام نرجو من الله –عز و جل- أن نكون قد وفقنا و لو بقدر ضئيل في الإلمام بمحتويات موضوع الدراسة في سبيل إكمال الرسالة العلمية ،مع تقديم إعتذاراتنا عن أي خطأ او تقصير في هذا العمل المتواضع.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- الكتب:

01 . ابتهاج مصطفى عبد الرحمن ،إدارة البنوك التجارية ،النهضة العربية ،1999

02 . أحمد غنيم ،الديون المتعثرة و الائتمان الهارب ،قراءة في واقع ووقائع الأزمة ،القاهرة ،دون دار نشر ،2001

03 . بخزازة فايزة يعدل ،تقنيات و سياسات التسيير المصرفي،ديوان المطبوعات الجامعية،2000

04 . حسين علي خربوش و عبد المعطي رضا أرشيد،الإستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق،دار المكتبة الوطنية للنشر،عمان1996

05 . حمد مطر،ادارة الاستثمار (الاطار النظري و التطبيقات العلمية)،مؤسسة الورق للنشر و التوزيع،عمان،

06 . حمزة محمود الزبيدي ،ادارة الائتمان و التحليلي المالي ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ،الأردن ،الطبعة 1 ،2002

07 . السيد البدوي عبد الحافظ ،ادارة الاسواق و المؤسسات المالية نظرة معاصرة ،توزيع دار الفكر العربي، القاهرة ،1999

08 . شاكر القزويني ،محاضرات في النقود و البنوك ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر الطبعة 2 ،1992

09 . طاهر لطرش،تقنيات البنوك ،دار المطبوعات الجامعية ،دب طبعة 3،سنة 2004

10 . طلعت أسعد عبد الحميد،الادارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة،مصر،بدون دار النشر ،1998

11 . عبد الغفار حنفي و رسمية قرياقس،الاسواق و المؤسسات المالية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر ،2001

12 . عبد الغفار حنفي،عبد السلام أبو قحف ،الادارة الحديثة في البنوك التجارية،الدار الجامعية ،مصر 2004/2003

13.عبد المطلب عبد الحميد،البنوك الشاملة عملياتها،و إدارتها،الدار الجامعية،الاسكندرية،مصر ،بدون دار نشر،200

14.عبد المعطي رضا أرشيد ،محفوظ أحمد جودة ،إدارة الائتمان ،دار وائل للنشر ،عمان ، الأردن ، الطبعة1 ،1999

15.عبد قدي ،المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية –دراسة تحليلة تقييمية –ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،طبعة 02،

16.علي العوضي ،الديون المتعثرة تسويتها و تجنبها ، المكتبة المصرفية ، القاهرة ،2004

17.علي بدران ،الادارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازل 2 ،مجلة المحاسب المجاز ، الفعل الثالث ، العدد23 ،2005

18.فريد راغب محمد النجار،إعادة هندسة الائتمان بالبنوك (نهاية القروض المصرفية المتعثرة) ،الدار الجامعية الاسكندرية ،2011

19.فلاح الحسيني و مؤيد عبد الرحمان النوري،إدارة البنوك ،دار وائل للنشر ،مصر ،2000

20.محسن أحمد الخضيري،الائتمان المصرفي ،مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة ،1987

21.محسن أحمد الخضيري،الديون المتعثرة (الظاهرة ، الأسباب ، العلاج)إيتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1997

22.محمد سعيد أنور سلطان،إدارة البنوك ،دار الجامعة الجديدة ،مصر

23.محمد صالح الحناوي،سيد عبد الفتاح عبد السلام،المؤسسات المالية البورصة و البنوك التجارية ،الدار الجامعية ،الاسكندرية ،مصر

24.محمد كمال الخليل الحمزاوي اقتصاديات الائتمان المصرفي ،طبعة منقحة ،منشاة المعارف ،الاسكندرية ، مصر،الطبعة 2 ،2000

25.محمد محمود عبد ربه،محاسبة التكاليف،الدار الجامعة،2000

26.منير ابراهيم الهندي ،إدارة البنوك التجارية ،مدخل اتخاذ القرار ،المكتب العربي الحديث،الطبعة 2002،3

27.ناظم محمد نوري الشمري ،النقود و المصارف ،مديرية دار الكتب للطباعة ،جامعة الموصل ،العراق، 1995

28.نفيسة محمد باشري ،إدارة الائتمان مركز جامعة القاهرة . 2005.

- الرسائل والمذكرات :

1 . بن حسين عبد الاله ،عيوني رضوان،تمويل الاستثمارات عن طريق القروض البنكية – دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري-وكالة مغنية ،تقرير بحث مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،قسم العلوم التجارية ،جامعة أبي بكر بلقايد ،تلمسان ،2014/2013
2. بن مداني صديقة ، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على آداء البنوك التجارية في الجزائر –دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر- أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتورة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،قسم العلوم التجارية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،2017/2016
3. أبيش بلال ،إدارة القروض المتعثرة في البنوك التجارية –دراسة حالة البنك الوطني ،وكالة تقرت ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة 2015/2014

4. بوعبد الله منال ،بريشي سهيلة القروض المصرفية المتعثرة و معالجتها –دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة عين الدفلى ،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجيلالي بونعامة ،خميس مليانة ،2017/2016

5. بوعبيدة شريفة ،دور الحوكمة المصرفية في رفع الآداء المصرفي و الحد من القروض المتعثرة –دراسة حالة لبعض البنوك الجزائرية-أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (ل.م.د)كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة علي لونيسي ،البليدة 2018/2،2017

6. جمال أحمد حسين أبو عبيد - القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الاردنية و الاثار و الحلول الممكنة 2003 .

7. حلوش كمال،تمويل الاستثمارات،علوم اقتصادية،جامعة تلمسان، 2009
8. خالد صبحي رجا،حول محددات القروض المتعثرة في القطاع المصرفي الاردني

9. دعاء محمد زايدة ،التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني –دراسة تطبيقية –كلية التجارة ،الجامعة الإسلامية غزة ،أوت ،2006
10. دهيمي فايزة ، آلية معالج القروض المتعثرة في البنوك التجارية الجزائرية –دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية البدر –وكالة مسيلة -904-مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،قسم المالية و المحاسبة ،جامعة محمد بوضياف ، مسيلة ،2019/2018

11. رمضاني زينب،واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية – دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري-مذكرة ماجستير غير منشور ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2012

12. سعاد بن طرية،استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية "دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة و وكالتها (ورقلة –تقرت)2007-2009،للسنة الجامعية . 2011

13. شقراء منال ،سياسية الاقراض في البنوك التجارية و أثرها على تمويل الاستثمار – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-وكالة 00710الوادي،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية جامعة الشهيد حمه لخضر،الوادي ،2015/2014

14. طلاب أسماء،بن بوجلطية تركية،التومي فاطمة،"معايير و إجراءات منح قروض الاستثمار و قروض الاستغلال ،دراسة حالة البنك الجزائري –وكالة ورقلة"مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس ،كلية العلوم الاقتصادية ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،2013/2012

15. عبد محمود حميده خلف ،إطار مقترح لتدعيم فعالية مرتجعة الائتمان للحد من مخاطر الديون المتعثرة بالتطبيق على النشاط المصرفي ،مجلة الدراسات و البحوث التجارية ،كلية التجارة بنها ، العدد 22،السنة 2002

16. فاطمة بن شنة ،ادارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية ،مذكرة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2009

17. لقليبب فضيلة،تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية-وكالة مسيلة،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر(أكاديمي)،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة محمد بوضياف ،مسيلة ،2015/2014

18. موقري أمال ،تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل ،ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر ،2001

19. ميرفق علي أبو بكر ، الأدارة الحديثة المخاطر الائتمان للمصارف وفقا للمعايير الدولية بازل 2 دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين ،رسالة ماجستير في كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية ،غزة ،فلسطين ،2007

20. هبال عادل،،إشكالية القروض المصرفية المتعثرة –دراسة حالة الجزائر-مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير نكلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية نجامعة الجزائر 2011،2012/03

21. هلا بسام عبد الله الغصين،استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات ، و دراسة تطبيقية قطاع المقاولات في قطاع غزة ،غزة فلسطين ،مذكرة الماجستير 2015 .

22. وائل ابراهيم سليمان علي موسى ، ديون متعثرة مستحقة على قطاع الأعمال الخاص في مصر ، تطويرها و تحليل اقتصادي لآثارها و بدائل تسويتها ،رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة ،قسم الاقتصاد ،جامعة عين الشمس ،2004

- تقارير و قوانين و تشريعات :

1 . المادة 644،من القانون المدني الجزائري

2 . المادة 409، من القانون التجاري الجزائري الفقرة (02) ، أمر رقم :75-59المؤرخ في 20 رمضان 1395-الموافق ل26سبتمير 1975.

3 . تعليمة جائحة كوفيد 19 رقم 05-2020 .

- مجلات :

1 . رشدي صالح ،التعثر المصرفي الظاهرة و الأسباب ،مجالات المصارف ،العدد 32، يناير 2000

2 . عبد المطلب عبد الحميد ،تحديث آليات الجهاز المصرفي للتكليف مع اتفاقيات تحرير تجارة الخدمات ،المجلة المصرفية للتنمية و التخطيط ،معهد التخطيط القومي ،العدد 02، المجلد 21،مصر ،2003

3 . صلاح الامين أخضر ،السلامة المصرفية و الوساطة المالية (بنك الإدخار نموذجا)،مجلة جامعة شاندي،العدد 10،2011

4 . زهير خضر ياسين ،دور و أهمية النظام المحاسبي في الحد من مخاطر القروض المتعثرة،مجلة جامعة للعلوم الاقتصادية،الكلية النقدية الادارية ،بغداد ،العدد46،2015

5. سمية لطفي ،انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك و على النشاط الاقتصادي 18أكتوبر 2017

6. جمال قاسم حسن،القروض المتعثرة و أثرها على القطاع المصرفي في الدول العربية ،العدد56،2019

7 . نضال العربيد ،دراسة تحليلية للقروض المتعثرة في المصرف الصناعي السوري، مجلة في جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية القانونية ،المجلد الثالث و العشرين ،العدد الثاني

8 . نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)،وهي عبارة عن مجلة في جامعة النجاح للابحاث ،المجلد الخامس و العشرين،العدد الرابع ،غزة ،فلسطين.

مؤتمرات و الملتقيات :

1 . شرف عبد المنعم ابراهيم ، الديون المتعثرة (تعريفها،أسبابها ،علاجها)ندوة بعنوان دور الائتمان المصرفي في تنشيط السوق ،مركز بحوث و دراسات الخارجية ،جامعة حلوان 24مارس1999

2 . خضير حسن خضير جيرة الله،الديون المتعثرة بين مطرقة المصارف و سندات الركود المؤتمر العالمي الثاني لقسم الاقتصاد و التجارة الخارجية بعنوان مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة ،كلية التجارة و إدارة الاعمال ،جامعة حلوان 4 ماي 2004،القاهرة ،2004

3 . علي عبد الله شاهين ،إدارة مخاطر التمويل و الاستثمار في المصارف مع التعرض لواقع المؤسسات المصرفية العاملة في فلسطين ،ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العالمي الأول حول الاستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة ،كلية التجارة في الجامعة الاسلامية ،فلسطين ماي 2005

4 . عبد البرعبد الحميد صديق ،أسباب و مراحل الديون المتعثرة و آثارها الاقتصادية و أساليب معالجتها محليا و دوليا ،مصر المعاصرة ، القاهرة ،العدد 485،يناير2007

5 . صادق رشيدي الشمري ،القروض المتعثرة في المصارف و أثرها على الأزمات المالية دراسة حالة عينة من المصارف العراقية بحث مقدم الى المؤتمر العلمي 3،جامعة الإسراء الأهلية ،عمان ،الأردن ،2009

المواقع الإلكترونية :

http://www.aawasat.com/details.asp ?section=6&article=587106&issueno=11616.

إضاءات ، القروض المصرفية و معايير منحها ،نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية نالكويت العدد 11،2011من الموقع http.//www.kibs-edu kw/upload loans.386.pdfتاريخ الاطلاع 2015/03/15

المراجع باللغة الأجنبية :

- الكتب باللغة الاجنبية :

1. **Amir ,I and others ,2016,Determinantes of nom-performing Loans ,An Empirical investigation of bank specifics microeconomic factors ,the journal of applied businiss Research.**
2. **-Donald J.Altman (1968) ,Financial ratios ,discriminant analysis and the prediction of corporte bankr up tey , the journal of Finance.**
3. **M.remmellert :les serie des credits –ed banque clé –la 3 em ed parie ;1983**
4. **Muhammad .I ,and others ,2016, nom –performing Loans and Economic Growth,scholars journal of Economic ,business and management.**
5. **The study of Adriaan M.Boem and Cornelis N.Gorter(2001) :The Treatment Nonperforming Loans in Macroéconomic Statistics :**
6. **Three Donald W.Beaver (1966) ,Financial ratios as predictors of failure journal of accounting research .**

الملاحق

ملحق رقم 01 : انذار بالدفع

الملحق رقم 1

مديرية شبكة الإستغلال

الوكالة

الى السيـــــــــد

الساكن بـــ

الموضوع/ إنذار بالدفـــــع

سيدي/سيدتي،

تنذركم لتسوية وضعيتكم المدينة التي تقدر بـــ.....دج إضافة إلى الفوائد المستحقة والتي ستستحق وذلك في أجل 15 يوماء وفي حالة عدم أستجابتكم سنقدم ملفكم للعدالة.

حرر هذا الإنذار قبل تحقيق الضمانات، طبقا لأحكام المادة 124 من أمر 11.03 المتعلق بالنقد و القرض.

متمنيين أن تجد هذه الإرسالية صدى إيجابيا لديكم و ذلك لتفادي اللجوء إلى القضاء.

في إنتظارذلك، تقبلوا منا، سيدي/ سيدتي، فائق عبارات الإحترام والتقدير.

البنك الوطني الجزائري

ملحق رقم 02 : اعذار

ملحق رقم 02

مديرية شبكة الإستغلال

الوكالة

الى السيـــــــــد

الساكن بـــ

الموضوع/ إعذار

سيدي/سيدتي،

يتوجب علينا بتذكيركم بأنكم مازلتم مدينين إتجاه مؤسستنا بالمبلغ المقدر بـــــ.....دج و الفوائد التي تستحق بطرق قانونية

و لهذا، ندعوكم لإلتحاق بشبابيكنا لكي تدفعوا المبلغ المشار إليه أعلاه و عليه يتسنى لنا تفادي اللجوء إلى الطرق القانونية المخولة لنا لإستفاء حقوقنا..

في حالة عدم الدفع، في أجل أقصاه 15 يوما، تجدوننا ملزمين بإتباع محاولتنا القضائية وإتخاذ كل الإجراءات التحفظية المناسبة للحفاظ على حقوقنا.

في إنتظارذلك، تقبلوا منا، سيدي/ سيدتي، فائق عبارات الإحترام والتقدير.

البنك الوطني الجزائري

ملحق رقم 03 : اعذار قبل متابعة قضائية

مديرية شبكة الإستغلال

الوكالة

الملحق رقم 3

الى السيـــــــــد

الساكن بـــ

الموضوع/ إعذار قبل متاباعات قضائية

سيدي/سيدتي،

رغم المراسلات و الإعذارات المختلفة التي بقيت بدون جدوى ليومنا هذا، يتوجب علينا تذكيركم بأن ملف المنازعة في حالة التأسيس، وأن إجراءات إستيفاء حقوقنا المقدرة بـــــ.....دج و الفوائد التي تستحق بطرق قانونية قد شرع فيها.

و لهذا، ندعوكم ولأخر مرة أن تتقدمـوا لشبابيكنا لكي تدفعوا المبلغ المشار إليه أعلاه. و هذا لتفادي اللجوء إلى الإجراءات السالفة الذكر.

في حالة عدم الدفع، في أجل أقصاه 15 يوما، تجدوننا ملزمين بإتباع محاولاتنا القضائية.

في إنتظارذلك، تقبلوا منا، سيدي/ سيدتي، فائق عبارات الإحترام والتقدير.

البنك الوطني الجزائري

ملحق رقم 04 : حجز ما للمدين لدى الغير

الملحق رقم 4

مديرية الدراسات القانونية والمنازعات

المرسل إليه /

الموضوع/ حجز ما للمدين لدى الغير

/ ضد /SARL GLOBAL LOGISTIQUE TRANS

سيدي،

لنا الشرف أن نحيطكم علما أن بنكنا دائن لـ

SARL GLOBAL LOGISTIQUE TRANS

المقر الإجتماعي/ 34 شارع تورال حيدرة / الجزائر

بمبلغ يقدر ب:(الحروف والأرقام) بـــــ 97، 21.507.832 دج (واحد وعشرون مليون وخمسمئة وسبعة الف وثمنية مائة واثنين و ثلاثين دينار جزائري وسبعة وتسعين سنتيم)

إضافة إلى الفوائد المستحقة والتي ستستحق إلى غاية التسديد النهائي.

وعليه، نعارض بصفة قطعية بموجب هذا الطلب، على أن تدفعوا بين أيدي غير أيدينا كل مبلغ أوسندات أو قيم أيا كانت التي قد تمتلكونها أو ستمتلكونها لحساب المدين المذكور أعلاه أو التي قد تكونوا مدينين بها تجاهه لأي غرض أو أي سبب كان.

نحيطكم علما:

1- بأن هذا الحجز لما للمدين لدى الغير قانوني و مقبول شكلا، تطبيقا لأحكام المادة 121 من الأمر رقم 03.11 المؤرخ في 2003.08.26 المتعلق بالنقد و القرض.

2- أنه تم من أجل ضمان استيفاء تسديد مبلغ الدين المذكور أعلاه والذي تم تحديده بصفة مؤقتة بما فيه من أصل وفوائد ومصاريف وملحقات الراجح للأرتفاع والإنخفاض.

وعليه نطلب منكم إدلاءنا بالتصريح الإيجابي أو السلبي وفق ماهو منصوص عليه قانونا وإبلاغنا عند الحاجة بكل حجز لما للمدين لدى الغير سابق منتج لآثاره إلى هذا اليوم

تقبلوا منا، سيدي،فائق عبارات الإحترام والتقدير.

مديرية الدراسات القانونية والمنازعات

الكتابة السابقة بالحروف اللاتينية للاسم واللقب أو الإسم التجاري

SARL GLOBAL LOGISTIQUE TRANS

ملحق رقم 05 : طلب تعويض

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Annexe n° 2 à la circulaire n° 1939 du 02/09/2007.

الملحق رقم 05

Direction du Réseau d'Exploitation :

Monsieur
Le Gestionnaire du Fonds de Caution Mutuelle
de Garantie Risques/ Crédits des Investissements
des Chômeurs Promoteurs, âgés de 35 à 50 ans.

Objet : Demande d'indemnisation
Référence : Etat d'impayé

Pièces jointes :

- une copie du tableau d'amortissement du crédit bancaire réellement décaissé (capital + intérêts);
- une copie de la convention de crédit cosignée par les deux (02) parties ;
- une copie de la chaîne de billets à ordre ;
- une copie des actes portant nantissement des équipements et matériels et/ou gage des moyens roulant acquis ;
- une copie de l'attestation portant subrogation de l'assurance tous risques ;
- un engagement de reversement au Fonds de Garantie des produits des mises en jeu des sûretés réelles et/ou personnelles
- un état des remboursements et régularisations effectués par le promoteur ;
- un document justifiant l'action de la banque pour la mise en jeu des sûretés réelles et/ou personnelles.

Monsieur ;

Conformément aux modalités et procédures de remboursement des sinistres couverts par la garantie du fonds de caution mutuelle de garantie risques / Crédits des investissements des chômeurs promoteurs, âgés de 35 à 50 ans notamment ses articles 9 et 10, nous avons l'honneur de vous informer que notre relation ..... présente à ce jour..... échéances impayées pour un montant global de .....DA.

Nous tenons à vous informer que nous avons pris les mesures suivantes :

- .....
- .....
- .....

A cet effet, nous vous demandons de bien vouloir actionner l'indemnisation de notre agence ..... en virant au profit de notre compte n° ..... domicilié auprès de ....., un montant de ..... DA représentant 70% du restant des créances dues (en principal et intérêts).

Copie pour information : DCPS

ملحق رقم 6 - 1 : حجم القروض الممنوحة لتشغيل الشباب والعملاء الكلاسيكيين من طرف البنك الوطني الجزائري خلال فترة (2018/جوان 2020)

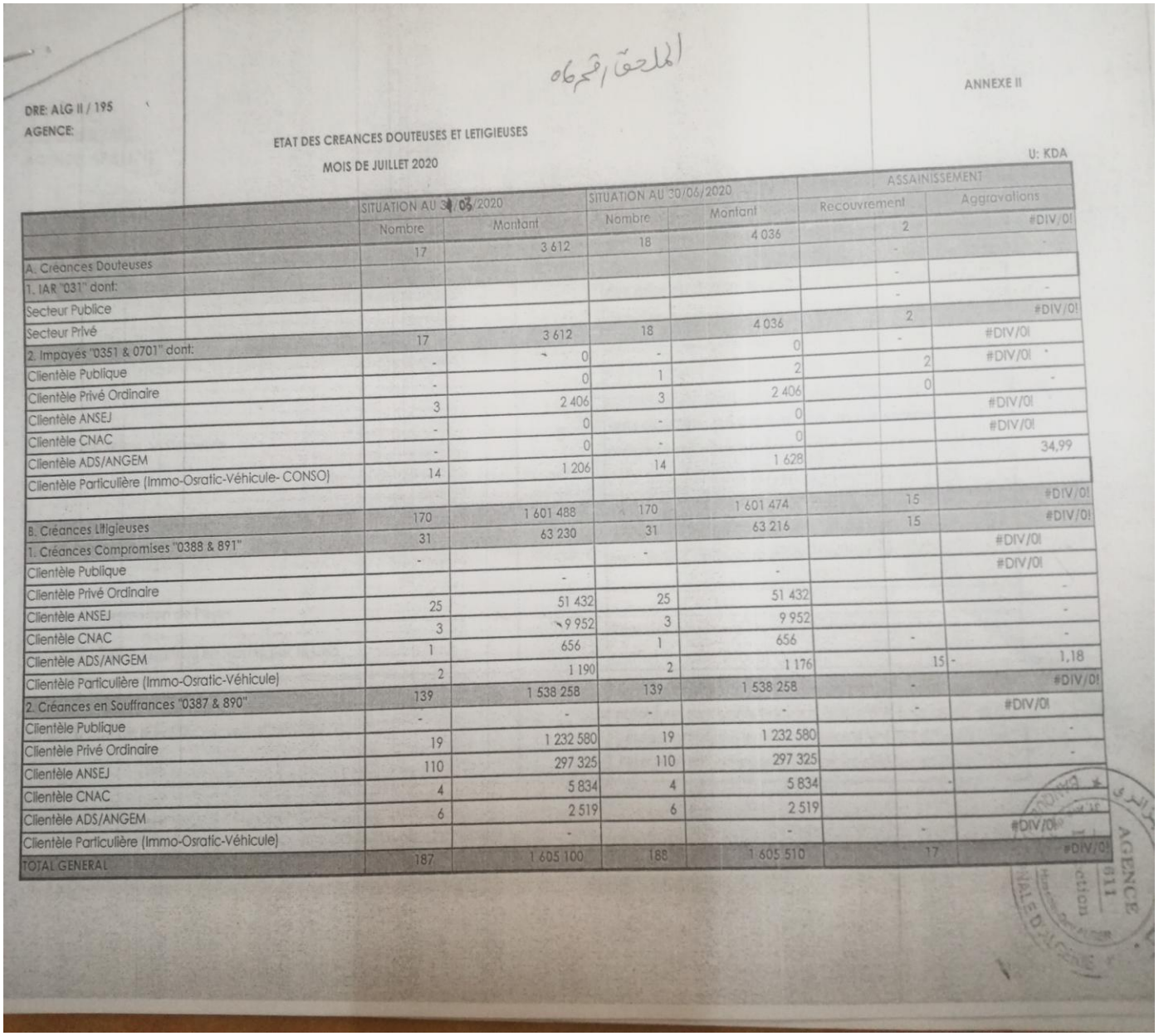

الملحق رقم 6

DRE: ALG II / 195
AGENCE:

ANNEXE II

ETAT DES CREANCES DOUTEUSES ET LETIGIEUSES
MOIS DE JUILLET 2020

U: KDA

	SITUATION AU 31/05/2020		SITUATION AU 30/06/2020		ASSAINISSEMENT	
	Nombre	Montant	Nombre	Montant	Recouvrement	Aggravations
A. Créances Douteuses	17	3 612	18	4 036	2	#DIV/0!
1. IAR "031" dont:					-	-
Secteur Publice					-	-
Secteur Privé					2	#DIV/0!
2. Impayés "0351 & 0701" dont:	17	3 612	18	4 036	-	#DIV/0!
Clientèle Publique	-	0	-	0	2	#DIV/0!
Clientèle Privé Ordinaire	-	0	1	2	0	-
Clientèle ANSEJ	3	2 406	3	2 406		#DIV/0!
Clientèle CNAC	-	0	-	0		#DIV/0!
Clientèle ADS/ANGEM	-	0	-	0		34,99
Clientèle Particulière (Immo-Osratic-Véhicule- CONSO)	14	1 206	14	1 628		
					15	#DIV/0!
B. Créances Litigieuses	170	1 601 488	170	1 601 474	15	#DIV/0!
1. Créances Compromises "0388 & 891"	31	63 230	31	63 216		#DIV/0!
Clientèle Publique	-		-			#DIV/0!
Clientèle Privé Ordinaire		-		-		-
Clientèle ANSEJ	25	51 432	25	51 432		-
Clientèle CNAC	3	9 952	3	9 952		-
Clientèle ADS/ANGEM	1	656	1	656	-	-
Clientèle Particulière (Immo-Osratic-Véhicule)	2	1 190	2	1 176	15	- 1,18
2. Créances en Souffrances "0387 & 890"	139	1 538 258	139	1 538 258	-	#DIV/0!
Clientèle Publique	-	-	-	-	-	#DIV/0!
Clientèle Privé Ordinaire	19	1 232 580	19	1 232 580		-
Clientèle ANSEJ	110	297 325	110	297 325		-
Clientèle CNAC	4	5 834	4	5 834	-	
Clientèle ADS/ANGEM	6	2 519	6	2 519		
Clientèle Particulière (Immo-Osratic-Véhicule)		-		-	-	#DIV/0!
TOTAL GENERAL	187	1 605 100	188	1 605 510	17	#DIV/0!

ملحق رقم 2-6 : حجم القروض الممنوحة لتشغيل الشباب والعملاء الكلاسيكيين من طرف البنك الوطني الجزائري خلال فترة (2018/جوان 2020)

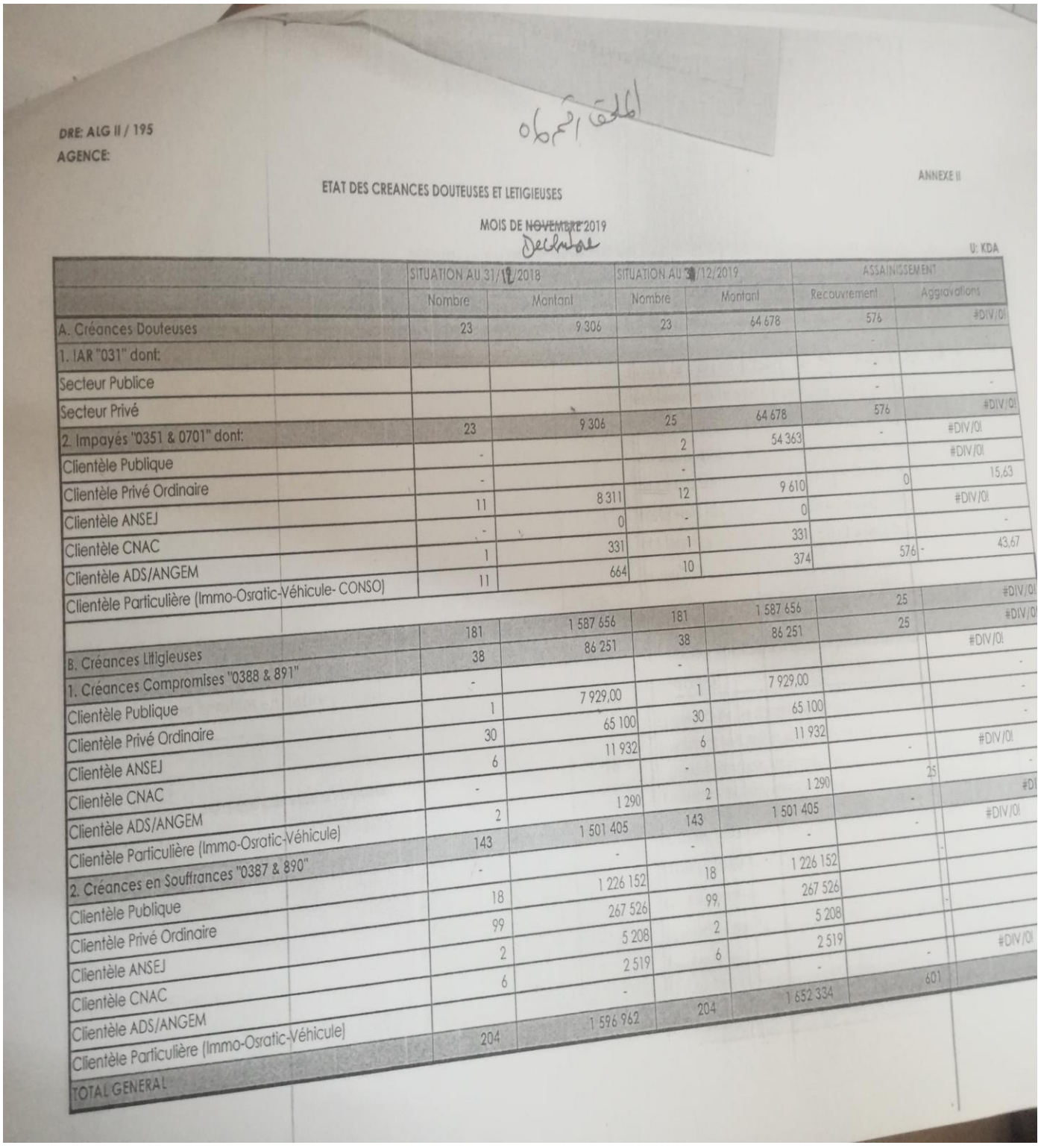

DRE: ALG II / 195
AGENCE:

ملحق رقم 6

ANNEXE II

ETAT DES CREANCES DOUTEUSES ET LETIGIEUSES

MOIS DE ~~NOVEMBRE~~ Décembre 2019

U: KDA

	SITUATION AU 31/12/2018		SITUATION AU 31/12/2019		ASSAINISSEMENT	
	Nombre	Montant	Nombre	Montant	Recouvrement	Aggravations
A. Créances Douteuses	23	9 306	23	64 678	576	#DIV/0!
1. IAR "031" dont:					-	-
Secteur Publice					-	-
Secteur Privé					-	-
2. Impayés "0351 & 0701" dont:	23	9 306	25	64 678	576	#DIV/0!
Clientèle Publique	-		2	54 363	-	#DIV/0!
Clientèle Privé Ordinaire	-		-			#DIV/0!
Clientèle ANSEJ	11	8 311	12	9 610	0	15,63
Clientèle CNAC	-	0	-	0		#DIV/0!
Clientèle ADS/ANGEM	1	331	1	331		-
Clientèle Particulière (Immo-Osratic-Véhicule- CONSO)	11	664	10	374	576	- 43,67
B. Créances Litigieuses	181	1 587 656	181	1 587 656	25	#DIV/0!
1. Créances Compromises "0388 & 891"	38	86 251	38	86 251	25	#DIV/0!
Clientèle Publique	-		-			#DIV/0!
Clientèle Privé Ordinaire	1	7 929,00	1	7 929,00		-
Clientèle ANSEJ	30	65 100	30	65 100		-
Clientèle CNAC	6	11 932	6	11 932		-
Clientèle ADS/ANGEM	-		-		-	#DIV/0!
Clientèle Particulière (Immo-Osratic-Véhicule)	2	1 290	2	1 290	25	-
2. Créances en Souffrances "0387 & 890"	143	1 501 405	143	1 501 405	-	#DI
Clientèle Publique	-	-	-	-	-	#DIV/0!
Clientèle Privé Ordinaire	18	1 226 152	18	1 226 152		-
Clientèle ANSEJ	99	267 526	99	267 526		-
Clientèle CNAC	2	5 208	2	5 208		-
Clientèle ADS/ANGEM	6	2 519	6	2 519		-
Clientèle Particulière (Immo-Osratic-Véhicule)		-		-	-	#DIV/0!
TOTAL GENERAL	204	1 596 962	204	1 652 334	601	

ملحق رقم 07 : حجم الدين المتبقي للمثال الأول

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
DIRECTION DE LA COMPTABILITE
DEPARTEMENT COMPTABILITE GENERALE

(الملحق رقم 07)

Echelle d'intérêts du compte C.C.I.R
Periode du 31/12/2009 au 13/07/2014
Compte [redacted]

date valeur	opérations débits	opérations crédits	soldes débiteurs	nombres de jours	nombres débiteurs	taux%	intérêts brut
31/12/2009	- 1 736 286,00		- 1 736 286,00	0	-	8,5	-
31/12/2009	- 596 050,92		- 2 332 336,92	1655	- 38 600 176	8,5	- 911 393,05
13/07/2014		2 332 336,92	-		-	8,5	-
total	**- 2 332 336,92**	**2 332 336,92**	-	**1655**	**- 38 600 176**		**- 911 393,05**

solde restant	-

intérêts	- 911 393,05
frais	- 11 875,00
tva 19%	- 175 420,93
agios	- 1 098 688,97

ملحق رقم 8 -1 طلب تسديد قرض مالي بدفعات شهرية 30000 دج

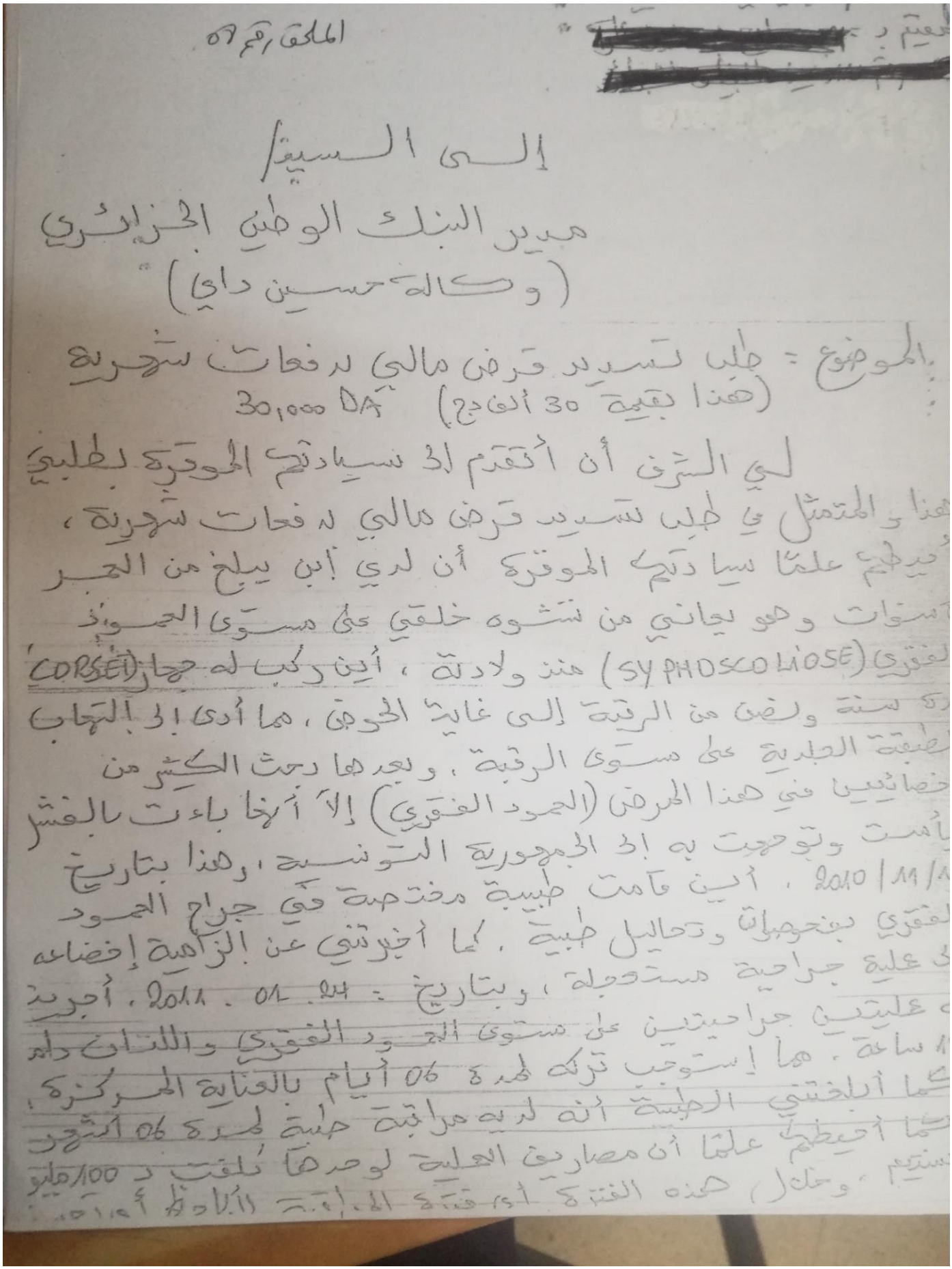

الملحق رقم 08

[redacted]

إلى السيد/

مدير البنك الوطني الجزائري

(وكالة حسين داي)

الموضوع: طلب تسديد قرض مالي بدفعات شهرية

(هذا بقيمة 30 ألف دج) 30,000 DA

لي الشرف أن أتقدم إلى سيادتكم الموقرة بطلبي

هذا والمتمثل في طلب تسديد قرض مالي بدفعات شهرية،

أحيطكم علمًا سيادتكم الموقرة أن لدي ابن يبلغ من العمر

سنوات وهو يعاني من تشوه خلقي على مستوى العمود

الفقري (SYPHOSCOLIOSE) منذ ولادته، أين ركب له جهاز (CORSET)

ره سنة ونصف من الرقبة إلى غاية الحوض، مما أدى إلى التهاب

طبقة الجلدية على مستوى الرقبة، وبعدها دخل الكثير من

خصائيين في هذا المرض (العمود الفقري) إلا أنها باءت بالفشل

أشت وتوجهت به إلى الجمهورية التونسية، وهذا بتاريخ

2010/11/1، أين قامت طبيبة مختصة في جراح العمود

لفقري بفحوصات وتحاليل طبية. كما أخبرتني عن الزامية إخضاعه

ى عملية جراحية مستعجلة، وبتاريخ: 2011.01.24، أجرت

ه عمليتين جراحيتين على مستوى العمود الفقري واللتان دامت

1 ساعة. مما إستوجب تركه لمدة 06 أيام بالعناية المركزة،

كما أبلغتني الطبيبة أنه لديه مراقبة طبية لمدة 06 أشهر

كما أحيطكم علمًا أن مصاريف العملية لوحدها بلغت 100 مليو

ستيم، وخلال هذه الفترة أي فترة الـ [illegible] الأدوية أ

ملحق 8-2: طلب تسديد قرض مالي بدفعات شهرية 30000 دج

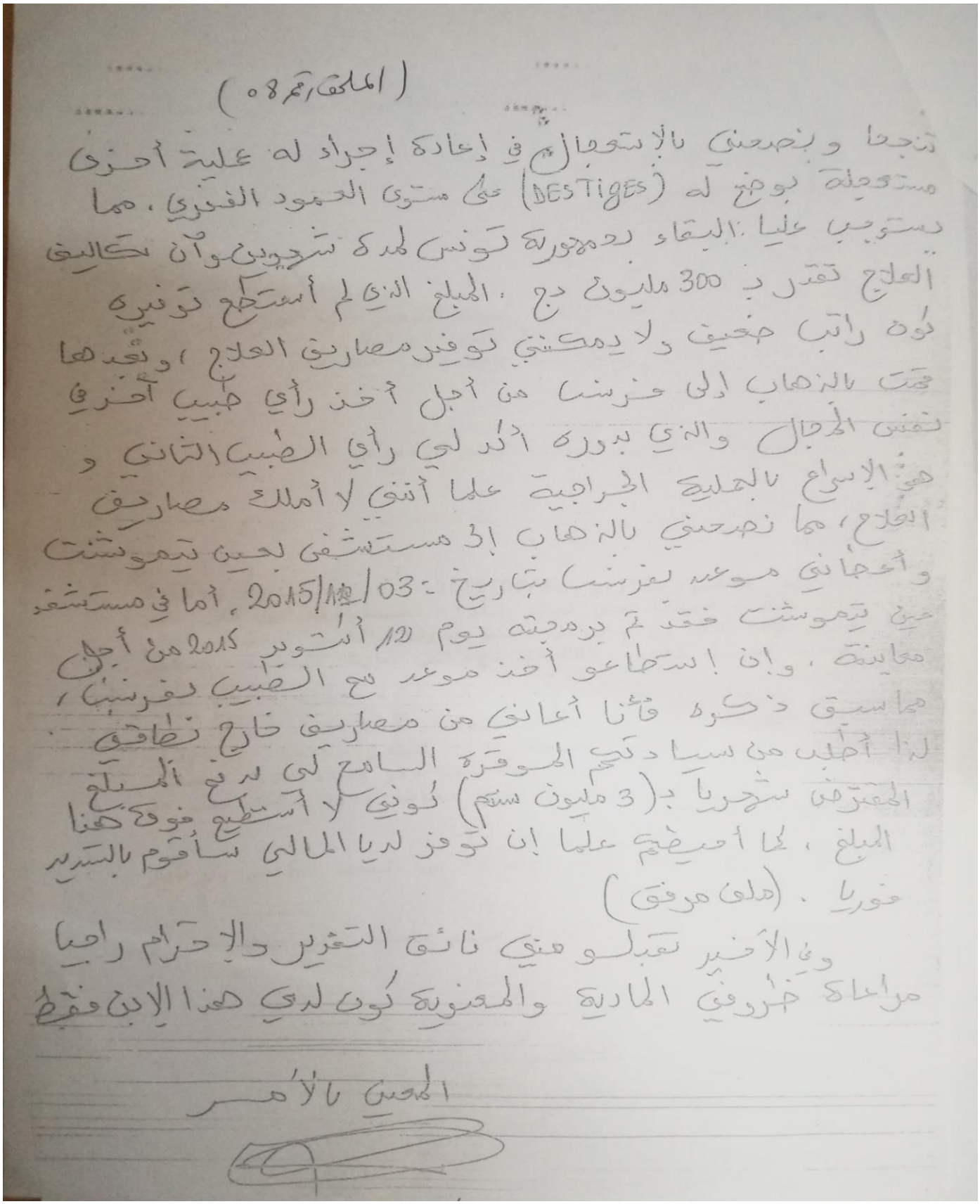

(الملحق رقم 08)

تنجا وبضحني بالإستعجال في إعادة إجراد له عملية أخرى مستعجلة بوضع له (DES Tiges) على مستوى العمود الفقري، مما يستوجب عليا البقاء بصورة تونس لمدة شهرين وآن تكاليف العلاج تقدر بـ 300 مليون دج. المبلغ الذي لم أستطع توفيره كون راتب ضعيف ولا يمكنني توفير مصاريف العلاج، وبعدها قمت بالذهاب الى فرنسا من أجل أخذ رأي طبيب آخر في نفس المجال والذي بدوره أدلى لي رأي الطبيب الثاني و هو الإسراع بالعملية الجراحية علما أنني لا أملك مصاريف العلاج، ما نصحني بالذهاب إلى مستشفى بجين تيموشنت وأعطاني موعد بفرنسا بتاريخ: 03/12/2015، أما في مستشفى جين تيموشنت فقد تم برمجته يوم 12 أكتوبر 2015 من أجل معاينة، وإن إستطاعو أخذ موعد مع الطبيب بفرنسا، مما سبق ذكره فأنا أعاني من مصاريف خارج نطاقي لذا أطلب من سيادتكم الموقرة السماح لي بدفع المبلغ المقترض شهريا بـ (3 مليون سنتم) كوني لا أستطيع دفع كل المبلغ، كما أوضح علما إن توفر لدي المالي سأقوم بالتسديد فورا. (ملف مرفق)

وفي الأخير تقبلو مني فائق التقدير والإحترام راجيا مراعاة ظروفي المادية والمعنوية كون لدي هذا الإبن فقط

المعني بالأمر

ملحق رقم09: طلب إعادة جدولة الدين المستحق الأداء

الجزائر.

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
17 FEV. 2016
ACCUSE DE RECEPTION
SERVICE COURRIER

السيد مدير وكالة البنك الوطني الجزائري
الرئيسية حسين داي 611
31 شارع طرابلس- حسين داي -الجزائر.

الموضوع: طلب اعادة جدولة الدين المستحق الاداء.

الملحق رقم 09

سيدي,

تعقيبا لطلبي بتاريخ 2015/09/22, اتشرف سيدي, بإعادة هذا الطلب مبينا حسن نيتي بأداء مستحقاتكم من خلال دفع مبلغ 450.000 دج والتمس منكم جدولة الدين المتبقي على اقساط شهرية قدرها 30.000 دج الى غاية السجداد الكلي للدين.

كما اذكركم سيدي ان قيمة القسط المتواضعة تمثل الحد الاقصى الذي يمكنني تخصيصه لاداء الدين, علما ان اوضاع ابني الصحية تتدهور يوما بعد يوم وهو بصدد اجراء عملية جراحية خارج البلاد على نفقتي الخاصة ودون تكفل صحي من السلطات المعنية.

والتزم بدفع القسط الاول ابتداءا من النصف الثاني من شهر مارس 2016.

في انتظار رد منكم, اشكركم سيدي مسبقا على حسن تفهمكم وقبول الحلول الودية.

السيد

ملحق رقم 10: طلب قرض للزبون المثال الأول

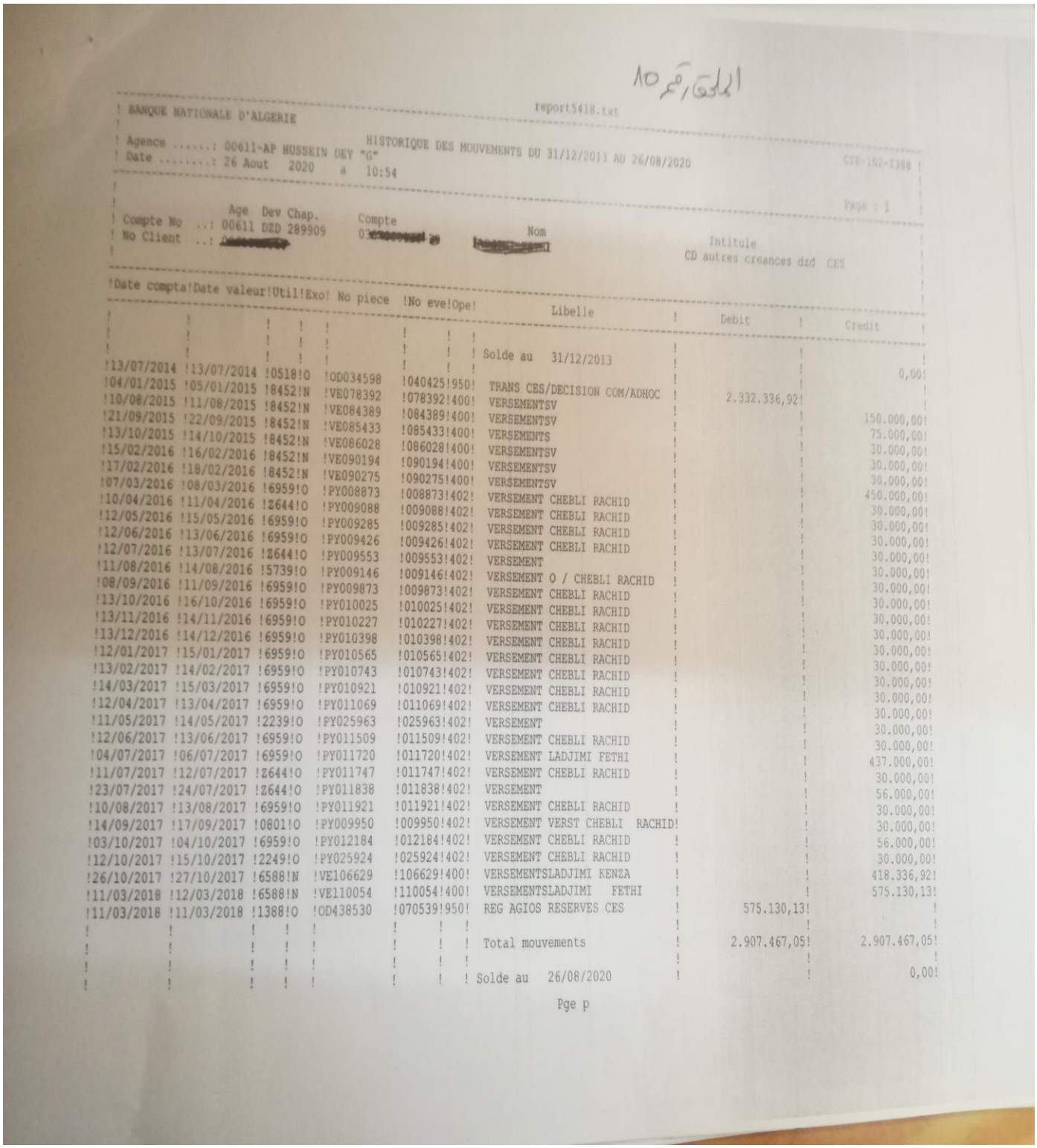

الملحق رقم 10

report5418.txt

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Agence .....: 00611-AP HUSSEIN DEY "G"
Date .....: 26 Aout 2020 à 10:54

HISTORIQUE DES MOUVEMENTS DU 31/12/2013 AU 26/08/2020

CTB-162-1388

Page : 1

Compte No ..: 00611 DZD 289909 [redacted]
No Client ..: [redacted]

Nom [redacted]

Intitule
CD autres creances dzd CES

Date compta	Date valeur	Util	Exo	No piece	No eve	Ope	Libelle	Debit	Credit
							Solde au 31/12/2013		0,00
13/07/2014	13/07/2014	0518	O	OD034598	040425	950	TRANS CES/DECISION COM/ADHOC	2.332.336,92	
04/01/2015	05/01/2015	8452	N	VE078392	078392	400	VERSEMENTSV		150.000,00
10/08/2015	11/08/2015	8452	N	VE084389	084389	400	VERSEMENTSV		75.000,00
21/09/2015	22/09/2015	8452	N	VE085433	085433	400	VERSEMENTS		30.000,00
13/10/2015	14/10/2015	8452	N	VE086028	086028	400	VERSEMENTSV		30.000,00
15/02/2016	16/02/2016	8452	N	VE090194	090194	400	VERSEMENTSV		30.000,00
17/02/2016	18/02/2016	8452	N	VE090275	090275	400	VERSEMENTSV		450.000,00
07/03/2016	08/03/2016	6959	O	PY008873	008873	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		30.000,00
10/04/2016	11/04/2016	Z644	O	PY009088	009088	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		30.000,00
12/05/2016	15/05/2016	6959	O	PY009285	009285	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		30.000,00
12/06/2016	13/06/2016	6959	O	PY009426	009426	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		30.000,00
12/07/2016	13/07/2016	Z644	O	PY009553	009553	402	VERSEMENT		30.000,00
11/08/2016	14/08/2016	5739	O	PY009146	009146	402	VERSEMENT O / CHEBLI RACHID		30.000,00
08/09/2016	11/09/2016	6959	O	PY009873	009873	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		30.000,00
13/10/2016	16/10/2016	6959	O	PY010025	010025	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		30.000,00
13/11/2016	14/11/2016	6959	O	PY010227	010227	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		30.000,00
13/12/2016	14/12/2016	6959	O	PY010398	010398	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		30.000,00
12/01/2017	15/01/2017	6959	O	PY010565	010565	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		30.000,00
13/02/2017	14/02/2017	6959	O	PY010743	010743	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		30.000,00
14/03/2017	15/03/2017	6959	O	PY010921	010921	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		30.000,00
12/04/2017	13/04/2017	6959	O	PY011069	011069	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		30.000,00
11/05/2017	14/05/2017	2239	O	PY025963	025963	402	VERSEMENT		30.000,00
12/06/2017	13/06/2017	6959	O	PY011509	011509	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		30.000,00
04/07/2017	06/07/2017	6959	O	PY011720	011720	402	VERSEMENT LADJIMI FETHI		437.000,00
11/07/2017	12/07/2017	Z644	O	PY011747	011747	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		30.000,00
23/07/2017	24/07/2017	Z644	O	PY011838	011838	402	VERSEMENT		56.000,00
10/08/2017	13/08/2017	6959	O	PY011921	011921	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		30.000,00
14/09/2017	17/09/2017	0801	O	PY009950	009950	402	VERSEMENT VERST CHEBLI RACHID		30.000,00
03/10/2017	04/10/2017	6959	O	PY012184	012184	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		56.000,00
12/10/2017	15/10/2017	2249	O	PY025924	025924	402	VERSEMENT CHEBLI RACHID		30.000,00
26/10/2017	27/10/2017	6588	N	VE106629	106629	400	VERSEMENTSLADJIMI KENZA		418.336,92
11/03/2018	12/03/2018	6588	N	VE110054	110054	400	VERSEMENTSLADJIMI FETHI		575.130,13
11/03/2018	11/03/2018	1388	O	OD438530	070539	950	REG AGIOS RESERVES CES	575.130,13	
							Total mouvements	2.907.467,05	2.907.467,05
							Solde au 26/08/2020		0,00

Pge p

ملحق رقم 11 : جدول اهتلاك المثال الأول

. الملحق رقم 1

Echelle d'intérêts du compte C.E.S
Periode du 13/07/2014 au 27/10/2017
Compte [redacted]

date valeur	opérations		soldes débiteurs	nombres de jours	nombres débiteurs	taux%	intérêts brut
	débits	crédits					
13/07/2014	- 2 332 336,92		- 2 332 336,92	176	- 4 104 913	8,5	- 96 921,56
05/01/2015		150 000,00	- 2 182 336,92	218	- 4 757 494	8,5	- 112 329,73
11/08/2015		75 000,00	- 2 107 336,92	42	- 885 082	8,5	- 20 897,76
22/09/2015		30 000,00	- 2 077 336,92	22	- 457 014	8,5	- 10 790,61
14/10/2015		30 000,00	- 2 047 336,92	125	- 2 559 171	8,5	- 60 424,87
16/02/2016		30 000,00	- 2 017 336,92	2	- 40 347	8,5	- 952,63
18/02/2016		450 000,00	- 1 567 336,92	19	- 297 794	8,5	- 7 031,25
08/03/2016		30 000,00	- 1 537 336,92	34	- 522 695	8,5	- 12 341,40
11/04/2016		30 000,00	- 1 507 336,92	34	- 512 495	8,5	- 12 100,57
15/05/2016		30 000,00	- 1 477 336,92	29	- 428 428	8,5	- 10 115,65
13/06/2016		30 000,00	- 1 447 336,92	30	- 434 201	8,5	- 10 251,97
13/07/2016		30 000,00	- 1 417 336,92	32	- 453 548	8,5	- 10 708,77
14/08/2016		30 000,00	- 1 387 336,92	28	- 388 454	8,5	- 9 171,84
11/09/2016		30 000,00	- 1 357 336,92	35	- 475 068	8,5	- 11 216,88
16/10/2016		30 000,00	- 1 327 336,92	29	- 384 928	8,5	- 9 088,57
14/11/2016		30 000,00	- 1 297 336,92	30	- 389 201	8,5	- 9 189,47
14/12/2016		30 000,00	- 1 267 336,92	32	- 405 548	8,5	- 9 575,43
15/01/2017		30 000,00	- 1 237 336,92	30	- 371 201	8,5	- 8 764,47
14/02/2017		30 000,00	- 1 207 336,92	29	- 350 128	8,5	- 8 266,90
15/03/2017		30 000,00	- 1 177 336,92	29	- 341 428	8,5	- 8 061,49
13/04/2017		30 000,00	- 1 147 336,92	31	- 355 674	8,5	- 8 397,87
14/05/2017		30 000,00	- 1 117 336,92	30	- 335 201	8,5	- 7 914,47
13/06/2017		30 000,00	- 1 087 336,92	23	- 250 087	8,5	- 5 904,84
06/07/2017		437 000,00	- 650 336,92	6	- 39 020	8,5	- 921,31
12/07/2017		30 000,00	- 620 336,92	12	- 74 440	8,5	- 1 757,62
24/07/2017		56 000,00	- 564 336,92	20	- 112 867	8,5	- 2 664,92
13/08/2017		30 000,00	- 534 336,92	35	- 187 018	8,5	- 4 415,70
17/09/2017		30 000,00	- 504 336,92	17	- 85 737	8,5	- 2 024,35
04/10/2017		56 000,00	- 448 336,92	11	- 49 317	8,5	- 1 164,43
15/10/2017		30 000,00	- 418 336,92	12	- 50 200	8,5	- 1 185,29
27/10/2017		418 336,92	0,00		-	8,5	-
total	- 2 332 336,92	2 332 336,92	-	1202	- 20 098 700		- 474 552,63

solde restant	-

intérêts	- 474 552,63
frais	- 8 750,00
tva 19%	- 91 827,50
agios	- 575 130,13

ملحق رقم 12 : طلب قرض للزبون للمثال الثاني

- BILLET DE PRINCIPAL /N°4

A H.DEY, le 22/06/2015 (Lieu et date de souscription)

الملحق رقم 12

DA 277.223,95
(Somme en chiffres)

Au 22/06/2020 , (date d'échéance)
Nous payerons contre ce présent billet, à l'ordre de la BNA, la somme de DEUX CENT SOIXANTE DIX SEPT MILLE DEUX CENT VINGT TROIS DINARS ALGERIENS ET QUATRE VINGT QUINZE CENTIMES (la somme en lettres) nette de tous impôts, taxes et charges présents ou futurs et sera dû de plein droit à l'échéance.
Le présent billet à ordre est expressément dispensé de protêt. Le souscripteur renonce à toute immunité de juridiction ou exécution dont il pourrait éventuellement se prévaloir.
Ce billet est émis en représentation d'un crédit à moyen terme (2), objet de la convention n°08/2015 du 22/06/2015, que nous avons conclue le 31/08/2015 avec la BANQUE NATIONALE D'ALGERIE, ayant pour objet le financement du projet (3) de création d'une micro-entreprise de confection de vêtement industrielle et linge.

Souscripteur : MME [redacted] EPSE [redacted]NE.
Adresse (4) : CITE FRERI GROUPE O N°18 EL HAMIZ DAR EL BEIDA/ALGER.-

Domiciliation : BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
Agence : AP-H.DEY « 611.G»
Adresse : 31, RUE DE TRIPOLI - H.DEY - ALGER.

ANNULÉ

Nom : MME [redacted] EPSE [redacted]
Qualité : Gérante
Signature :

BIA Yamina Eps. HAINF
Confection de Vêtement
Industrielle et Linge
Cité Freri Groupe O N° 18 EL-Hamiz
R-EL-BEIDA - R.C. 15A5040112-00/16

(1) Modèle de billet à utiliser séparément pour le principal et pour les Intérêts.
(2) Ou CLT
(3) Identification du projet
(4) Ou siège social

ملحق رقم 13-1 : جدول اهتلاك المثال الثاني

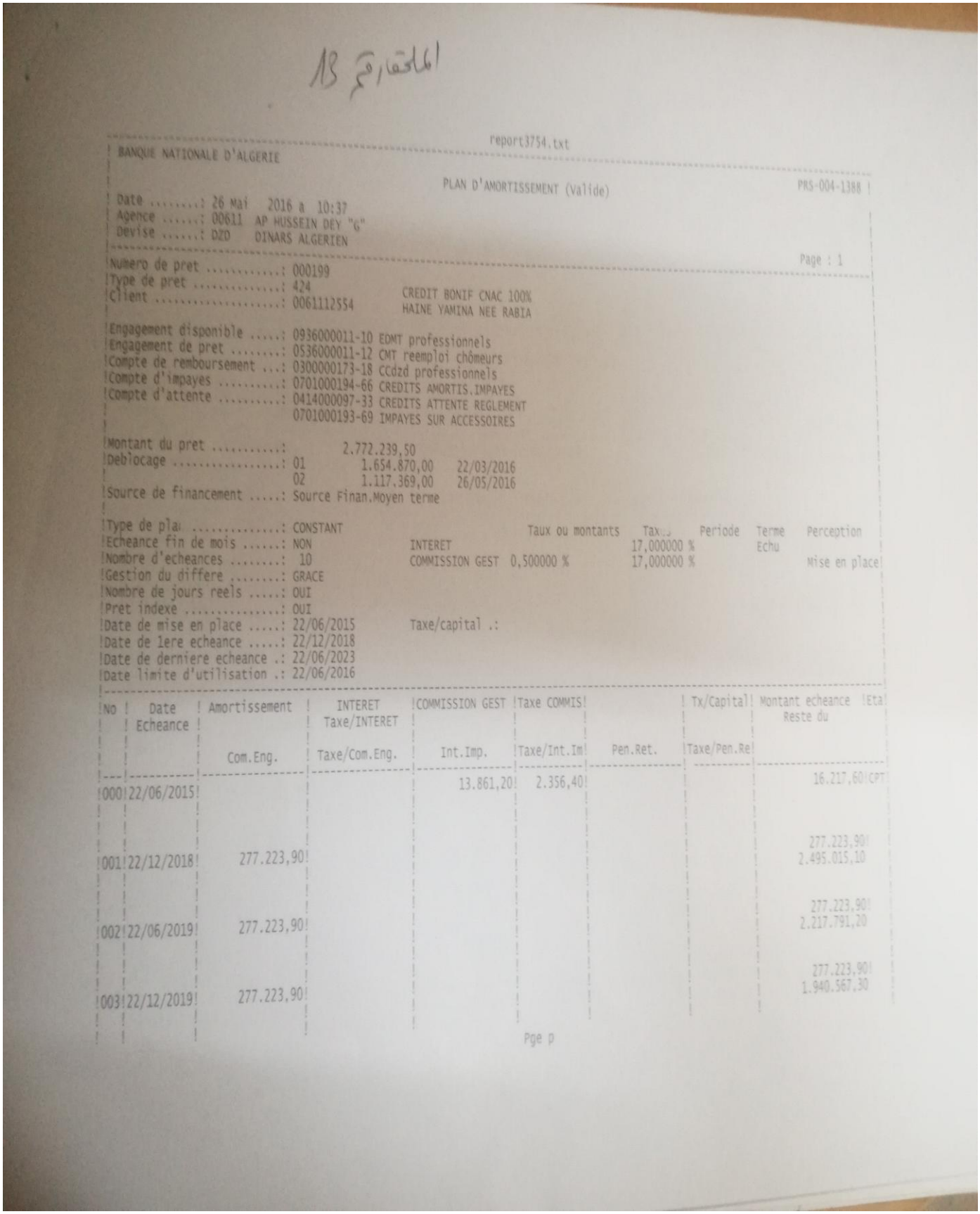

الملحق رقم 13

report3754.txt

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

PLAN D'AMORTISSEMENT (Valide) PRS-004-1388

Date .....: 26 Mai 2016 a 10:37
Agence .....: 00611 AP HUSSEIN DEY "G"
Devise .....: DZD DINARS ALGERIEN

Page : 1

Numero de pret .....: 000199
Type de pret .....: 424 CREDIT BONIF CNAC 100%
Client .....: 0061112554 HAINE YAMINA NEE RABIA

Engagement disponible .....: 0936000011-10 EDMT professionnels
Engagement de pret .....: 0536000011-12 CMT reemploi chômeurs
Compte de remboursement ...: 0300000173-18 CCdzd professionnels
Compte d'impayes .....: 0701000194-66 CREDITS AMORTIS.IMPAYES
Compte d'attente .....: 0414000097-33 CREDITS ATTENTE REGLEMENT
0701000193-69 IMPAYES SUR ACCESSOIRES

Montant du pret .....: 2.772.239,50
Deblocage .....: 01 1.654.870,00 22/03/2016
02 1.117.369,00 26/05/2016
Source de financement .....: Source Finan.Moyen terme

Type de pla .....: CONSTANT Taux ou montants Tax.. Periode Terme Perception
Echeance fin de mois .....: NON INTERET 17,000000 % Echu
Nombre d'echeances .....: 10 COMMISSION GEST 0,500000 % 17,000000 % Mise en place
Gestion du differe .....: GRACE
Nombre de jours reels .....: OUI
Pret indexe .....: OUI
Date de mise en place .....: 22/06/2015 Taxe/capital .:
Date de 1ere echeance .....: 22/12/2018
Date de derniere echeance .: 22/06/2023
Date limite d'utilisation .: 22/06/2016

No	Date Echeance	Amortissement	INTERET Taxe/INTERET	COMMISSION GEST	Taxe COMMIS		Tx/Capital	Montant echeance Reste du	Eta
		Com.Eng.	Taxe/Com.Eng.	Int.Imp.	Taxe/Int.Im	Pen.Ret.	Taxe/Pen.Re		
000	22/06/2015			13.861,20	2.356,40			16.217,60	CPT
001	22/12/2018	277.223,90						277.223,90 / 2.495.015,10	
002	22/06/2019	277.223,90						277.223,90 / 2.217.791,20	
003	22/12/2019	277.223,90						277.223,90 / 1.940.567,30	

Pge p

ملحق رقم13-2 : جدول اهتلاك المثال الثاني

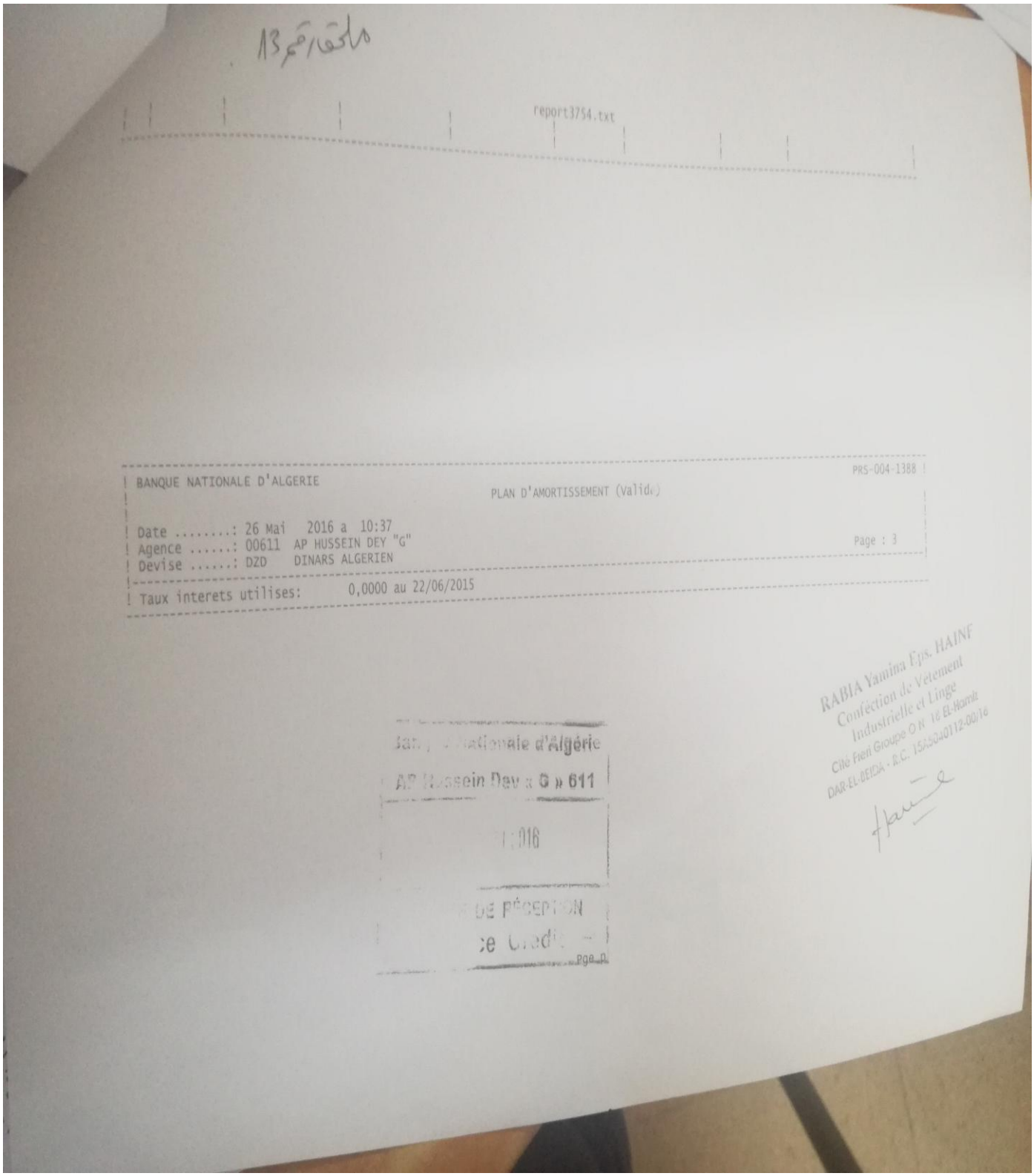
ملحق رقم13

report3754.txt

PRS-004-1388

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

PLAN D'AMORTISSEMENT (Valid.)

Date .....: 26 Mai 2016 a 10:37
Agence .....: 00611 AP HUSSEIN DEY "G"
Devise .....: DZD DINARS ALGERIEN

Page : 3

Taux interets utilises: 0,0000 au 22/06/2015

RABIA Yamina Eps. HAINF
Confection de Vetement
Industrielle et Linge
Cité Frères Groupe O.N. 16 El-Harrit
DAR-EL-BEIDA - R.C. 15A5040112-00/16

Banque Nationale d'Algérie
AP Hussein Dey « G » 611
2016
DE RÉCEPTION
Page 1

ملحق رقم 14 : طلب تمديد آجال التسديد لستة أشهر

14 Février Madame la directrice de la BM

objet : demande de propagation de l'échéance du crédit d'exploitation.

Dans le cadre actuel de propagation de la pandemie covid-19 et en application de l'instruction 05/2020 du 06/04/2020 émanant de la banque d'Algerie portant sur des mesures exceptionnelles d'allegement de certaines dispositions applicables aux banques et etablissemer financiers, au profit des entreprises pour les accompagner en cette situation difficile qui affecte l'economie mondiale et l'ensemble des secteurs au niveau national.

Compte tenu des difficultés engendrées par la situation exceptionnelle et dramatique liées à l'epidemi de corona virus que nous vivons au stade plus retaire et en Algérie, et son impacte sur l'economie de notre pays et plus essémer sur mon activité. Je vous serais reconnaissante de bien vouloir m'accorder une prolongation du payement de l'échéance sur 6 mois

Je vous remercie d'avance de la dilligence que vous voudrier bien apporter à ma demande

Je vous prie d'agreer Mme la directrice mes salutations les plus distinguées

Signer Mme Haine Yamina

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE SEIN-DEY "G" 611 08 JUIN 2020 EXCEPTION IEE

RABIA Yamina Eps. HAINE Confection de Vêtement Industrielle et Linge Cité Fort Groupe O N° 18 EL-Harrik DAR EL BEIDA

ملحق رقم 15-1 : قبول طلب تمديد آجال التسديد لستة أشهر

البنك الوطني الجزائري
BANQUE NATIONALE D'ALGERIE
SOCIETE PAR ACTIONS au CAPITAL de 150.000.000.000 D.A
8, Boulevard Ernesto « CHE » GUEVARA - ALGER
Tél.: 021 43 95 32 - 021 43 96 15 - 021 43 99 28
Fax.: 021 43 94 94 - Adresse Télégraphique : WATANI - Télex 61.227
SIEGE SOCIAL : ALGER R.C. ALGER 00 B 0012904

ملحق رقم 1

Alger, Le : 10.06.2020

AP HUSSEIN DEY 611
31 RUE DE TRIPOLI HUSSEIN DEY- ALGER.

A l'attention de Mme [redacted] EPS HAIN
CITE FRERI GROUPE « O » n°18 EL HAMIZ DAR EL BAIDA-ALGER

Objet : A/S votre demande de report d'échéance du 07/06/2020.

Madame,

Nous avons l'honneur de vous informer que votre demande de report d'échéance arrivant à terme le 22/06/2020 a été ratifiée, et ce compte tenu du motif évoqué « impact de la pandémie sur votre activité ».

le report mis en place pour le remboursement du capital restant dû d'un montant de DA 1.940.576,30 porte sur une durée de 06 mois, reportant le prochaine échéance au plus tard le 22/12/2020 et la dernière au 22/12/2023.

De ce fait, vous êtes invitée à signer un avenant modificatif à la convention de crédit n°08/2015 du 22/06/2015, muni de 03 timbres fiscaux à 500 DA et de 20 timbres à 20 DA, aussi il y a lieu d'actualiser les subrogations d'assurance Tous risque auto et multirisques professionnels

Veuillez agréer, Monsieur le gérant, nos salutations distinguées.

LA BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

P.P. 10 - Imp. BNA

ملحق رقم 15-2 : قبول طلب تمديد آجال التسديد لستة أشهر

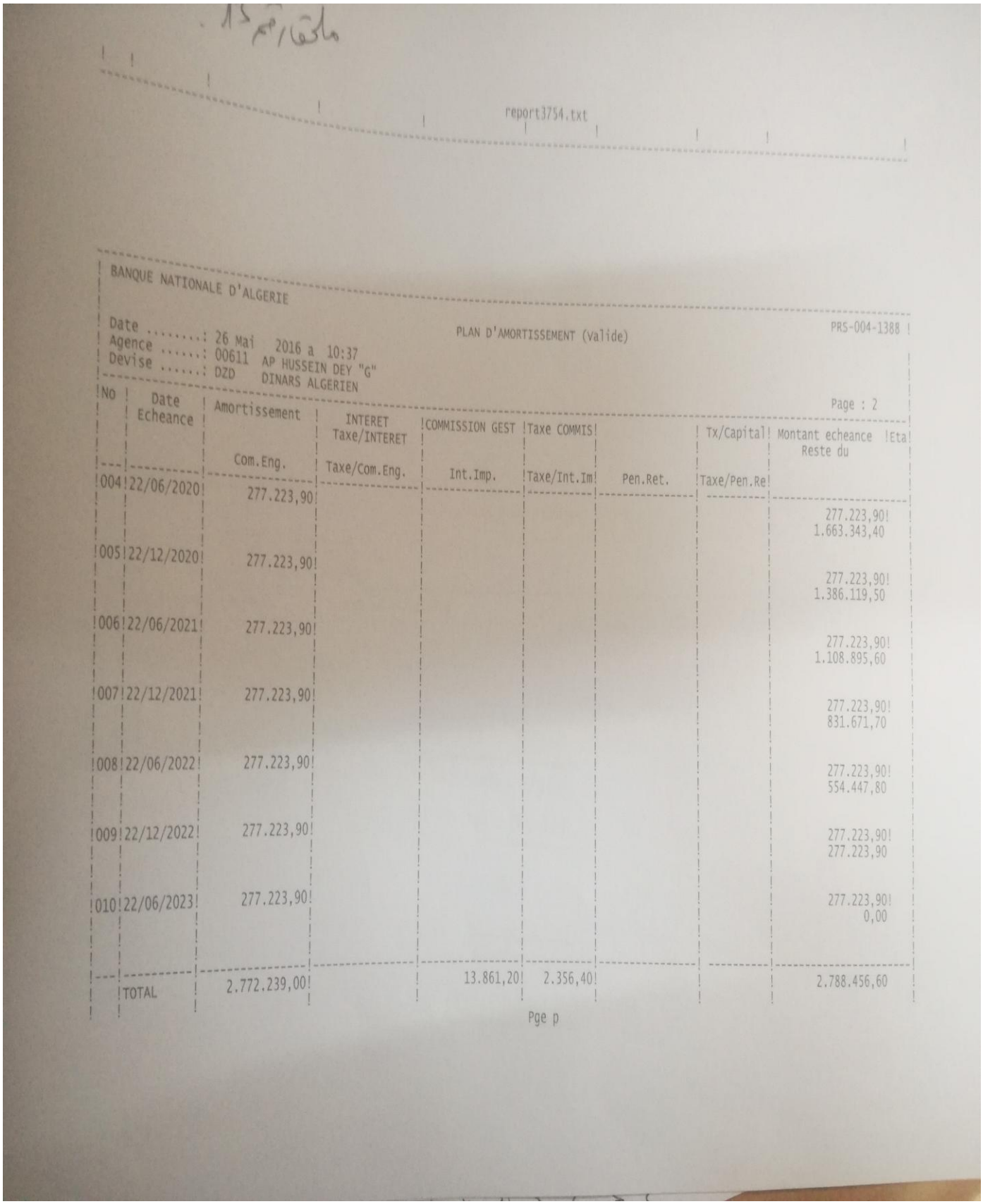

report3754.txt

BANQUE NATIONALE D'ALGERIE

Date .....: 26 Mai 2016 a 10:37
Agence .....: 00611 AP HUSSEIN DEY "G"
Devise .....: DZD DINARS ALGERIEN

PLAN D'AMORTISSEMENT (valide)

PRS-004-1388

Page : 2

No	Date Echeance	Amortissement / Com.Eng.	INTERET Taxe/INTERET / Taxe/Com.Eng.	COMMISSION GEST / Int.Imp.	Taxe COMMIS / Taxe/Int.Im	Pen.Ret.	Tx/Capital / Taxe/Pen.Re	Montant echeance / Reste du	Eta
004	22/06/2020	277.223,90						277.223,90 1.663.343,40	
005	22/12/2020	277.223,90						277.223,90 1.386.119,50	
006	22/06/2021	277.223,90						277.223,90 1.108.895,60	
007	22/12/2021	277.223,90						277.223,90 831.671,70	
008	22/06/2022	277.223,90						277.223,90 554.447,80	
009	22/12/2022	277.223,90						277.223,90 277.223,90	
010	22/06/2023	277.223,90						277.223,90 0,00	
	TOTAL	2.772.239,00		13.861,20	2.356,40			2.788.456,60	

Pge p

ملحق رقم 16 : جدول الاهتلاك المعدل للمثال الثاني

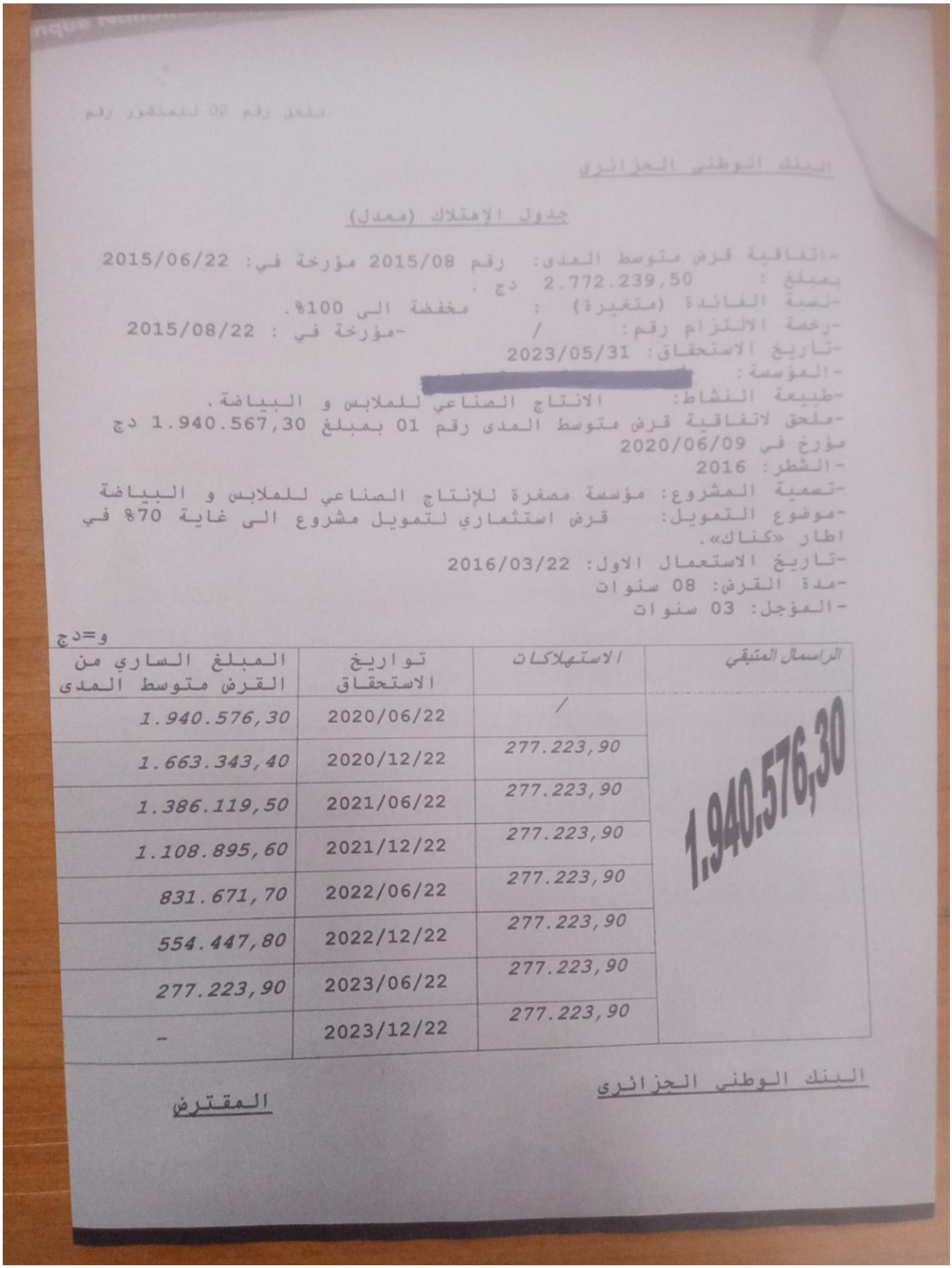

ملحق رقم 02 للمنشور رقم

البنك الوطني الجزائري

جدول الإهتلاك (معدل)

-اتفاقية قرض متوسط المدى: رقم 2015/08 مؤرخة في: 2015/06/22
بمبلغ : 2.772.239,50 دج .
-نسبة الفائدة (متغيرة) : مخفضة الى 100%.
-رخصة الالتزام رقم: / -مؤرخة في : 2015/08/22
-تاريخ الاستحقاق: 2023/05/31
-المؤسسة :
-طبيعة النشاط: الانتاج الصناعي للملابس و البياضة.
-ملحق لاتفاقية قرض متوسط المدى رقم 01 بمبلغ 1.940.567,30 دج
مؤرخ في 2020/06/09
-الشطر: 2016
-تسمية المشروع: مؤسسة مصغرة للإنتاج الصناعي للملابس و البياضة
-موضوع التمويل: قرض استثماري لتمويل مشروع الى غاية 70% في اطار «كناك».
-تاريخ الاستعمال الاول: 2016/03/22
-مدة القرض: 08 سنوات
-المؤجل: 03 سنوات

و=دج

الراسمال المتبقي	الاستهلاكات	تواريخ الاستحقاق	المبلغ الساري من القرض متوسط المدى
1.940.576,30	/	2020/06/22	1.940.576,30
	277.223,90	2020/12/22	1.663.343,40
	277.223,90	2021/06/22	1.386.119,50
	277.223,90	2021/12/22	1.108.895,60
	277.223,90	2022/06/22	831.671,70
	277.223,90	2022/12/22	554.447,80
	277.223,90	2023/06/22	277.223,90
	277.223,90	2023/12/22	-

البنك الوطني الجزائري

المقترض